



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۵  
۱۰  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۵۱  
۶۱  
۸۱  
۷۱  
۵۱  
۸۱  
۸۸  
۸۸  
۳۸

مؤلف: ...

کتابخانه مجلس شورای ملی	
تقریباً	کتاب
مؤلف	موضوع
جلد (۲۹۴)	از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۱۰۹۸۹
۴۹۹۴۴	۴۹۹۴۴
۴۹۹۴۴	۴۹۹۴۴

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
ملی  
۲۶۲

حاشیه تعلیل المیزان بر تفسیر طالعید

شماره ۲۶۲



بر تفسیر

قد وصل هذا الكتاب بالمستعبد الميزان في المنطق  
في ملكي وشره من ماسن الجراساني با تقيت  
في يوم شنبه ۴ شهر شوال المکرم ۱۲۶۲  
هر که خواند و ملاحظه دارم زانکه حسنیه کنه کارم  
بنادکته ب مال محبه ... بسم الله الرحمن الرحيم  
روایه





حاج میرزا محمد علی شیرازی

۲۹۲۰



بیت

قدوس بن الله الميرزا في المنطق  
في ملكي وشرقية من مدائن الجرافة بالبحر  
في يوم شنبه ۴ نذر شوال المکرم ۱۲۷۷  
هر که خواند و طبع و ارم زانکه منینه کنه کارم  
بنازکته ب ل حیدر مدینه بسم الله الرحمن الرحیم  
والله اعلم



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	تفصیح المیزان
مؤلف	جلد ( ۲۹۴ ) از کتب ( خطی ) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۵۰۹۹۸۸
تاریخ ثبت	۱۳۶۰



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۲۶۲	



بسم الله الرحمن الرحيم

افتح محمد الله فيه اشارة الى ان صدور الفعل من الفاعل المختار لا بد  
من علة باعته عليه وغاية داعية اليه لتلازم العبث المحض بغير علة  
العقلية وانما وجه الوجود على العدم عند الازكاء وهو على ما ذكره ههنا  
شيتان احدهما ان المحاد حسن كلام وافق على موضعه كاهون وصيفة  
اللسان والبلغ نظام صادر من مستحق في اول القرآن وثانيها انه افند  
بحديث خير الانام الذي هو المغندي به وكل امر حليته وحقيقته كثير  
ليسوع وفلاحت به في قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبد له فيه محمد الله فهو  
اجزم وفيه انه يعكس القضية على المحقق فليس من الان بقى انه تركه  
هضم النفس من حشان كتابه هذا مختص عن درجة الاعتياد فادعاه  
في سلك كتب المنقذين بخيل وان كان فايها على افرانه من زير الشان  
واللاحقين او يقال ان تركه في النفس لا يكون دليلا على رفضه الخط

والخط

واللفظ والضمير بل الاصل بمقتضى ظاهر الحديث هو ما يكون باحد  
هذه الامور الثلاثة لا ما يكون جوازا من كتابه نقض فيه او الابداء بالنسبة  
ليتلزم الابداء بالضمير كما يشهد لها عليه فكانه افق الحديثين باخصر  
وجوه كل طريق والطريق التي يجادلها اما الغوم متعلق بافتح كاهون  
والباء صلة في قوله ابداء وافنداء تعليلان للافتتاح به دون التسمية  
وخص بذلك مع ثاخر عنها فوطية الجمع بين الحديثين واستغناء عن الجمل  
بذكر الحق ولما استفر حال من فاعل افتح والباء للدلالة على المعنى افتح  
كتاب حال كونه منسباً بحد الله بعد التسمية ابداء في قوله ابداء وافنداء  
تعليلان للافتتاح بهما على اللفظ والتشريع المريب والاول للاداء  
والثاني للثاني والاول للكل والثاني للثاني والاول والثاني للكل فقد  
**قوله** بحد خير الانام الحديث والخبر والوايز والنقل والافطال  
وغير اسم تفضيل والقياس اخبر كافضل وزنا ومعنى لكن حذف ههنا كذا  
الاستعمال ومخالفة القياس وتظهيره شره بقبضه وفي غيرهما شاذ وناظر  
والانام اسم جمع لا واحده بمعنى التلايف او ما في وجع الارض مطم وكلاهما صحيح  
وان استلزم للاول الثاني بالاولوية وبالعكس بالعدينية ومعنى اسم التفضيل  
المضاف اما المقصود به الزيادة على جميع ما عدله مما اضيف اليه ومعنى اما  
المقصود به الزيادة على جميع ما عدله مطم على جميع ما عدله مما اضيف اليه  
وحد وكلا الغنيين مفيدان المقصود فاقبل **قوله** عليه والله ان نصب  
الا ل عطفاً على محل الجور فلا اشكال اذا جرت عطفها وانما الاشكال على  
الضمير الجور ودعيل فالجمهور ما نون من غير اعادة الجوارح فان كان واسمها



لانه كالمطعم على بعض حروف الكلة ولا ضرورة هذا الا ان يحمل على مذهب الكوفيين  
 وجا من المشايخين ومنهم ابراهيم الكندي يقولون نعم ان الالف في الابداء  
 بالجر وفعله فذهب فماتك والايام من عجب **قوله** فان فلك حاصل الاعتراف  
 فعارض الروايتين وناقى العمل بهما والطرف المتقل خلاف الاصل فلا بد من  
 الجمع بينهما فاجاب عن بيان الابداء في حديث التسمية وهو قوله كل امرئ  
 بالجر يبدى فيه بسم الله فوايترحمون على الابداء الجففي من غير ان الابداء  
 بشئ اخر اطلاقا بان يكون سابقا غير مسبوق اطلاقا بالكتاب الكريم والاجماع  
 العميم الوادين على تقديمها عليه والاحتياط في العمل لثمتها عليها وعدم  
 الاكتفاء بها لعدم عدل في بها عرفا حامدا للاحققة والاسامع النفا  
 بين الروايتين واجتنب الى التوفيق وان يحمل الابداء فيها على الجففي وفيه على  
 الاضافى والعرفى ويحمل كل منهما على العرفى فيكون حديث الابداء فيها  
 محمول على الجففي وفي حديث التسمية على الابداء الاضافى بالقياس الى العرفى  
 من الصلوة والديكاج او يحمل الابداء في الحديث على العرفى بحيث يبعد عفا  
 ابداء وهو كونه مذكورا قبل التروع في المقصود او يحمل الابداء ان في  
 الحديث على العرفى فالصور للصورة ههنا تسعة حاصله من غير التحال  
 الثلاثة التي هي الجففي والاضافى والعرفى في الحديث الثلاثة المذكورة للتسمية  
 ثلثة منها صحيح حسن وثلثة منها صحيح وغير حسن وثلثة منها باطل للتحال  
 هو هذا الجهد المشهور المعروف ويمكن ان يجاب عن اية بان يحمل الابداء  
 في كل منهما على الجففي من غير تعارض  
 اذ الابداء من الحديثين هو

سم الله				

بما للنسبة الى ذلك الامر الذي هو في بال بان يذكر قبل الشروع فيه وهذا الابداء  
 تقديم احدها على الآخر واذا ذكر كل شخصي العمل بمقتضاها وهذا الوجه غير  
 واعلم ان ههنا اشكالا وهو ان العموم الحديثين يقتضى الابداء بالتسمية  
 وبالحجج للتجديد لانه امر في الابداء من التسمية وكل واحد من التسمية  
 المتبادر اية امر في الابداء من التسمية والحجج الاخرى وهكذا اسم او يكون  
 الابداء الثاني بالاول عنهما فيذكر كلاهما باطلا فطعا فيلزم من وجوب  
 وهو حجج والجوابان الحديثين مختصان بما عدا التسمية والتجديد كما في الصلوة  
 على النبي وفيه ورودها اظهر كما لا يخفى **قوله** هو التناء باللسان والثناء  
 هو الذكر الحسن بجزء الصفات الكمالية على المحور في هذا التناء بالماء لا يخل  
 الا في الخير والذكر ولو استعمل في الشكر كان على ضرب من التناويل كما مشكاه  
 والاستعانة بالتمكية وما في من ان ذكر اللسان مستلزم لان التناء لا يكون  
 الا بمراد به ان ذكر النضر يحج باختصاص الحمد والتعصب على مقابلته  
 ولينح احتمال النجوى ان يذلل على ما ليس باللسان مجازا كما ورد في الحديث  
 انك ان شئت على نفسك وهذا التناء مخصوص بالحمد باللسان بخلاف التناء  
 الذي بالشكر فانه من اللسان والحنان والادكان فالحمد اخص من الشكر باختيار  
 المورد واعلم منه واعتبارا للمعلق والشكر بالعكس لان الشكر فعل يفي على عظيم  
 من حيث انه نعم سوله كان ذكرا باللسان او بحجة بلحان او عملا بالادكان  
 فيمنها عموم وخصوص من وجه لصدافهما على اللسان في مقابلته الاحسان  
 وفارق الحمد عن الشكر اذا كان باللسان في مقابلته غير الاحسان كقوله نعمتك  
 الذي لم يحدد صاحبه ولا ولدا وفارق الشكر عن الحمد اذا كان بالحنان او

المنعم

الاركان في مقابلة الاحسان والشكر القوي والمدح الاصطلاحي من اذعان وهو  
 صرف العبد بجمع ما انعم الله عليه فيما اعطاه الله لاجل كسوف العبد لظهوره  
 مطاعه وصنوعه والسمع في سماع كلامه واللسان في تلاوة اياته ولبس الا  
 عليه وغير ذلك فللمحقق الطوسي اعلم ان الشكر مقابلة النعم بالقول والفعل  
 والنية وله اركان ثلثة الاول معرفة النعم وصفاته اللاتيقده ومعرفة النعم  
 من حيث انه نعمه لا يتم تلك المعرفة الا بان تعرف ان النعم كلها جملتها  
 من الله سبحانه وان النعم الحقيقى وان الاوساط كلها متفاد محكمه مستوفى  
 الثانى ان الحالة التى هي ثم تلك المعرفة وهي الخضوع والتواضع والسرور بآل  
 لان حيث انها موافقة لغرض النفس فان في ذلك متباعدة بها وفضلها على  
 رضاها بل رجحت انها هداية دالة على عناية النعم بك وعلمه ذلك ان لا  
 تفرح من نعم الدنيا الا بما يوجب الغرور عند الثالث العمل الذى هو ثم تلك  
 الحال اذا حصلت في القلب فغير نشاط للعمل الموجب للغرور ثم وهذا العمل  
 متعلق بالقلب واللسان والجوارح اما عمل القلب فالفصد الى تعظيم النعم فحين  
 وتحميد والتفكير في صناعاته وفضائله واثاره لطفه والعزم على اتصاله والالتزام  
 الى عامه الخلق واما عمل اللسان فاظهار ما فصدته وتوحيده من التمجيد والتعظيم  
 به تسليمه وتحميده وتبجيله والثناء عليه وارشاد الخلق بالامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر الى غير ذلك واما عمل الجوارح فاستعمال نعمه الظاهرة والباطنة في شكرها  
 وعبادته وعدم استعمالها في معصية وتماثلها من كمال العبد في النظر الى  
 مصنوعاته ولباسه والتضرع في كتابه واستعمال السمع في سماع كلامه وبزاهيته  
 والاضفاء لغرائبه كتابه وفن على تلك سائر الجوارح ومن ههنا ظهر ان الشكر

من اشرف معادج السالكين واعلى مدارج العارفين ولا يبالغ حقيقته الا  
 من ثناء الدنيا واداء ظهوره وهم قائلون ولذلك قال عز من قائل فليل  
 من عبادى الشكور **قوله** على جميل الاختيارى انما قبل الجليل بالاختيار  
 بوجوب الاول ان اشارته الى انه سبحانه يكون المحمود عليه اختياريا واختلاف  
 في معنى المحمود عليه الذى عليه المحمود وهل هو ما يكون باعثة على الحمد والاعلام  
 فمن قال بالاول قال ما يقع الحمد باذنه ومقابلته لا يجب ان يكون محمودا  
 اذ المحمود عليه هو الباعث على الحمد وقد يقع الحمد باذنه لا يكون باعثة  
 عليه بل ان يكون الباعث على الحمد اعطاء فرس واعطى باذنه ثوب ومن قال  
 بالثاني قال المحمود عليه ما وقع الحمد باذنه سواء كان باعثة ام لا واما المحمود  
 فيجب ان يكون اختياريا واعند بعض المحمود مختارا والثاني لا يخرج لان نعم من  
 الاختيارى وغيره والاحياء والاموات مثل مدح اللؤلؤ لصفاتها ولا  
 يقى حمد لها وقبل الترادف ومثال اللؤلؤ مصنوعى والتعبد بالاختيار  
 بيان الواقع ولا بد من انما هو فخر وهو على فصد التعظيم والتعبد للخصم  
 والاستهزاء وان اشتمل على الجليل الاختيارى فتدبر **قوله** والله علم على  
 الاصح لان العلم ما يوضع لشيء غير متين من اوله لغيره وهو صادق عليه  
 واشترط رؤية ذلك الشيء واحساسه اشترطه لانه بل المعبر فيه التعبد  
 والتعبد الواقع انما هو في رقة الشخص بذاته نعم وامنياته عما سواه بنفسه  
 وهو فوق العلم كما لا يخفى وخلاف الاصح مذهب صاحب مصباح النجاشي  
 حيث ذهب الى انه اسم لغيره الواجب لثنا الشخص للعبودية له وكل من اكل  
 من خبز غيره فلا يكون عالما لان مفهوم العلم خفى وهذا المذهب باطل فاعلموا



لان قولنا الاله الاكله توحيد بالانفان من غير ان يوقف على اعتبار <sup>فلا يكون</sup> <sup>فلا يكون</sup> <sup>فلا يكون</sup>  
 اسم المفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته لا على الفرد الموجود من بل افاد  
 لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثر وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة امنا  
 المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب  
 لكثر العبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما  
 للفرد الموجود من المعنى لا مستقلا للعبودية في الوجود او وجود الفرد الذي  
 هو خالق العالم للخصم ان يقول ان يوقف وضع العلم على فعل الذات مانع  
 من جعل علما لا مناع ذلك في حقه ثم فيجاب بانه ان كان الواضع مطبقا لجميع  
 الاسماء في هذه الاسم هو محتمل فلا امكان وان كان غير فلام ذلك  
 بل يكفي في ذلك الوضع تفكك وصفاته الحقيقية والاضافه وهذا ليس بمشغ  
 اجماعا **قوله** لذات واجب الوجود وهو الذي يتحقق ذاته وجوده وينتج عليه  
 العدم مطوقا بالامكان والامتناع والدليل على انه واجب الوجود الترتي  
 هو على جميع الموجودات وليس له علمه اصلا انه لو كان ممكن الوجود لزم احتياجه  
 الى غيره في الوجود لان وجود الممكن وعده بالنظر الى ذاته سواء لا يضر احد  
 بل دون مرجع وفي وجوب المرجح يلزم الدور والنسب المحال ان البرهان ايضا  
 يلزم على النفس وتدل البرهان والدليل الساطع على انه كامل بالذات <sup>شع</sup>  
 من جميع الجهات بل جميع الموجودات رشح من رشح وجوده ووجوبه <sup>المشغ</sup>  
 ممسح لانه يقتضو عدم واسخا لطرياق الوجود عليه والعلم المتكامل هو علم <sup>الكامل</sup>  
**قوله** جميع الصفات الكالنية والمراد منها الاعم سواء كانت الصفات عين الذات  
 كالصفات الثبوتية الثمانية من العلم والقدر والجو وغيرها ام لا لكونه حكما

وحاشا واذ فادخوها **قوله** لدلالة على هذا الاستجماع في ضمن هذا الاسم بحيث  
 متى اطلق منهم كانت شهادتهم بفرعون بالظلم في اطلاق هذا الاسم فلا بد من <sup>العلم</sup>  
 فهم ذلك من اسمهم كالفهم من علم فرعون اعني قابوس والوليد بن مصعب <sup>عليه</sup>  
 ويمكن ان يقال دلالة على هذا الاستجماع بدلالة وضعه على الذات المشتهر بهذا  
 الاستجماع بخلاف الرحمن فتم **قوله** المحرمه مختصر والمراد بالاطلاق الشيء  
 افراد المحرم من اى حامد كان ولاى محمود كان مختصره حقه ثم لان ذلك هو  
 المفهوم من لاهم الاستغناء والجنس المتساويين والاختصاص مفهوم من كمال <sup>العلم</sup>  
 في الله واختصاصه بالبناء المعرف بالعلم في الجبر كايق العالم في الذاد وجبر استحقاق  
 في المحرمه هو الاستجماع ووجوب جميع النعم اليه ولو بوسايط لانه منم حقيقي  
 من حيث هو كمال هذه الحيثية تعليلية لاحترافية لان الاستجماع علم الحكم <sup>المعقول</sup>  
 وذلك لانه يتم من جميع الصفات الكالنية وكل من كان كماله مختص <sup>بشيء</sup>  
 لان كل كمال ليحقق ان يجد عليه هو متصف به فقد ثبت انه يستجمع جميع الكال  
 فيكون متصفا بجميع الحامد وهذه الحيثية مستفاده من ان تعليل الحكم بالمشق  
 او ما في حكمه شعر بالعلية فيثبت لاسم الله على الاستجماع كان التعليل به في  
 حكم التعليل بالمشق الدال على مشانية جميع الصفات فالصاحب للكتشاف  
 في تكتة الانفان في قوله نعم اياك نعبد انه لما ذكر الحق بالمحد وادجى على ذلك  
 الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالنفس تطلب  
 ذلك المعلوم للتميز وفيل اياك من هذه صفاته فيكون الخطاب بغير التميز  
 الذي لا يحق العبادة الا به لان المتكلم في التميز واعرف فيه وكان تعليل  
 العبادة به تعليل بلفظ التميز وليسعر بالعلية فكان كدعوى الشيء بنبته وبرهان

ان اذ بدارة اطلق لفظ الله واعقبه لازمه وهو المستخرج بجميع الصفات الكاليله على  
طريق الكتابة التي هي بمنزلة الشيء بينة وبرهان لا يمنع انتفاء تلك الملتزم عن  
وانما قال كدعوى الشيء على صوره التثنيه لان دعوى الشيء بينة وبرهان هو تعليق  
الشيء بوصف يشعر ذلك الوصف بعينه ما اخذ استغناء كما في الحدود لانه فان لم يكن  
بالوصف الذي هو العلة صريحا بعينه ما اخذ استغناء وهو العلة ولا على بالوصف  
كما في كون زيد الفاضل فان الفضل علة اكرامه وسبب اثبوته له فهو بمنزلة البرهان  
عليه وهذا القسم ينبغي بدعوى الشيء بينة وبرهان لذلك على ذلك صريحا بخلاف ما قيل  
المحكم فان الحد معلق بالذات التي تلتزم الوصف للشيء بعينه ما اخذ استغناء  
لان فانه ثم مستلزم الوصف الذي هو مستخرج بجميع الصفات الكاليله وذلك  
الوصف يشعر ويدل على علة السقوط منه وهو الاستجماع المذكور على التثنيه  
المعاملة ثم يتيق هذا القسم بمنزلة دعوى الشيء بينة وبرهان وذكر البرهان  
بعد البينة من قبيل ذكر الخاص بعد العام ومن ثم كان البرهان كوجود الباري  
ما كان دليله فاطعا والبينة اعظم منه ومن التثنيه **قوله** ولا ينبغي لطفه لان الكائن  
وهي المبلغ من التصريح ببيان ان الحد مخصص في حق من هو مستخرج بجميع الصفات  
الكاليله لان الله نعم ملزم لجميع الصفات الكاليله ويستلزم جميعها ولا شك  
الصفات الكاليله لا زعم له وان كان بعضها عين الذات كالتثنيه فاثباتها  
له بمنزلة دعوى الشيء بينة وبرهان فان وجود الملتزم يقتضي وجود اللادئم  
لاستحالة انتفاء كالدائم عن الملتزم وسوى الكلام بهذا النحو الشريف في غاية  
اللطافة وفيها نهاية التفاهة كما لا ينبغي **قوله** قيل هذا القول نقله المحقق الشريف  
في حاشيته شرح المطالع وناقض بعضهم والقول الثاني في الشايع المطالع وناقض

للحق

المحقق الدعوى ولا ينبغي ان انتفض الاول بضم الفول الثاني والثاني نضع الاول  
**قوله** اي الاتصال الى المطلوب يعني بين المراد من الهداية هي مجرد الدلالة على  
المطلوب والاداة اليه بل هي الدلالة على المطر مع حصول المطر والوصول اليه  
البنية فيق هديته مسجد اذا وصلته اليه وادخله فيه لا مجرد ادراك اياه اليه  
فيلزم على وجه يستلزم الوصول اليه كما هو مذهب بعض الاخر فان الاول يستلزم  
المطر بخلاف الثاني واستدل بالاتصال على مدعاه من وجوه يقول انه تعالى  
استعمل الهدى في مقابلته الضلال والضلال فقدان المطر فلو لم يكن وجدا  
المطر معتبرا في الهدى وكان الهدى مجرد الدلالة سواء كان معها وجدان المطر او  
فقدانه لم يكن في مقابلته الضلال الثاني ان الهدى يستعمل في مقام المدح  
كالهدى فيجيب ان يعبر عنه مفهوم حصول المطر كما عبر عنه مفهوم الهدى فانه  
لو لم يعبر عنه مفهوم حصول المطر وكان هو الذي دل على المطر لم يكن هداه  
لان اذا دل على مطر لم يحصل المطر كان مذبذوبا لا ممدوحا اذا وجب له عباد  
حصول المطر في مفهوم المهدى وجب له عبادته في مفهوم الهدى الثالث ان الهدى  
مطاع ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح ممدوح  
الابدان يشتركان في اصل المعنى اذا افترق بينهما لا يكون الا بالاثنية والثانية  
والانكسافان هناك حاله والاكسافان هناك والاكسافان هناك والاكسافان هناك  
الاهند الوصول الى المطلوب فلا بد ان يكون معنى الهدى الاتصال الى المطلوب  
واقبله لا معنى للمطاع والاحصول فعل عن فعل فالتثنيه مطاع لا نهطاع الاول  
والاول مطاع لا نهطاع والثاني فيكون المطاع لازما ومثربا على فليس  
هدية الاجل من عندنا كما ان معنى كره جعله منكر ان كان الانكسافان المذكور



والاعتناء لازم للنعم كذا لا يكون لازما للهدي قوله واما ثمود هديهم <sup>المعنى</sup>  
واما ثمود فاريداهم الى الحق وسواء الطريق وطريق الخير والشر فاستحقوا العي  
اي فاختاروا العي وهو الجهل والضلالة والكفر على الهدى الذى هو العلم والهدى  
والايمان فلم يفعلوا الشاق ههنا محذوف فلو كان الهداية بمعنى الاصل الحق  
يكون المعنى فوصلناهم الى الحق بالايمان وادخلناهم في غير ما خرجوا منه وروى  
في الكفر لان خلاف ما ثبت وهو غير معقول كما ذكره قوله اذ لا يصور الضلالة  
وفيه انه يتحقق الكفر بعد الايمان ويصور الضلالة بعد الوصول الى الحق باغواء  
الشيطان كما في المزمع بل القول في الشيطان السليم الا ان يقرب ان الوصول الى  
المطلوب يكون باعتماد اجازم ثابت غير قابل للشك كالمشكك وقد دل البراهين  
القاطعة ويشهد به القطع السليم على ان الوصول بهذا الطريق لا يقطع فيه الضلالة  
عوض ثم يعبر ما قال كمال الله تعالى في امر الشيطان وكان من الكافرين لكن يتجدد  
ان الضلالة مقابل للهداية والكفر بعد الايمان ليس بضلال بهذا المعنى كما لا يخفى  
ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالاصال الاصل بالفتوح لا بالفعل المستلزم  
للولصول بالفعل فلا نفى قوله انك لا تهدي من احببت والجواب عن هذا ان  
بان يكون هذا من قبيل وما روي اخبرني ولكن الله ربي منزلة الوجود الحق  
منزلة عدمه بمعنى انك لا تهدي حقيقة وان ظهرت منك الهداية بل الله يهدي  
من يشاء وفيه انه يستلزم في الفعل عنه حقيقة سواء كان في حق من احب او لا بل الجواب  
عنه يرجع الى الظاهر من كلامه والمعنى انك لا تهدي من احببت بل الجواب  
الله يهدي من يشاء بل ارادنا هدايتك اياه واما ذلك فتشانه لانه لم يهد  
من ختم الله على قلبه وسمعته وغطاؤه بل من اراد الله بهدائه فحق

لا نفى قوله وح يظهر ان دفع كذا التقيض بان يكون الهداية في الآية الاولى  
بمعنى اداة الطريق بواسطة هديتها الى المفعول الثاني بنسبة الاولى والحق  
بمعنى الاصل الى المطلوب بغيره بفعلها بنفسها ولولا الفريضة لما لزم اتفاق  
الدالة على ان معناها انك لا تهدي من احببت الحق اي لا توصل الى المطلوب الذي  
هو الحق لهدى من احببت الى الحق والحق فلو كان ح كما الاولى وهذا القول وان كان  
راضا للتقيضين بحسب الظاهر الا انه لا يرفع الخلاف من بينه وبين الواقع لان قول الثاني  
باسنك اللفظ لا يرفع القول بانحاء احده عنده بعينه من غير تحريف في اللفظ  
في ان الخلاف من بينه وبين الواقع في البين والحكمة بان كلام التعريف صحيح اما لا  
في النظر الى استعمالها مستغنية الى المفعول الثاني بنفسها ولما الثاني في النظر  
الى استعمالها مستغنية اليه بالخوف من غير رضى لما استدل في الانفاضة  
ومحصل كلام المصنف في تلك الحاشية انه قال فيها على قول صاحب الكشاف  
لهدي اصله ان يعذب باللام او بالي كقولهم ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب  
وانك لا تهدي الى صراط مستقيم فمفعول معاملة اختيار في قوله ولما خذوا  
قومه اية الحذف والاصال وسيجيء في كلامه ما يدل على الفرق من جهة  
المعنى بين المتهدي بالخوف وغيره والجهل فلا كلام في تحجي هدية الطريق وهذا  
للتريق وقد يفرق بان المعنى الاول اذ هاب الى المطلوب والاصال الى المقتضى  
ولذا يند الى الله ثم خاصته والثاني الدلالة والارادة فيستدل الى النبي صلى  
والى القرآن لا يخفى عليك ان كون لفظ الهداية مشتقا من هدى كقوله وكوفا  
بمعنى الاصل الى المطلوب عند هدايتها الى الثاني بنفسها والارادة عند هدايتها  
اليه بالخوف منطوق كلامه واعلم ان محي المصدر على وزن المفعول كالميتور

والمجمل والمفنون نادرجا حتى انكوسبويه مجتهد على وفه وجعل للشيء  
 صفة الزمان اي الزمان الذي يوسر فيه ويعبر فيه على خلاف الجاهل كقولهم  
 اي المحصول عليه وكذا قال في الرقوق والموضوع وهما قومان من السير في كونهما  
 الذي يرفع القوس ويضعه اي يوقيه ويضعفه وكذا جعل للمفعول بمعنى المحيوس  
 الشدود وجعل الباقي قوله ثم باكم المفنون زائدة والمجمل والصلب الذي يجلد  
 فيراى ليضع الجلاءه واما الكروهه فالعلم انها ليست ليضع الجلاءه مصدرها  
 بل هو انشئ الكروهه والهاء دليل الاسم وكذا الصدوقه يقال بين في صدوقه  
 حاله اي حقيقته ومن هنا ظهر جعل المحصول مصدره غير واضح **قوله** نحو ان  
 هذا القوان يهدى للقي هو اقوم **قوله** والمعان هذا القوان البائع في افعه  
 مرثبا الفصاحه واسي ودجاف البلاغه الجامع لجميع علوم الاولين والاخرين بعد  
 الناس هداية كماله الماله والطريقه والملة التي هي اقوم الحالا لا والطريق والملة  
 واما هذا الموصوف كان الذوق السليم لا يجتمع مع الاثبات البلاغه التي تجدها  
 مع المحذف لما في اسان الموصوف يحذفون تمامه فيقتل مع ايضاحه كما لا يخفى  
 والمفعول الاول محذوف للتعظيم مع الاختصاص كما في قوله ثم والله به هو  
 دار السلام **قوله** ومعناها على استعمال الاول هو الايصال وعلى الثانيين  
 هو اداءه الطريق اشارهم ان استعمال الالفاظ المشتركة في معانيها لا بله  
 من فريته حاله او معانيه لفظية او معنوية فاذا كان لفظ الهداية مشتركة بين  
 هذين المعنيين يجب لتعيين احد معنييه من فريته فيبين ذلك الامر الدال على  
 احد معنييه بقوله وان كانت متعدية الى المفعول الثاني بنفسها كان معناها  
 الايصال وان كان تعديتها بواسطه حرف الجوكا للام والى كان معناها الارائه

وعنها

وهنا بحث لان الاول مقوض بقوله ثم انا هداية الجدين وفسرها المفسرون  
 الخيم والشر لان الاية مودعة في معرض الامتنان ولا امتنان بالآمال  
 الطريق الشريك قوله ثم انا هداية السبيل اما شاكر او اما كفور والثنائي  
 بقوله ثم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المراد من الهداية ههنا  
 الايصال المطلوب لجميع الشخصين من يشاء لان اراده الله الى الصراط المستقيم عام لا  
 يترددون قود ولا وصف دون وصف ومن ههنا ظهر فساد وجه دفع الشخصين  
 بانه لو بين احد المعنيين المذكورين في من الايتين لعدم التصريح بالمفعول  
 فلفظ على ما يناسب اللغاهم والحق ان في الهداية موضوعه لفظي الدلالة والاد  
 بلطف سواء كانت دلالة موصلة الى المطامير كالدلالة على ما يوصل اليه بمعنى انه كان  
 معها ووصول البقية اذ لا تفتد بنفسها الى المفعول الثاني ام لا وحيث يمكن انطباق  
 المذهبين بحيث يرفع الخلاف بين الذين ان تعيين الفرد لا يدل على انكار القول  
 الاخر وذلك في الاشتراك المعنوي كثير وليس كل الاشتراك اللفظي كاهو الظاهر  
 كلام المضروب على كلام المحشي عليه الان يحمل الاشتراك في كلام المعنى على معنى  
 فتح يرفع الخلاف بين **قوله** سواء الطريق سواء اسم مصدر بمعنى الا  
 واصفا في الطريق لا ميزان كان بمعنى الوسيط الذي ذكره المحشي ومن قيل ان  
 الصفة الى موصوفها ان كان بمعنى السنوي **قوله** قوله البز وهو من بيت بدت بها  
 بمعنى القطع واللام لازمة كالتيم والثر والواو للوحد والنا كيد لا يجوز اضا  
 ولا دخول التنوين على اللام وقيل كل واحد غير منصوب للثلاث والعليه لا  
 علم لقطع خاص فيمكن وضع **قوله** وهذا كانه عن الطريق السنوي والصراط  
 والكناية في عرف البيانيين هي نكرة اللام على المذهب كقولنا ان يذول النجا



وعرض الواسدة وتفسيرهما للتنبيه على ان المراد بالاسنولة هنا مقابل للتحقيق  
والناتج الى ما في الكتاب تلخيص الى قوله ثم اهدنا الصراط المستقيم وان الطريق  
هنا ما يراد به من ان الطريق المستوي هو الخلق عن الاشرف والانتفاض والصراط  
المستقيم هو المنزلة عن الانكسار والاعوجاج وهو المراد بالصراط المستقيم الذي  
هو صراط الاسلام ولا يذعن على من يخطأ به **قوله** اذ هما من انزاعان اي الوسط  
ساكن الى المطلوب والطريق المستوي والصراط المستقيم مثلا زمان لذلك الوسط  
المذكور يستلزم ان يكون مستقيما عن الاعوجاج ومسويا عن الاشرف والانتفاض  
لكن قبح المحكي قد استمر احسن من تفسير المحقق الذي كما هو الظاهر في الكتاب  
المشهور عند الجمهور **قوله** وهذا مراد من فسر بالطريق المستوي والصراط المستقيم  
هذا المقصود هو الحق الذي في حيث فسر بذلك والغرض من هذا الكلام وضعه في اورد عليه  
من ان المفهوم من هذا التفسير جعل السواد بمعنى الاسنولة ثم استعماله بمعنى اسم الفاعل  
اي المستوي كما يفعل المصدرك كما لم يجعل ان من قبل الصفة التي هي في  
كبر وطيفة وهو تكلف بالمتخالف لما في كنه اللغة بالمسطور وهو ما فسر المحكي لانهم  
قالوا سواء التي وسطا فاجاب عن المحكي بانه اراد هذا لان فسر بذلك تبينها  
على ان وسط الطريق هنا التكاثر منه لكونه ملزوما له فاذا ذكره المحقق بيان حاصل الحق  
لافسر اللفظ **قوله** والاولى في الحصول البراعة والبراعة في اللغة بمعنى الانتفاع  
والثغوى في ريع الرجل اذا فاق اقرانه وفي الاصطلاح هي ان يذكر في اول الكتاب  
ما يناسب المقصود واللام فيها عوض المضاف اليه اي البراعة الاسنولة لا كما هو  
المستعمل في الاسنولة الكتاب والاسنولة لغة لا بدله ما خوز من قولهم اسنولة  
السماء اذا انزل اول قطرة منها فاصل معناها التقوى فهو لا يبدله كما سئل

بها ما اقطع فمئة السبب باسم المستب لئلا يفسد على كمال الشيخ السببية  
سواء الطريق يكون براعة للخلق والكلام ان كان به نفس الامر اما غير مختص  
بملة الاسلام لان المنطق يتبع عنده المسلم والكافر في البراعة ظاهرة بالنسبة  
ففي الكتاب وان كان خاصا بملة الاسلام فيخص بالكلام ظاهر الكمال الواقع وان  
خص به يكون براعة خفية لئلا يفسد الكلام يحتاج الى التوقف ومن ثم فبدلنا  
**قوله** واللام للانتفاع والمراد به هو ثوب الحكم والصلح على الفعل  
لو كان مقصودا كما هو مذهب المذاهب ولا يجوز ان يكون التعليل لانه لم يزل جعل التعليل  
عرضا لكونه باعنا على فعل الله وفيه شيء من اساءة الادب وان طابق الواقع  
ومن ثم فبدلنا في المتن معروض الامتناع كما في قوله ثم جعل لكم الارض فشا  
فان اللام فيه للانتفاع واعلم ان جعل من الافعال العامة محجوزا على ثلثة اوجه الاول  
بمعنى صار وطى ولا يكون الا لازما كقول الشاعر فقد جعلت فلوصلني بهيل  
من الاكوار ثم بها فريب والمعنى صار فلوصلني بهيل وشرعت والقلوب  
جميع فلوصلني بالليل الشابة والاكوار جميع الكور بالتم والرجال والقرون تغلق  
بقريب وهو خمر ثم بها فريب والجملة خير جعلت فلما اراد انهم لصفتهم وشدة خوفهم  
لا بعد اليهم عن منادهم حال اتبع خوفهم من احوالهم اياهم والثاني بمعنى  
ويعدى الى مفعول واحد كقولهم وجعل الظلمات والنور اي وجدها واحدا  
والثالث بمعنى حيزه يعدى الى مفعول كقولهم وجعل لكم الارض فشا والتعبير  
يكون ثانيا للفعل والخوى بالقول والعقد فالبيضاوي ومعنى جعلها فشا  
ان جعل عين جوارها بارزا عن الماء مع ما في طبعه من الاحاطة بها وصيرها  
مؤسطة بين الصلابة والطلاقة حتى صار من مياه لان يعقد او ينماق

عليها كالفراش المبسوطة وذلك لا يندفع كونه على وجهه ان كان كذلكها عظم  
 جميعها وانتاج جميعها الا ان الاقواس عليها **قوله** ويكون تقديم معمول  
 اليه على المضارع لخصيصته انه جعل الطرف متعلقا برفع من حيث المعنى لا بالزمان  
 تقديم معمول المضارع على المضارع وهو غير جائز لان المضارع اليه مع كونه  
 لا يجوز تقديمه على المضارع لعدم جواز تقديم معموله بطرفه الاول والى ان  
 ظرف والظرف مما يتوسع في غيره لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او مكان  
 فصارت الظروف كلها الاحوال باسالك محدث غير متعلق عنه فيصير الطرف  
 مع الشيء كغيره بل هو لازم بالنسبة اليه حيث لا يدخل غيره من الاجنبي ويتر  
 الجار والمجرور بحال مناسبة للطرف لان كل ظرف في التقدير جار ومجرور فيرفع الطرف  
 مفعلا مقدما ويؤخر حيث شئت فكيفه راحة الفعل كحرف النفي والضمير واسم  
 الاشارة لقوله نعم وما انت بنعمه ذلك يجنون فدل الجنون وما هو عنها بالقد  
 المريم فاذا انقضى الناقور فذلك يومئذ يوم عسير **قوله** والاولا في لفظها  
 والثاني معنى اما الاول فلعدم ورود الاعراض والاحياء الى الخواص كالوجه  
 الثاني ولما الثاني فلعدم اشعاره بامتنان الغرض المنافي لمذهب المصنف  
 المعنى بحسب الظاهر الاول كالاجنبي **قوله** نحو المظالم والمقرب من العادة  
 السرمية والكرامة الابدية وحاصلها اربعة الاول بقاء الافاء له والثاني مو  
 لا عمل والثالث علم الاجل له والرابع غناء لافضله **قوله** ولذا استدلوا به  
 اختلف العلماء في الصلوة هل هي شدة لفظية او معنوية او حقيقة ومجازية  
 الى كل جماعة والاولى الاوسط فاختار الحق الاخير وهو اللوح بقوله ولذا استدل  
 الى الله تعالى بان يؤصلوا لوصلي الله تجرد عن معنى الطلب لانه معنى الطلب بالنسبة

نعم لان الطلب معفود فلا يحده ياد بها الرحمة مجازا من باب اطلاق اللفظ على  
 جزء المعنى بخلاف اسنادها الى العبد لكونها بمعنى طلب الرحمة فتكون حقيقة  
 فان قيل كما لا يصح عليه طلب الرحمة فكذلك لا يصح عليه الاطلاق الرحمة لان  
 رقة القلب والشفقة وهي منسوبة في حقه نعم قلنا ان البرهان قائم على ان  
 في حقه نعم باعتبار المبادى اعني الوفاء والامتنان والانقطاع ولما باعتبار  
 الغايات فيصح بالاحسان والناطف وذلك لان الاول متعلقان لا يجوز  
 والثاني افعال تجوز عليه **قوله** نعتهم واجلا لاله تليمان لعدم التصريح  
 باسمه الشريف والقرن بينهما ان العظمة تشمل في الاحسام وغيرها والاخير  
 مخصوص بالاخير **قوله** ثانيا على انه فيما ذكره اشارة الى هذا الموصوف  
 صلته بغيره العلم بحيث لا يبادر الذهن منه الا اليه وقد نفي في الكمال هذا  
 الوصف الى حد صا كان هو بحيث اذا اطلق بآداب الذهن منه دون غيره  
 من الانبياء آتم واما حامله على غيره من المصفين بهذا الوصف فليبلغ من  
 النقصان مبلغا حتى يخط عن مرتبة الانصاف بذلك الوصف فكان  
 ذلك الوصف منصف عن جنباتهم عليهم السلام **قوله** لكونها استلزام  
 آه لانه في رجوع جميع الصفات الكمالية الممكن الى الرسالة لان هذه  
 فوق جميع الصفات الكالنية لا يصف بها الا المصنفين بها **قوله** فان  
 المرسل اشارة الى الفرق بين النبوة والرسالة وهو ان الرسول اخص  
 من النبي لان كل رسول نبي وبعض الرسول ليس نبي كالكثير الانبياء العالمين  
 بشرايع موسى والمشهور ان النبي انسان ارسل الى قوم للتبليغ مظهر  
 الرسول هو النبي الذي ارسل الى قوم للتبليغ مظهر مؤيدا بالمعجزة ومعد كذا

وبعض النبي ليس رسول



مستند على الحكماء قبل عليه بزيادة على الرسل بعد الكتاب ثم ذهب بعض  
 الى ان الرسول هو من له كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله والى الذي قد يخرج عن ذلك  
 كيوستع انهما على هذين القولين اعم واخص فكلما قدس سره مبني على  
 احدهما القولين على اختلاف في النسخ بين وجود الواو في قوله دين و  
 واو وذهب الاخرون الى النساوي بان يكون كل منهما انسانا اوحي اليه  
 بشرع وامر بتبليغه فم **قوله** وح ياد بالهدى هدى الله لا بد لحظ  
 اللام من المفعول لمن شرطين احدهما ان يكون زمان عاملا مع زمانه  
 متصلا وثانيهما ان يكون فاعله متصلا مع فاعل الفعل المعلن به وعند تحقق  
 هذين الشرطين حذف اللام يجوز لاموجب خلافا للجزم في فاذا كان هدى  
 له لقوله ارسل يحيا ان يكون فاعل الهدى هو الله ثم متصلا مع المرسى والمعاد  
 هو الله ثم لا غير وفيه انه لا شرط ذلك كما في قوله في نبع البلاغة فاعطاه  
 الله ثم النظره استخفافا للخط واسنادا للبليغة والمعطى هو الله تعالى  
 والمسخن هو الملبس بعنه الله ولا يجوز ان يكون حالا استنادا مع عطفا حال  
 الفاعل وهو اسنادا على حال المفعول وبه صرح الشيخ رضي الله عنه  
**قوله** بل من المفعول ليس بل هنا للاضراب بل هي الترتيب لان المقام مقام  
 الصلوة على الرسل كما لا يخفى **قوله** وح فالمصدره يريد ان هذا  
 كان حالا والحال خبر في الحقيقة ولا يخرج عن اسم العين باسم  
 الحذف فلا يفي بزيادة موصلة فلا بد من النساويل فلا بد ان يرتكب الخيول  
 في الظروف بان ياقا المصدر باسم الفاعل فيكون مجازا الغويا وفي النسبة  
 بان يطلق عليه مبالغة ليكون مجازا عقليا كما في زيد عدل كانه صا كما هذا

قد تبين منها والثانية اوفق من جهة المجاز العرفي على حذف الضافات في قولنا  
 ولما اقبل ولدا ولما يدين كالالمباغرة **قوله** او في الملقاة هاسا لفظا والهدى  
 على ذى اسم العاقل سبيل الاستنفا ولحق سبيل الجود والاولى الاستنفاق والثاني  
 حمل اللفظ على الله تعالى رسول نفس المبالغة وفيه كالاخيه من المبالغة فثبت لله  
 خمس صوة للقول الجدل واسما اعز الاعاقل للقول عيسى سبيل الاستنفاق او غيره  
 سبيل الجود **قوله** اسم صفة لفظه هدى اذ كانت للمصنف في حقه وكانت صفة مركبة  
 سبيل الخط وان كان سبيل الحق فثبت له تمام الموصوف والصفة ولصا لهما وان كان  
 مفهوما هاتفا يراى انهم في صفة كماله او يكونا هاتفا يراى انهم في صفة كماله  
 بان يكون كل منهما مبالغة لفظا على هاتين مترادفتين من المفعول والاشارة وجعل  
 او يكونان حالين مترادفتين بان يكون هدى هاتين مترادفتين هاتين مترادفتين  
 عن ضمير الفاعل في هدى باعتبار من المذكورين وهو لفظان يكونان هاتين مترادفتين  
 حيا بل من قول مقدم كانه قيل لم ارسل هاديا فاجاب بان هدى بلا هدا  
 حقيقة فحصلت هدا وانما اختار اللفظ لظاهرة الساقطة فغير صورة **قوله** وقيل عليه  
 قوله رابع اسمية التاليف في غير ما يبري قوله هدى هو بلا هدا حقيقة من ان  
 نورا اما مفعول له لقوله ارسله وح يراد بالالنسب تنويرا لله حتى يكون تفعلا  
 لفاعل الفعل المعلن به او حال عن الفاعل بل عن المفعول وح فالصدر معجاسم  
 الفاعل المتحدى اي منقول وايضا اطلق على ذى اسم مبالغة وكقولنا تفعلا  
 لله قول المصنف كلاله والاضافة مصدر مبنى للمفعول اي بان يفتدى ببر  
 في كلامه وبوجه صفة لفظه لفظا او يكونان حالين مترادفتين او متلا حليتي

























[illegible][illegible]





































فإنما لا يخبره الخبر من اللفظ صدق عليه ولا يثبت خبره المعنى الموصوف له وإنما انجنا  
 غايته لا يفسح لانه لفظ لا فلام انهماك الفصل حتى ذهب عن غايتها الى ان  
 اقسام المعرفة ثلثة فادرج القسم الرابع في الثاني فلا تفعل قوله اي يصح السكوت  
 عليه والمادة بصفة السكوت سكوت المتكلم على الركباى لا يكون ذلك انما يكون متبعا  
 للفظ آخر كما استدعاه المحكم عليه المحكوم به او بما العكس فلا يكون المحاط به  
 منتظر للفظ آخر كما تنظر المحكم عليه عند ذكر المحكوم به او انتظار المحكوم  
 عند المحكم عليه في ضرب زيد مكب نام وان اخرج الى غريب ودمان ومكان  
 قوله يكون من شأنه ان يصف بهما اذ ادبر الخبر باجمل الصدق والكذب عند  
 العقل نظر الى اقسامه فهو مع قطع النظر عما داهى عن خصوصية ذلك الخبر  
 والمتكلم فلا يدبر ان جسامته ورسوله ولا مئة المعصومين والدين هيئات لا  
 لا يجمل الكذب مالا لا انا فاعلمنا عن نظر من خصوصية المتكلم وبخصوصية  
 تلك المفهومات ولا خضا محض فهو من ذلك الخبر بصفاته اما ثبوت بطلان  
 او سلب عنه وذلك بجمل الصدق والكذب عند العقل وان كان بالنظر  
 الى تلك الخصوصية صدقها محضا لا يجمل الكذب وبما ذكرنا من ان خبره المؤثر  
 في هذا المقام وجهان الخبران طابقا في الواقع لم يجمل الكذب جان لم يطابقه لم يجمل  
 الصدق فلا يثبت الخبر **قوله** ان لم يجملها اي يجمل الصدق والكذب لانه  
 ليس خارج الانشاء فيه لطابقه ولا تطابقه ومن ثم عند التصورات و  
 هو انواع لا مزايا ان لا يدل على طلب المتيقن بالوضع وهو التيقن وبطلان  
 يخ لما ان يكون المظم الغم فلو لا شعها من خبر ما ان يكون مع الاستعلاء  
 هو الامران كان المظم العقل كقولنا اضرب انت وانما ان كان المظم عدد  
 الفعل كان تضرب انتا ويكون مع النساءى فهو لا فلام ومع التخصيص و

محال

هو السؤال والادعاء خدشنا اغفر لنا ذنوبنا ولا تؤاخذنا وهذا اشكال و  
 هو ان لا يشا ان اجمل الصدق والكذب دون غيرها باسما واشتمالها على التيقن  
 الذهنية للتعرف بذلك او نوعا من خارجة عنها فذلك احتمل عند العقل  
 مطابقة قولك زيد قائم شمل على فيه الذهنية شعرة بذلك او نوع  
 نسبة اخرى هي ان القيام ثابت له وفي الواقع ونفس الامر ان هذه البنية  
 لا تشمل من ذلك الخارجة استلزاما عقليا بل لا تخلط مدلول اللفظ عنه  
 لان دلالة اللفظ على صبغة لا عقليته حتى يستحيل الخلط كما في ذلك الا  
 على المؤثر بخلافه انما اثار في قوله ان قولك ما زيد قائم فانه يشمل على  
 ذهنية وهي قيام زيد وكذلك اضرب لا تدعى قوة قولك اضرب طلب منك الضرب  
 والجوا عنه فان قولك ما زيد قائم وان كان مستملا على فيه ذهنية  
 الا انها ليست بما يشعر من حيث هي بان القيام ثابت له في نفس الامر بل حيث  
 ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد قائم لانه المنبأ الى الغم ان لا يوصف  
 والا بما هو ثابت له واما قولك اضرب طلب مستملا على تلك البنية ايتم ذاتا  
 بل استلزاما اذ هو في قوة قولك اضرب طلب منه الضرب والتعريف به شعرة من  
 حيث هي بما يوصف باعتبار بالصدق والكذب والتعريف بالاشياء  
 باعتبار ذلك الاشياء والاستلزام بجمل ان نوصف بهما الا بالنظر الى نفس  
 المفهوم وانما المفهومات قد تجمل مالا لعدم اشتمالها على نسب فطعا  
**قوله** اي امر لا يصح السكوت عليه اي لا يبعد المحاط به اذا قبل فلام زيد  
 يبق المحاط منتظر لان بقى قائم او ما عد مثلا **قوله** تعبدى كان الخبر  
 الثاني قبل الاول محض اياه سواء كان التيقن كالتعبدى اضافة



كما في المثال الاول وهو صفيها كما في الثاني وتعليقها كما في الثالث واثباتها  
كل من التباديل ثلثي ذلك المركب **فله** نحو هذا الدار وخمسة عشر بالاول مركبين  
اداءه اسم والثاني من اسمين **فله** بان لا يحتاج الى ضم صفة والمراد بالاختلال  
استقلال معناه بالمعبر عنه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها سواء كان  
ذلك المعنى المستقل مطابقة او تضيقا للكل فيخرج الفعل فان معناه المطابقة  
غير مستقل بجزئية النسبة المحتاجة الى المنسبين ولا شكا ان المركب من المستقل  
وغير المستقل غير مستقل باستقلاله باعتبار معناه الضميمة اعني المحدث بخلاف  
لادته فتم **فله** بان يكون بحيث كل اخففت المادة الهيئت التركيبا هيئتها  
تكون معبرة في تحقير الكل وخرج اعبارها الاول لان الدلالة باعتبار هيئته <sup>هيئته</sup> انه  
دولة المادة يخرج ما يدل عليه بوجه ومادة لا هيئته وصورة كالامر واليوم  
والصبح والعصر فكل ذلك الكلمة فان دلالتها على الزمان باعتبار الهيئته وانه  
اختلف للمادة كعرب ونصر وفريق وهما اشكال بينهما اختلافان  
عند اختلاف الهيئته وان احسن المادة كعلم بعلم وانما الزمان عند المادة الهيئته  
وجواب قد كونا في الكتاب الكبير بالثاني فيتحقق تلك الهيئته في صفة مادة موصوفة  
مخصصة بشئ يخرج الماهيات كحق والثاني ان يكون موصوفا بالخروج ما كانت  
موصوفة لكن غير موصوفة بها كجرح ضرب للفعل لا يخرج والارج بعد تحقير <sup>هيئته</sup>  
المركب فمهم واحد من ان نسبة الثالثة فيدخل فيها المضاف انما على تقدير <sup>هيئته</sup>  
والجواب نعم اما على تقدير ان لا يشارك بين الحال والاستقبال فانه يدل في ضمنها  
على معنى فان لم يكن اداءه المعنى مع اداءه ما سواه ويظهر ان يكون بعيد فيخرج  
اسم الزمان كعزوب ومذهب فانه يدل هيئته على الزمان لكن لا على احد <sup>هيئته</sup>

اختلاف

الثاني على علم الزمان وهو الفاعلة في قيد الهيئته **فله** فهم الزمان الماضي وان  
كم فصل عنها دالات منتهج من حكمة الفلاس لا علم ومقدار الحركة اولا امر  
الموهوم المنتزع من بقاء الواجب والارادة ما بينهما العرف **فله** فلا يرد  
النقص اعلم ان النقص في زمان تقصلي وهو ان يمنع الحاضر مقدرة معينة من وقتها  
المستقبل المأكلة لا على مديها او يمنع كل واحد منهما على التعيين ويخرج ذلك  
منها من اقصاها ايضا ولا يحتاج الفاضلة ذلك على شاهد فان ذكر شيئا في  
المنع بذلك الشيء يسمى سدا المنع واجمال وهو ان يمنع مقدرة غير معينة بان  
يقول ليس ذلك بجمع معكته بحيثما اعتبر هناك خلافا فلا بد من  
شاهد على الاختلال ولا يسمى النقص والمنع معارضة لانها هيئته لا يمنع <sup>هيئته</sup>  
شيئا من المقدرات لا معينة ولا غير معينة بل اوعد دليلها مقابل الدليل  
المستدل والا على يقين مدعاة فعلى هذا شرط تحقق الهيئته التركيبية في حق  
مادة موصوفة منصرف فيها لرفع النقص بوجه مخرج من اول <sup>هيئته</sup>  
والثاني بالضرر قد تدبر **فله** كذا في اصطلاح المنطقيين لانها ما اخذت <sup>هيئته</sup>  
بغير كين الادم وهو المخرج كانه الماد لآل على الزمان وهو مجرد وصورة <sup>هيئته</sup>  
يغير معناها وعرف النجاة فعل النقص بمعنى الفعل الذي اعني المحدث <sup>هيئته</sup>  
فاما في عرف المنطقيين ويدخل في ذلك الحروف والكلمات الوجعية ككان  
النافعة وانما يستقل في الدلالة لانه لو قيل من شئلا او كان ابتداء  
او في جوارح سوال لم يفتل الذين منها على معنى يحصل فاما لان انقراة على  
معنى تصور الينا انما يدل لان على نسبة لا يعقل لا بعد تعقل ما هي نسبة فلا  
يصلح بان انقراة لان بوصفا او محلا اي يبدئ بهما على غير منهما

ما لم يفتقر بهما للفظ آخر فيتم لفظهما معاً فيصح الاخبار بهما او بهما وعدم  
استقلال الاوالت مع اختلاف فيه واما الاستقلال الوجوب فيه فمستلزم للاختلاف  
عده استقلالا لها ونتم كانت من الضواير انما ياتي بها سببي وانما سمي هذا القسم  
اداء لانها التي تكتبها اللفاظ بعضها مع بعض وحرف عند الحاجة لان الحرف  
في اللغة بمعنى الظرف فلا تفرق بين الاسم والفعل في عدم الاستقلال  
وعدم قبول علمها فاما لم يتركها الاسم لانه في كلام الاصطلاحين يعني اسم لانه  
اعلى من غيره من سائر اللفاظ فيكون مستقلا على معنى التقوى وهو العلق **قوله**  
لظم المفرد للاسم لانه المبادر من القسم الثاني والثالث فصاعدا مع انه  
قوله انهم كالنوع على ذلك المعنى والاشارة في غاية الفصاحة كيف لا وقد دل  
قوله فيما بعد وان كثيرا من وضع لكل فترك على ان المراد من المفرد هو الملم لا  
الاسم فقط فان الاشتراك في الحقيقة والمجاز والمنقول من اوصاف الملم فان  
الفعل قد يكون مشتركاً في معنى واحد واخرى في معنى آخر فليس واحد  
يكون منفردا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وهذا هو  
مجازا اذا استعمل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الاداء انهم يكون مشتركاً في  
بين الابداء والتبعض وقد يكون مجازا كما اذا استعمل بمعنى فلتدب **قوله**  
وفيه بحث أصلا فان قدرنا ان انقسام اللفظ باعتبار معناه الى العلم  
والمواعظ والمشتك لم المفرد ولا الاسم وحده فيلزم من هذا ان يدراج الفعل  
والحرف في العلم والمواعظ والمشتك لان العلم فرع المجزئ واخوه فرعان للكل واللفظ  
والحرف لا ينفصل معناهما بالكتابة والمجزئ فكيف ينفصلان هذا الاسامي  
**قوله** بل منقوص ومعناه هو المحقق هو المحقق الترتيب حيث لا غنى جعل هذه

الفئة

الفئة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى المجزئ والكل انما هو  
انقسام معناه بالكتابة والكتابة ومعنى الاسم من حيث هو معناه ما يج  
للاقسام فيهما فانه معنى زيد من حيث هو معناه من مستعمل بصلح لان  
بالمجزئ ويحكم عليه وكذا معنى الانسان بصلح لانه يحكم عليه بالكتابة واما  
الحرف فانه معناه من حيث هو معناه لانه معناه مستقلا ما لا يحكم عليه  
اصلا وذلك لانه معنى مثله هو ابتداء محض من ملحوظا بينا بالبر بالبر مثلا  
على وجه يكون هو اللفظ لا خطها او مرآت الحرف فاما فلا يكون هذا لانه  
مخلفا فصولا فلا يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل  
التمام كضرب مثلا فانه يشمل على حدث كضرب وعلى تبيينه وجهه بغيره  
وهي فاعلم وذلك لانه ليس له معنى على انه اللفظ لا خطها على قياسه في  
وذلك المجمع اعني الحرف مع البنية للمخاطبة هذا الاعتبار معنى مستعمل  
فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ غير جوف اعني الحرف وحده ما خرد في مفهوم الحرف  
على انه مستند الى شئ آخر فاما الفعل باعتبار معناه محكوما به واما باعتبار  
تجميع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا به اصلا فانه الفعل انما امتاز عن الحرف  
باعتبار ما سمي له معناه علما هو مستند الى غير تجميع الحرف لانه ليس له معنى  
ولا يجمع معنى لانه لا يكون مستندا او مستند اليه وان شئت اتقاع هذا لانه  
عندك فترى من من اللفظ ثم انظر هل هذا ان يحكم عليه او لا واضتك  
ان يكون في مرتبة من ذلك وكذا العبر من ضرب بلفظه ثم اعمل فيه فانك  
تجد انك جعلت الضرب مستنده الى شئ وانما سمي بلفظ او  
اليه واما تجميع الضرب والبنية المجزئ بغيره وبين غيره مما لا يصح محكوما عليه



ولا يرد وكذا غيره عن معنى الانسان لفظه فانك تجد صالحة لان يحكم عليه  
 وبه صلوحة لا يثبت فيه قطعا بظهوره على الاسم من حيث هو خاه صالح  
 للانصاف بالكلية والجزئية والحكم بها عليه وانما معنى الكلمة والاداءة حيث  
 هو معناها فلا يصلح لتعيين ذلك صلا لكن اذا عرفت معناها بالاسم كان  
 يتم معنى من معنى من حيث ان يحكم عليها بالكلية والجزئية وهذا لا يثبت  
 بكونه ان معنى الكلمة والاداءة بل معنى الاسم وانصح بذلك ان الاسم صالح لا ينقسم  
 الى اجزى والكل المنقسم الى اجزى على المشكل بخلاف الكلمة والاداءة **قوله**  
 ناسل فيه اشارته الى الجوابين وهو الاول انه لا يفرق من تقسيم العلم الى هذه الاقسام  
 انقسام كل واحد منه الى تلك الاقسام بل العلم عند الاطلاق ينطلق الى  
 الكلمة منه وهو الاسم الذي قد عرفت مرتبة على غير واحد من هذه بالكلية  
 والجزئية واستغناء من مفهوم المطابق وذلك التقسيم جائز على الجوانب انما  
 انسان او فرس وايضا الحيوان اما نحتاج ودعوى مع ان الفرس لا ينصف شي  
 فيها والتفان ان اسطر الاشياء او سطرها وافتلها والوسط في الاقسام  
 هو الاسم فيكون قسمها والتفان ان اسام معظم المفرد الى هذه الاقسام لا ينصف  
 انقسام كل فرد من افراده حتى يفرق دخول الفعل والحركة العلم والمثوان على  
 والمشكل عند اتحادها بعينها بل انما ينصف ويجوز ذلك الاقسام في مجموعها  
 وهي تحقق لا يخفى ان الاجزى قريب من الاول والوسط محض استحصاء لكل  
 لا يخرج عن صفته بل **قوله** اي جزئيات يكون نفس تقوده ماذا من فروعها  
 على كثيرين كن يد ومن ثم كان اول تبدل قوله على غير جوف عند اهل هذا  
 لقب **قوله** اي عجب الفصح ووجه الاستغناء واعلم ان في الظواهر والمبهمات

منه

منه بينا احدهما مذهب اليه جماعة منهم المحقق الشريف الفاضل عبد الله  
 من انه الموضوع لموضوع اعني كل فرد من الجزئيات المتحصنة المحصورة  
 انه اجزئيات غير متحصنة لا تدخل تحت القبط فيكون اللفظ موضوعا لكل واحد  
 واحد من الجزئيات المعنية ملاحظة امر كل ما المتكلم وهذا مثلا هو ان الله  
 فتكون التام الملاحظة علما والموضوع لهما ما اعني الجزئيات المعنية المحصورة  
 واليه ذهب اكثر المتأخرين ويسمى هذا القسم عام الوضع وثابتها ذهب اليه  
 قوم ومنهم العاجي والمعم وهو ان الوضع والموضوع لكل واحد عام على كل  
 عند الاستعمال فيتحقق بعينه ان يصير جزئيا لانهم قالوا بان النظر في  
 والمبهمات موضوعه لغوي على فيتحقق عند الاستعمال فليس فيتحقق **قوله**  
 الوضع بل باعتبار الاستعمال فلا شيء على اعني على ذلك بانما يجد لفظ اما هذا  
 مثلا لا يستعمل الا في استحصاءه انما لا يصلح ان يفرق انما يفرق ويرتكب ما  
 ولا هذا ويراد به من يكتل شوا اليه لا بعينه ولا يجوز ان يكون موضوعه لو احد  
 منها ولا كانت في غير مجازنا ونظم انه ليس كل واحد ولا كانت  
 مشتركة موضوعه او متشاعا بعدا لا افراد وبطلان ما ادعى فاذ ابطال ذلك تعين  
 ما افقاه ودد ذلك بان لا يجمع ذلك كانه انا وهذا كانت مثلا مجازات  
 لا حقا بل انما لم يتبع في الموضوع لم اعني المفهوم بل لا يصح ذلك اصلا  
 وهو مستبعد لو كان كذلك مما اختلفنا عنه اللغة في عدم استعمال المجاز  
 الحقيقة ولما احتاجوا من نفي الاستدلال الى التمسك باسئلة فادعوه فماعة  
 اعرب على سائر فوجيان يكون موضوعه لكل واحد من اجزئيات وضعا عليها  
 ولا بد من شيء مما ذكره ولا يخفى عليك ان اسماء الاشياء على ما للمحقق





انما يمكن ان ينفصل بالامكان العام المتبدع بما يتلوه لوجوده لكن ليس يمكن  
ان ينفصل بالمكان افراده لان البرهان الفاعل قائم على وحدة واجب الوجود  
وامتناع شريك له اصلا لا واجبة يتبدع تحت امكانه افراده وانتم مثل  
كلامه على الشئ افنى حيث مع باسنتاع غير الواحد في مفهومه واجب الوجود  
وهو بطلان قطعاً لما عليه الاجماع والدليل الفاعل والبرهان الفاعل  
وقد تم بناه بما ان المراد بالافراد في الحقيقة لا الحاجة ومفهومه واجب الوجود  
وان كان في الخارج واحد لا شريك له اصلا الا انه في الذهن ينفصل  
كثيرين بالنظر الى نفس مفهومه ولو لم ان المراد بالافراد هي الحاجة كما  
يشعر به بقوله اي لم يمنع افراد في الخارج على الافراد على المعنى الشامل  
للوحد والكثير ولو لم ان المراد هي الافراد فلما امكان وجود الافراد  
في الخارج الا ان البرهان قد قطع الشركة وانحصار الواجب باعتبارها في فرد  
واحد ودل على امتناع غيره في الخارج فتم **قوله** كالاعتناء باختلافها في  
ما يمكن وجوده ولكن لم يوجد وقبل هو لم يعرف وجوده في الخارج وقبل  
هو طار لم يرد احد وقبل الداهية يتخلف به عنقاه مغزبه وطاير به  
للعنقاء واصل الاعتناء طار عظيم معروف لا سم محمول الجرم وقبل الغشا  
طار عظيم على العين وكان يمكن جيل في زمان اخر اصحاب ابي كان يستحق  
على الطير كلها فاعانت الغنيت على صبي مذهب به فبعت عنقاه مغزبه  
لانها تغرب ما اخذته ثم انقصت على جارية فطار رثها فاشكوا الى انهم  
خطفه لم يصفوا ان قد عي عليه فملكك وانك نسا لان يكون طار **قوله**  
كالسلي كيعفوه الشمس على الكواكب المتاهية الذي يقول الدليل بضمه

فانه

فانه لو وجد منه هذا الفرد فقط مع امكانه غيره **قوله** وامتناعه اي امتناع  
مفهومه واجب الوجود فانه قبل ان المفهوم من كذا الافراد وتعدد الافراد  
فكيف يصدق ذلك على واحد فرد منه او امتناع الباقي كواجب الوجود فلما  
بعض الاجابة عن ذلك امتنع فذكرنا قبل هذا ولا حرج الجواب ان **قوله** ان  
من الجميع في افراد الجنس وهو غير منفصل للوحدة والتعدد كما في قوله نعم والله  
يجب الصواب في هذا الجنس ولو لم يكن الا شخص واحد ولو يدل قوله كنت  
بقوله او لم يرد ذلك لان امتناع الافراد سلب كل او اجبا بكل ودرعته اجاب  
بقرينة **قوله** كالكواكب السائرة فتمثل للكثير المتشابه فيها مع كثرتها بل في  
السبعة **قوله** كعقولها فانه نعم وكذا مفدو دانه فانه لا ينتمي الى حدوده  
ان يتجاوز كالاعداد فانه لا تنقسم في حدوده لا يمكن ان يادة عليه **قوله** على  
الحكماء الفاضلين يقدم العالم فانه النقص المحررة عن الايدان غير متناهية  
عندهم بخلاف الفاضلين مجردة ولعلهم ان العبرة اكل مطابقة للكثير  
صدقه على ان يكون الكثير افراد فلا يرد ان كل فرد منهم مطابق لكثيرين  
جامعه نظرا الى ان المقصود وكل فروق الجملة مطابق للاخر وذلك اذا لم ينص  
لنقص الحيل فمضو وكل واحد ميانها **قوله** كل كلبين ناسخ لا يخفى ان اللام  
في قوله والكليات لا تستغرق مجموعة المقام والمعنى ان كل كذا اذا انشأ على  
بالضاد والنفار **قوله** فلا بد من ان يتحقق بينهما من احدى السبل لا بد  
او وانما اعتبر النسبة بين الكلبيين لانه المفهوم بين اما كليات او جزئيات  
او احدهما كلي والآخر جزئي اما الجزئيات فلا يمكنها لا يكونان الا **قوله**  
او متساويين كهذا الضاحك سنا واحدا فاما اكل والجن في **قوله**

ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون احص منه معكم وان لم يكن جزئيا لم يكن  
مبا ليا نه كدب بالعبية الى الفرس فانه مباين له بالطرفة فاخترب النسبة  
يرجع في الكليات الصادقة على شيء محسوس قوله فاما ان يكون صدق الكلي  
من الجانبيين اشارة الى ان الجانبيين ليسوا بصدق الكلي في قوله صدقها  
كلما يشر به قوله من جانب فلا يرد ان الصدق الكلي هو من الجانبيين والصادق  
هو ان يحل المعادفة على ان لا انسان والناظر الصادق على زيد  
قوله فخرج الشاوي المخرج بكم الجهم مصدر تسمى والقباس الفتح من باب  
ضرب يهربا لا ما شئت من مخرج ومغفر ومغفر ومغفره قوله  
موجبين كليتين مطلقتين او ممكنتين لبعض الا نكس كلها من الجانبيين  
اذ كانا مختلفين ان صدق الوصف العنوا على ذات الموضوع هل هو بالفعل  
او بالامكان كذلك اختلفت في الجح في باب نسب الكليات الشيع على الاولين  
والفارابي على الثاني وكذلك ما سواه من العلوم ومن وجه قوله الى محققين  
كلية معلقة او ممكنة وما لا جزئية دائمة او من قوله من الجاهات المعيرة  
في جانب الجمل قوله وموضوعها الاخص لا بد من هذا التقيد لجميع النعم  
وحمل الاعمال على الاخص كلها من غير ان يكون بل في الحقيقة يرجع العلوم والخسوس  
الى بوجيه كلية وسالية وموجبة جزئيتين كقولنا كل انسان حيوان  
بعض الحيوان ليس بالانسان وبعض الحيوان انسان الا انه هذا حكم الخوف  
من دمج في اكل للثنافي والصادق فالما يرجع العلوم والخسوس علم الخسوس  
كلية وسالية جزئية فصدق قوله ويرجع العلم من وجه الى بوجيه جزئية بعض  
ان الكليتين اللتين بينهما عموم وخصوص من وجه يكون كل واحد منهما

من الكلي

من الاخرين وجه فاما لما صدقنا على شيء ولم يصدق احداهما على ما يصدق  
عليها الاخر كان هناك تلتص وهو واحد هما اما اجتماعان فيما على الصادق والثاني  
ما يصدق فيها ذاك دون هذا كما اشارة بقوله موجبة جزئية وهو مادة  
الا اجتماع كليتين جزئيتين وهو مادة الا فراق احداهما على الاخر كما يكون  
اذا لا بعض فاما تلتص بصدقنا معا على الروح ويصدق الحيوان بدون الا بعض  
على الروح وبالعكس على التلص فيكون واحد منهما اشاعلا للاخر وغيره فيكون  
اعم منه وباعتبار انه شمول له يكونا خفيين قوله اعلم ان صدق عليه احدا  
للتفصيل حاصل ان كلما صدق عليه احدا للتفصيل لا بد ان يصدق  
عليه تفصيل الاخر فالا للكدب احدا للتفصيل على بعض تفصيل الاخر لكن ما  
يكذب عليه احدا للتفصيلين يصدق عليه عينه فان لم يصدق عليه الكذب  
التفصيلان فيصدق عليه احدا المتساويين على بعض تفصيل الاخر وان صدق  
الصادق على بعض الاخر مع غير الاخر بل من اجتماع التفصيلين فيصدق احدا  
الحيينين بدو الاخر وهو ينزله لصدق احدا المتساويين بدو الاخر قوله  
صرفة استعماله ارتفاع التفصيلين لانه لا واسطة بين الشيء وتفصيله حتى  
يمكن ارتفاع الشيء وتفصيله وكذا لا يجوز اجتماع التفصيلين لا في الوجود  
فان على امتناع ارتفاع التفصيلين واجتماعهما انه اذ شيء يترك في  
حد التميز ويحكم به عقل كل عاقل قوله وهذا يرجع التساوي بين الحيينين  
هذا اشارة الى صدق احدا الحيين بدو عين الاخر وقد ذكرنا ان كل ما  
صدق عليه احدا الحيين في الزين صدق عليه عين الاخر ونصدق ههنا  
احدا الحيين بدو الاخر قوله مثالا لصدق بعض الاناها على انسان  
على شيء آه يتر ان يصدق كل الاناها لا ناطق وكل لا ناطق لا انشا



ولا انما بعض الانا طلق لغيره انسان فيكون بعض الانا طلقا فبعض  
 الانسان الانا طلقا **قوله** اما الاول فلانه آه لما اضل قوله كذا صلا  
 آه على معنى واحد بها فوله كذا صلا آه والآخرين قوله وليركض صلا  
 انسا الى الاول بقوله انسا الاول انه لو لم يصدف نفيس لاضى على كذا صلا  
 عليه نفيس لا غير هذه استناع النفيسين فصدف عن الاضى بدونه من  
 اعرف **قوله** واما الثاني فلانه اهله المذموم ليل اخر وهو انه لو لم يصدف  
 قولنا ليركض صلا عليه نفيس لاضى ليركض عليه نفيس ليركض ليركض  
 لا على كذا صلا عليه نفيس لاضى ليركض ليركض ليركض ليركض  
 النفيس وهو كذا ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض  
 حيوان ونعكس على النفيس على طريقة القدماء الى كل حيوان انسان هو  
 حيوان ونعكس ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض ليركض  
 الانسان تحقفا المعنى العرفي فليس بعض نفيس لاضى نفيس ليركض  
 مثلا ان الحيوان صادق على بعض الانسان تحقفا المعنى عموم الحيوان ليس  
 بعض الانسان بل هو الحيوان كالفرد فعملنا ان لهذا الثاني ادلة ثلثه  
 اخذنا الحيل ونفهم **قوله** اي ان لم يصادف الكلبان بان يكون سودا  
 كلبه ولا يدرى يكون نفس الموضع كلبا لآخر بها حقيقة كما يشتر المقتضى  
 والفتاوى فتم **قوله** في الجملة اذ ان الانسان النباي كجزء صلا كل الكلبين  
 الاخر في الجملة اي سواء نقادها ما اولم يصادفها اصلا ورجع النباين  
 الجزئي الى سالبين جزئيين ففهم ان يتحقق في حق العرفي وجهه اذ يتحقق  
 النباين الكلي لانه المعقود بان اذ لم يصادف في بعض الصور <sup>بعض</sup>  
 وان لم يصدف في صور اصلا ففهم النباين الكلي والافعال في بعض صور <sup>بعض</sup>

النباي

النباي الجزئي في كلا المعقودين وبيان تحقق النباين الجزئي علم من غير تحقيق  
 النباين الكلي والعرفي من وجهاته اذ اصدق في كل منهما بدون الاخر في الجملة  
 كل من النفيسين ايضا بدون الاخر فان لم يجتمعا النفيسان اصلا كالانسان  
 واللاحيوان النفيس للانسان والحيوان الذي بينهما عرفي وخصوص من وجهه  
 وكذا الوجود والاعدم النفيسين للوجود والعدم للنبايين شايضا  
 كلبا كان بينهما متباينة كلبه فان اجتمع لكلا الانسان واللاحيوان الضايفين  
 على انهما وكلا اللاحق واللايقض انهما على انهما لا سواد بينهما عود  
 من وجهه والاشراك بينهما للنباي ان الجزئي في اللازم في المقام **قوله** ايضا عرفي  
 من وجهه كقولنا بعض اللاحق لا ابيض كالحجر الاسود وبعض اللاحق ليس  
 بالانسان بعض اللاحق لان الانسان كذا كذا **قوله** كذا كذا لانسان فانه بينهما  
 عرفي من وجهه لانه مادة الاجتماع هي الفرض ومادة الافراق هي الانسان  
 نفسه والجزئيين نفيسهما ثباين كذا يتحقق في حق النباين الجزئي لانه الحكم اذا  
 كان مسالوا بجميع الافراد في جميع الاحوال لا يكون مسالوا ببعضها  
 وبعضها كما بهم لاشئ من اللاحق بانفسه ولا شئ من الانسان بل انهما  
**قوله** فلهذا لا لو آه اي فلان الاخرين الكليين للنبايين عرفي من وجهه  
 يكون بين نفيسهما عرفي من وجهه وقد يكون بين نفيسهما ثباين كذا لو اختلفا  
 انهم لو اختلفا بالعرفي من وجهه لانه النباين الكليين بالنبايين الكليين بان  
 بين نفيسهما لغيره لاضى من وجهه ثباين كذا جزئيا عرفي من وجهه ولو كذا كذا  
 لعل لا الكلام العقل بالمقام فقالوا بان نفيسهما ثباين جزئي حصول المقام مع  
 وجادة الكلام **قوله** يعني كذا ان لا يتحقق ان الذي نفيسه من عباده المقام

























واحد من الشيء لان على القول ما قيل مع بقائه موجودا ولا كالتب ان يقال كيف  
 في ذلك مع بقاء موضوعه متحققا فهو كذا قبل من ان لا يضر على الام بغيرها بالحق  
 واسم كذا ما لا يضر من سنة روح الامواج الى اسماء بان لا يضر التنب من كذا لا لا يضر  
 لعدم حاجته الى هذا العمل التالف المتعارف والتميز بالاعتق كذا يضر في بعض النسخ من على كذا  
 والا فدل لا يدل مع بقاء الموضوع **قوله** اي ما يضر على كذا في كذا لان يضر في كذا  
 المنطق والطبيع بحيث يتبين كذا واحد منها من كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا  
 فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 من كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 على كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 فان مفهوم كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 تفعل لمراد من القول الا في الامور الطبيعية والمنطقية والاشياء العقلية اما  
 فلا بد لطبيع من الطبع الامور موجودة في الطبيعة في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 بقصد من كذا في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 وفي الحقيقة في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 الفاعل كذا في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 جسا عليها ومجوعها والارض والسموات كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 على كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 اي في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 انما كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 سيمها فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا

منها فاعلم

القاسم الخاصة في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 المالك من العارض والموجود في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 بانها في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 فان الشيء في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 فتدبر **قوله** لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 الاضرب في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 بوجودها قال وجود المنطق والارض والسموات وجود العقل كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 ومنه وجود الاشياء في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 العلم بالعدم لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 مبتدأ انما كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 بعض كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 المالك من السموات والارض فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 بناء على كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 شبه كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا  
 على كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا فلهذا في كذا لا يضر في كذا

مع











اولا انه هناك فصل واحد اخر وحدها فان قلنا ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 تقدم ان ترتيبا امور على ترتيبها فيكون من غير ان يكون المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 بالالفصل وهو وانما هو حقيقة من غير ان يكون المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 وحدها قال في تعريف الفصل انه هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 فذلك فصل هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 عند ذلك انما هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 لغير ان الاسم التام لا يقع على الاصل الا اذا كان معبدا على التعريف نقصانا او حال لا يتم  
 استلزام ان كلام المعنى هنا يقتضي ان يكون التركيب في الفصل هو التركيب في الفصل الواحد  
 ناقصا كقولنا انما هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 حالنا اقر على ما ذكره من غير ان الفصل هو مع اتحاد جملتنا فتقع ان الجملتين لم يجزعه  
 لان الفصل الذي هو فيه مفرق مع الاستنباط التام فذلك لعدم وجوده لان  
 التبريد حاصل منها انما هو حاصل بالفصل الذي هو فيه فصل وفيه بيان لا يلزم الكلام ولها  
 انما هي التي هي حقيقة في الحقيقة بقدر اطلاع على ذاتياتها والمعتبر بينهما وبين غيرها انها  
 تاما واصلها لاصلها انما هو الذي لا يتبين من اجزاءها من غير ان يكون لها حقيقة في الحقيقة  
 فتعبر التبريد من حدها وروى بها الحقيقة فلا تفرق في ذلك من حيث ضعفه من ان الاشياء  
 واما الدلالة المتعارفة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 اللغوية ولا حظ من قوامها سهل لعدم الاستنباط من ذاتياتها وعرضياتها لان اللفظ  
 اذا وضع في النظر لا يخلو من المعنى فصل في انما هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 وروى بها حقيقة في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 حدودها وروى بها حقيقة في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة

وذكر

وذكرها باسمي حدودا وروى بها حقيقة في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 الامور ليست هي التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 الفاعل ليس هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 التام هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 كما ذكرنا وارجعها الى كونها معرفة مساوية للمعرفة لا انما هي معرفة سابقة  
 عن ذلك لا انما هي معرفة سابقة عن ذلك لا انما هي معرفة سابقة عن ذلك لا انما هي معرفة سابقة عن ذلك  
 وكل منهما بالثبات والافضل كما فصلنا سابقا من ان تمثيلهم للمعرفة التام با  
 الحيوان الذي هو في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 فيكون ذلك من غير ان يكون المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد تقدم ان المراد من الفصل هو الذي يظهر في النظر وقد  
 لا المثل وكل التمثيل في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 عنه بالاعيان التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 مقبيل في ذلك المشق منه وامرأة المشق او المثل من تمثيل  
 التام بالحيوان نال في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 الفرضين في قسميه الحسن والحسن الفصل الذي هو في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 سابقا هل يجب ان يكون الفصل في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 تاسيسا انه لا بد من تمثيلها بالاعيان التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 اقسام القول الخارج عن قوله بان قول والاعيان ما هي التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 المبرهن عدم كمالها ما هي التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 والاعيان ما هي التي هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 كما فصلنا في احد وهكذا في احد من هذه الجملتين ويسهل ان يكون لها اول فاعلم  
 حالها نفسا هي في الحقيقة التي لا يلزم منها حقيقة في الحقيقة التي ليس لها وجود في الاعيان المعقولة  
 الشيء وكذا احد من هذه الجملتين ويسهل ان يكون لها اول فاعلم



٣  
 من احتياج الكل الى احتياج هذا كذا الى احتياج ان الانسان مثلا يحتاج الى الخبز  
 مع غيره لاحتياج افراده اليه فمما يفرق بين الاحتياج الى الخبز وبين الاحتياج الى الخبز  
 والعرض العام لا ينفصل بينهما بل هو واحد في الحكم من التعريف اما الاطلاق عليه  
 بما هو ذاتي له اي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان جميع المفردات او بعضها والعرض  
 العام لا يدخل فيه معرفته الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا غيره معرفته  
 لهذا العرض وانما تعريف التعريف من جميع ما عداه والعرض العام لا يدخل في التعريف فلا  
 يصلح للعرض ولا غيره تعريف لهذا العرض وما لا يتصور وان لم يكن له مدخل في التعريف  
 لكن لم يدخل في الاطلاق على الوجه بما هو ذاتي له لهذا التعريف مع الفصل  
 والخاصة بخلاف العرض العام واما ذكره في باب التعريف فلا يستقيم انما الحكم  
 فيه والقطر ان تعريفه لا يقع ان تعريفه المنطوق من عدم اعتبار العرض العام  
 في باب التعريف والعرض العام انما تعريفه المنطوق والخاصة بمعدا العرض العام  
 به اما مع الاطلاق الما لا يقع فيه بان يكون المجموع من حيث المجموع معرفا ضرورية  
 انه قد يكون الاطلاق على الشيء بما هو ذاتي له لمطلوبا وان كان هذا الاطلاق  
 ادون من الاطلاق عليه بما هو ذاتي له وذلك جلي بان نفس الشيء قد يكون  
 موجودا منفردا عنه بعضها اكله في المركب من العرض العام والفصل حدنا فهو  
 اكل من الفصل وحده والمركب من العرض والخاصة رسم كنهه اقرى من الخاصة  
 وحدها كنهه الانسان بالماضي التام في الاول وتعرفه بالموجودات  
 في الثاني وتعرفه بماش على قديمه عرفه الاطلاق بارى البشر مستقيم القاء  
 ضحكك بالطلع في الخاصة المركبة من جملة امور رتبة شخص بجملة واحدة واما  
 اخفى كل واحد منهما بما اودله شخص قوله وتعرفه بالخاص بالظاير بالوجود  
 جوان معروف بيبه بالليل ويقم الخفاش والوطوط وهو مخلوق بيبه بالي

الله ثم وهو اشبه باحوال ان الانسان من حيث كونه ورويته جليا  
 وكذا ان الطائر عرض عام شامل الخفاش وغيره من الطيور والادوية عرض عام  
 مثلا كنهه الانسان في المجموع من حيث المجموع شخص بشر شامل لغيره بهذا التعريف  
 اللازم وهو ان الخرافة التعريف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او  
 ما سواء كان ممتزا عن جميع ما عداه او من بعض ما عداه او لا يمكن ان يكون الشيء  
 متصوفا مع عدم امتياز عن بعض ما عداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ان  
 في ان كنهه يكون تصور الشيء بالكنه كنهه خالجا الى معرفته بكنهه تصوق بوجه ما  
 سواء كان مع امتياز عن جميع ما عداه او من بعض ما عداه بكونه كنهه متصوق  
 بوجه اعم واخص اذا كان كنهه لا يكتسب الا بالاعم والاخص فيكون ان  
 ما يمكن للتعريف في الجملة فاعلم فاذكرنا جواز التعريف بالانفراد في قوله او  
 العام كنهه بالماضي وذلك لان تعريف الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد  
 يكون عن بعضه والعرض العام قد يفيد تعريفا في بعضه ان بعضه في التعريف  
 وما يقم من ان التعريف هو التعريف عن جميع ما عداه بناء على اشتراط المساواة فتدفع  
 بان ذلك ممنوع كيف وقد عرفنا ان القسم من التعريف هو التعريف بوجه ما سواء كان  
 عن جميع ما عداه او من بعضه وعلى المترادف بل هو على جواز كونه وحده معرفا لم لا  
 يجوز ان يكون مركبا مع الفصل والخاصة فانه يكون ممتزا عن جميع ما عداه كنهه  
 الانسان بوجوده في الحق وما من ضاحك قوله انه تعريف بالانفراد من الاشياء  
 اقل وجودا عند العقل والاعم اكثر وجودا في نظر فكونه لا يخلو من ضده وقد  
 عرفنا ان التعريف بالانفراد غير جائز لكون التعريف لا يلدان يكون اجلي واشهر  
 واعرف من التعريف حصول الحكم ف شامل قوله كنهه سعاده ثبت فان الحق

فان كان اعم منها بصدق عليها وعلى غيرها من البينات لانه اشهر واعرف  
عند الخاططين منها قوله اي تعيين سمي اللفظ وبان ما يحفظ الواضع فوضع  
الاسم باذاته سواء كان بلفظ مرادف او بالاولى او بالثانيات فحكم في  
الاولى الهندسة انما المثلث شكل يحيط به ثلثة اضلاع فترقب ليس ثم بعد ما  
تبين وجوه بصر هذا بعينه جدا حقيقة فاعلم ان التعريف للفظ عند الحكم  
مستد مع الاسمي ومن المطالب للصور بغير خلاف لعجز الخفيين حيث جعله من المطالب  
الصدق بانه انما للفظ لا يان مان يكون ناقصا او اتم على ما يتبادر من العباد  
لكن التعريف لنا هو لا اعم فيما يقع قوله فليس فيه تحصيل محمول من معلوم ان  
بذلك ان التعريف للفظ ليس تعريف حقيقة لان التعريف الحقيقي ما يقصد به  
تحصيل محمول من معلوم وليس كذلك للفظ لانه انما يوثق به اذ لم يكن اللفظ والحق  
الذ لا لا على المعنى فليس المقطع واضح دلالة ذلك المعنى بحيث يرتفع الالهام عنه  
كما اذا شالك ما غلب من الصيغ وهو يعرف ان الحيوان المسمى بالخصوص فيقول  
في جواب ما يتبين هو لا سد غير من بين الحيوانات المسمى في هذه  
من انتم والفقه والذهب فان هذا ليس تعريف حقيقيا للضيق بانه افا ده  
نصود غير حاصل بل انما المراد تعيين كالتعيين ما وضع لفظ الضيق من بين  
ما بالمعاني في الحقيقة في احوال البشرات الذين اليه ويعلم ان موضوع باذاته غير  
الى الصدق وهو شرط في اهل اللغة فهو خارج عن المعرفة الحقيقية واسماء الآ  
وحقق ان يكون بالغا فمعرفة سرادقة فان لم توجد فهو مركب بصدق تعيين  
المعنى لا تفصيله كما لا يخفى قوله المثلث في عرف هذا الفن واعلم انه كما ان  
القول الشارح متبادر بوضوح عليها ويجب تدبرها عليها وهي با حكاكها

الحق

الحق المركبة منها كذلك للحجربا دونت معرفتها عليها ويجب تدبرها عليها  
وهي با حكاكها والحق با حكاكها انما تدبرها عليها ولا يخفى ان القول بالمعقول  
جنس للخصيص المنقول والقول بالمعقول بغير الحقيقة المعقولة قوله فالتدبر في مثل  
الحقيقة المعقولة والمعقولة بغيرها ان الحقيقة تطلق على الحقيقة المعقولة والمعقولة  
اما بالاشراك او بالحقيقة والمجاز والاشراك لان المعنى هو الحقيقة المعقولة  
لاننا كتب بالحق من حيث الصدق لا صلا واخا لا لقوله فانما اعتبرت لك انما  
عليها حقيقة حقيقة تسمية الدال باسم المدلول فكذلك لفظ القول بطول على المعقول  
والمعقول وندعم الحق في القول في القول من غير تخصيص بالصدق والعقل لبقا قوله  
والصدق هو المطابقة للواقع واعلم ان المراد من المطابقة هو مطابقة الحقيقة والحكم  
لواقع والكذب عدم تلك المطابقة المذكورة والمراد بالواقع خارج البنية الحقيقية  
فان اذا اقتاد يدنا ثم وليس فينا ثم قطع النظر عما في الذهن ليعلم ان يكون العباد  
ثانيا لا يرد وغير ثابت له ونفس الامر ومطابقة البنية الذهبية التي يدل ثانيا لا تحق  
البنية الخارجية تسمى بالواقع والمخارج ونفس الامر ومطابقة البنية الذهبية التي يدل  
عليه الخبر الملائكة البنية الخارجية انما بالاولى اشبه بها وعدم تلك المطابقة  
المعلومة تسمى كذا فانما اقبل يدنا ثم وهو ثم خارج ونقصه فيه هو ما قد وان  
لم يكن كذلك بانه يكون انما كان كذا فانما للبشر ان نعدنا فاننا مختلفا في البنية  
وهذا العدد ومن الخلفه كان في المطابقة فلا يرد ان الواقع هو البنية لا البنية  
او الاخر انما فلا تصح المطابقة الحقيقية للغير كما لا يخفى والواقع بهذا المعنى  
مشهور وهو اني من خلاف الواقع على اعم الواقع والمعنى المذكور والواقع في  
الحجربا زعم بعضهم ثم قوله وهذا المعنى لا يوثق معرفته على معرفة الخبر والحقيقة

















هو مفهوم بـ واللاتكاج وجب لقياسه من دفين فلا يكون له المعنى  
 بل هو في اللفظ بل يعنى ان كل اصدق عليه من الخيالات المستحصنة  
 سواء كان في نوع او جنس او صفة او غيرهما ممتعة على التحقيق  
 والوجود ان يرد في المفهوم وبها الذات لا فتنها في اللفظ المفهوم  
 لا ينبغي ان يكون المحكوم عليه احد اخر مستقل بنفسه حتى  
 يحول الغرض عليه فاذا قيل زيد قائم يكون نسبة القيام الى زيد من نسبة  
 زيد الى القيام وان كان النسبة متصفين بين يدين ولا ينظر ان هل  
 يجرى الذات لان ماصداً عليه الموضوع هو بعينه ماصداً عليه المحول  
 فان كان المحول ماصداً عليه باللفظ وتكاد من نفس الشئ الموضوع  
 ضرورية شئاً لنفسه فتخرج القصة في الضرورية ولم تصدق  
 ممكنة خاصة اصلاً فقد بان ان افعال القضية على ماصداً عليه من اللفظ  
 فهو مفهوم بـ لا ماصداً عليه لكن يجب ان يصدق على ذات الموضوع  
 صدق بغير افعال اخرى فلا يصدق قولنا بعض الفروع انما هي ان  
 ماصداً عليه بـ بغير ذات الموضوع ومفهوم بـ يسمى وصف للموضوع وعنده  
 وهو قد يكون عيناً له وقد يكون جزءاً له وقد خارجاً عنه كما ذكرنا  
 واقتضى ان افعالها بالعبارة اي صدق وصف للموضوع على ذاته بافعال  
 عند المعلم انما افعالها لغيره حتى ان المراد عنده لم يما امكن  
 ان يصدق عليه جعل المعنى ذلك اللفظ سواء كان في جم ثابتاً  
 له بالفعل او مصلوباً عنه وانما جعل ان كان يمكن الشئ له وفيما  
 من الشئ ذلك لفظاً المعنى مع المانفعا به بالفعل لكن لا يجب

في

الخارج بل بان يفرقها العقل بمتصفها به بالفعل اي ما  
 عليه جم بالفعل سواء كان ذلك الصدق في الماضي او في الحال  
 او في المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون في زمانها فاذا قلنا كل ابيض  
 كذا بقينا في الحكم كل ما امكن ان يكون ابيض حتى لا يدخل في حكمه  
 القاطن في زمانه مكان انصافهم بالبياض وعلى الشيخ لا بدنا ولم  
 الحكم بعدم انصافهم بالبياض في وقت ما وامام صدق المحول  
 على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة او بالفعل او بالدرام او  
 بالامكان على ما سمعنا في بحث الجاهل وانما في هذا فاعلم ان القصة  
 المتعارضة المعينة باعتبار وجود الموضوع محققة في نفس السلام  
 انما ليسها لان الحكم فيها اماعلى الموضوع الموجود محققاً في والمراد  
 بوجوده في الخارج ان يكون انصاف الذات به في ظرفي الخارج جميع  
 ان كل ما اوجبه في الخارج فهو بـ في الخارج وعنى بالخارج الخارج  
 عن الشارع المظاهر والباطنة والقوى والذات سواء كان انصافاً  
 في حال الحكم او بعد او قبله وانما عن ذلك لرفع قولهم في قولنا  
 ان معنى بـ انصاف الجيم بالبيانية حال كونه موضوعاً بالجمية  
 فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققة حال تحقق المسألة  
 بل على ذات الجيم فلا يستند الحكم لاجوده واما انصاف الجيمية  
 فلا يجب حال الحكم فاذا قلنا كل ضاحك ساجد فيسويته يكون  
 ذات الساجد موضوعاً ان يكون كاتبة في وقت كونه موصوفاً  
 بالصفحة بل يكفي في ان يكون موصوفاً بالكتابة في وقت ما

في



يقضي

صحيح يصدق قولنا كل قائم يستنفذ وان كان انصاف ذلك النائم بال  
انما هو في وقتين وسببت الحقيقة خارجة لان انصاف الموضوع  
بالحكم بما يكون في الخارج والحكم فيها على الافراد الخارجة  
واما على الموضوع الموجود في الخارج فقد لم يرد ان الحقيقة  
الحقيقية هي التي تحكم فيها على الافراد المقيدة الموجود من غير  
كانت موجودة في الخارج او معدومة فيه في ان لم يكن ما قلنا  
وجوده فيه موجودا في الحكم فيه على الافراد المقيدة لقولنا كاعتقنا  
طائرا وان كان موجودا في الحكم فيه ليس مقصورا على افراد الموضوع  
بل عليها وعلى افراد المقيدة الوجود اليهم كما مثل المحشي  
وسببت التعريف حقيقة كانها حقيقة القضية المستعجلة والعلوية  
ولان اذ الحكم على خصوصها لا افراد اصل افادته حكم فيها على نفس  
الحقيقة بمعنى ان كالموجود في الخارج وكان الثاني فهو على  
تقدير وجوده كان حيوانا والاداء لا يقال في عقل الموضوع وهو  
قولنا كل ما هو موجود كان انسانا وكذا في عقل الجلي وهو قولنا  
كل ما هو موجود كان حيوانا وهو مطلق الانصاف سواء كانت في ذواته  
او في اقضية وانفسه بالزوم فامدح من احدهما انه يترك  
حصر الحقيقة بالضرورة ان لا معنى للضرورة ولا لزوم وصف  
المحول لذلك الموضوع بل في انفسه من الضرورية لا اعتبار بالزوم وصف  
الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية  
وثانيها انه يلزم خروج انصاف القضايا عن ذلك التفسير لانه

لا يطبق

زوي

لا يطبق لانه في قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لا  
لذات الموضوع واما القضية التي احد وصفها وكلها غير لازمة  
فخارجة اذا عرفت هذا فاعلم ان النسخ قد وقعت هكذا معنى ان  
كل ما هو موجود وكان انسانا فالاول للعطف في قوله وكان انسانا و  
فاحشى لان قوله كان انسانا لا يقول كل ما هو موجود في الخارج ولما معنى  
للولو العاطفة بين الثاني والمقدم خصوصا انك لا تقول ان  
والنسخ ان لو حر في الشئ ولا في له جواب وجواب ليس قولنا في  
تقدير وجوده لانه خبر البتة بل هو ان كانا وجوب في الشئ  
لا يعطى عليه كما لا يخفى في هذا الوجود المقيدة اما اعتبر  
اه يعني ان هذا الوجود المقيدة اعتبر في القوم في الافراد الممكنة  
لا المتعدي كالافراد الانسانية وافراد شبيه البشر نعم لانه ليس  
اعتبر في الافراد المتعدي واطلقت كلمة اما الموجه لانه اذا  
كل ج ب بهذا الاعتبار تنفق ليس كذلك لانه ليس ب لوجوده  
كل ج ليس ب فبعض ما هو موجود كان في موضوع لوجوده ليس  
وانه ينقض كل ج ب بهذا الاعتبار فان قيل لو كان ج ليس ب  
لوجوده كان ليس ب لكن لا يثبت انه يصدق في بعض ما هو موجود  
كان في موضوع لوجوده كالسب فان الحكم في القضية انما هو  
على افراد ج وبما يميز ان لا يكون ج ليس ب في افراد ج فاننا اذا  
قلنا كل انسانا فالاول ان لا يكون ليس بجواب ليس في افراد ج  
لان الحكم يصدق على افراد ج وبما يميز ان ليس بصادق على افراد

الذي هو ليس محيوا قلنا قد سبق اننا كنا في مطلع باب الكليات ان صدق  
 الصلح في افراجه ليس يعتبر بحسب نفس الامر بل يجب جرح النفس  
 فاذا فزعنا لا نساكن ليس باننا قد فزعنا انما انما فيكون اننا قد  
 واما السالكه فلا نراها اذا قيل لا شيء يجب فنقول اننا كان في الكتاب  
 ج ب لو وجد كاج ب فبعض ما لو وجد كاج فهو يجب لو وجد ك  
 هو بنا قد قولنا لا شيء ما لو وجد ك ب فهو يجب لو وجد ك ب واما في الموضوع  
 بالامكان انهم لا يعتبر في الايج ليس بفي الايج ب في السلك فان كان في  
 ب لكن يجوز ان يكون منتهى الوجود في الخارج فلا يصدق ما لو وجد ك ب  
 في الافراد المكترة فهو يجب لو وجد ك ب ليس ب ولا بعض ما لو وجد ك ب  
 في الافراد المكترة فهو يجب لو وجد ك ب فلا يلزم كذب الكليات في **قوله**  
 واما في الموضوع الموجود في العلم واعلم انه قد يعتبر في القضية الغير  
 المتعارفة بحسب الذي في العلم الذي هو موضوعها متنع او بعد ودر لم يعتبر  
 وجوده بل في هذا محولها من فاعيا لوجوده كقولنا في العلم بمتنع  
 اي كل ما فزعنا العقل بتركيبه وعلية في العلم انه متنع في الخارج سميت القضية  
 ذهنية اذا تحكم عليه هو الافراد الذهنية ولا يخفى عليه ان القضية **بطلت**  
 القضية اذا استعملت في العلوم في الغالب ما ذكره مما يستعمل في ادراك  
 يستفاد الا في علم كذا في ادراكه في القواعد ليس هو لانه ان يقر انه في العلم  
 الذهنية بنفسها على عموم قواعد الفهم وتنمى الا في علم فاسم وتكلمنا  
 للصورة المتصورة كلها فان قلت ههنا فاعيا بالاشدج في غير الا فاعيا  
 الثلاثة لكون بعض افرادها ممكنة والبعض لا فاعيا منها متنع **والا**

بعض

نحو

الى وجود الموضوع في الخارج اصل القول ان كذا وكذا قد ثبت كذا وكذا مع كذا  
 ونحوها فان كان لم يثبت الكثرة التي هي اعظم الظواهر الاعظم والمنتهى والمراد  
 اسلامها بالاطول في كل فرع امتناعها في العلم في فاعيا في الافراد الموضوع كيف  
 فاعيا يصدق في علمها انها لو وجد في الخارج كانت نفس المحول في علمه  
 في الافراد والمنتهى في كل ما او لا انهم اخذوا امتناع وجوده في ادراكه في العلم  
 فهذا القيد يخرج ما ذكره من القضية انما امتناع وجود بعض افرادها واما  
 فاننا نسوا اخذ هذا القيد اسم لم يثبت اخذ امتناع في الموضوع على غير ذلك  
 بحسب نفس الامر قلت انما ذكرنا في القضية ادراكا في الحقيقة فهو بهذا  
 يعتبر جرحا بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان سقم قوله كذا وكذا  
 وكل ثبت كذا وما شاكل ذلك على جميع ما هو كذا او ممكن مع قطع  
 النظر عن الوجود في العلم محققا او مقفلا فاعيا لوجوده في العلم اعتبر  
 في العلم بقضية مفهوم القضية الكلية الحقيقية ولا الصلة في العلم  
 ان القضية بالهندسية والمسائل المتأخر غير ما حوت بهما لا اعتبار في  
 تفهم القضية في الثلاثة المذكورة **قوله** وهذا انما اعتبره في الموضوع  
 وانما في العلم هذا القسم وفاقا لبعضهم في العلم في العلم وان احوال الامور  
 على ثلثة مسائل قسمين الاول في العلم ذهنية والآخر في الحقيقة الحقيقية  
 او المقيدة وهذا القسم يسمى بالعلم بالماهيات كالوجودية والاربعية والفرقة  
 الثلاثة وقسم غرضي بالموجود في العلم كالمخلوق واللائق والافعال  
 وقسم غرضي بالموجود في العلم كالمخلوق واللائق والافعال  
 ونحوها فان اعتبر الثلاثة فاعيا بالاحد ما ان يكون فيها على جميع



اشرا الى نوع ذهني كان او غير عتقا او مقدر كما القضايا الهندية  
 واعتبار سمي هذه حقيقة ونافطتها ان يكون الحكم فيها  
 محصورا في الحد ذاته جسيم علم محققا او مقدر كما القضايا الطبيعية  
 وتسمى هذه القضية خاتمة ونافطتها ان يكون الحكم فيها محصورا  
 بالافراد الذهنية وتسمى هذه القضية ذهنية كما القضايا  
 المستعملة في المنطق كالأولى وغيرهما وتذكر على ان  
 هذه القضايا الناقصة الى الرباط الزماني والانساني  
 غير مستقلة بالذات وتسمى بغير ان فعلها ليس محصورا في الحد  
 لكن في غير اشكاله لان يستعمل في كل وقت والسلب **قوله** اي الموقوت  
 فقط يعني ان عرف السلب اما جزم الموضوع فقط كقولنا  
 الجراد لا عالم او الموضوع والمجمل عليه كقولنا الا لا  
 كان معد ولا معناه الى ما جازله ان عرف السلب كالأولى  
 وغيرهما وضع في السلب والرفع وغيرهما وضع في الرفع  
 انما يلحق بهما في الحقيقة الجاهلية الذهنية السلبية والجمعية  
 جملة المعنويات والافراد من جهة المسوق والجمعية  
 والجمعية فقط منع الى ان السلب والجمعية والجمعية  
 والافراد احسن من كل الافراد والافراد احسن من كل  
 والافراد احسن من كل الافراد والافراد احسن من كل  
 والافراد احسن من كل الافراد والافراد احسن من كل  
 والافراد احسن من كل الافراد والافراد احسن من كل

نكاح

فان جعل مع غير الاشياء واحد يثبت له اولية او سلب عند او من شيء  
 ففقد عدل يدعي موضع الاصل الى غير الاول ان فيه عدلا من غير  
 حل اعني التعديل عن طريق القضية اذا حل في ذلك عن الامور البشوية  
 اذا وجب سابق والسلب يخالف نسبة لكل الذي هو للوضع والمحل في حرف  
 السلب فانما هو حرف السلب فقط دون الطرفين فيسمى الحرف باليمين جوده  
 باليمين جوده كالا ينفق **قوله** تسمى محلة واسم ان حرف السلب اذا لم  
 يكن جزءا شيئا من الموضوع او المحل او الطرفين سميت القضية محلة  
 سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد فمهلك اولين فمهلك لان  
 سوف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها فكل من الطرفين يجوز ان يحصل  
 وهو الشرط المشهور وروى ما يخص اسم محلة بالموجبة انه ليس بيمين  
 طرفيها فعلى هذا ان القضية هي حرف السلب وان كان موجودا  
 فيهما على قسمي محلة ومعلولة وكل واحد منهما موجبة وسالبة  
 وتسمى السالبة بسيطة لان البسيطة اما لا يزود ومرفوعة  
 وان كان موجودا فيها الا انما اربعة موجبة محلة كقولنا  
 زيد نازر وسالبة محلة كقولنا زيد ليس بمحرف وموجبة معلولة  
 كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معلولة كقولنا زيد لا  
 كاتب وسالبة معلولة كقولنا زيد ليس بكاتب  
 وكذا التباين بين القضية بين هذه القضايا الاربعة  
 النسب الى المحلة والموجبة والمعلولة من حيث ان حرف  
 السلب موجود فيهما واحد فاذ قيل زيد ليس بكاتب

لا يعلم ان هذه موجبة معدولة او سالبة محملة فلهذا احتاج الى  
الافتراق بينهما معاً ففقدوا معناً ولفظاً اما المعنوية فهو ان السالبة  
الديسبته اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدق الايجاب لم يصدق  
سلبه لانه ومن وجب فانه لو لم يصدق سلبه لكان ثبتاً لانه  
فيكون الثبات والادراك ثابتين له وهو اجماع النقيضين ولما الثبات  
وهو ان لا يثبت من صدق السالبة السببية صدق الموجبة المعدولة لان  
الايجاب لا يقع على احد ومن ضرورة ان الايجاب انما يقع في وجود  
المثبت لانه لا سلب فان الايجاب لما لم يثبت على احد ولا يصح  
عنهما بالضرورة فيكون ان يكون الموضوع صدقاً ومما قد صدق السالبة  
الديسبته ولا يثبت الايجاب لانه كما انه يثبت في ثبوت السالبة لانه  
كأنه يصح ان يكون السلب الاول سلباً بصرياً من بطلان ولا كان معدولاً  
صدق سلبه كل منهما عن غيره ومنه الثاني ان عدم البصر ثابت لانه لا يثبت  
فلا يثبت ان يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت الشيء له ومنع الوجود  
فان قيل لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة  
الجزئية تناقض لانها تدل على تحققها في الموضوع فانها غير ثابتة لاجل  
جميع الافراد للوجود وسلبه عن بعض الافراد المعدولة ومنه فلما الحكم في  
السالبة على الافراد المعدولة كان الحكم في الموجبة على الافراد الموجبة اي  
ان صدقها لا يتوقف على وجود الافراد وصدقها لا يوجب بتوقف عليها فان  
المجيب ان جميع افراد الموجود يثبت له ولا يثبت في احد ان صدق  
اذا كانت افراد موجوده ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد

في الجملة

من الافراد الموجوده ليس فاما المعدولة ونحوها ان يكون ثبتاً لافراد  
لها وعندها لا يتحقق التام فيكون جزواً ولا يقع عليه في ظهور الفرق  
ونقدنا الاشكال على تقدير عدم وجود الموضوع اما ان كان الموضوع موجوداً او  
الموجبة ان سلب عنه اياً ثبتت لها لافراد او بالعكس واما الفرق في  
اللفظ فهو ان القضية اما ان تكون ثبوتية ثباتية فان كانت ثباتية  
ثبوتية فالسببية اما ان تكون متقدمة على حرف السلب او متأخرة عنه  
فان تقدمت على حرف السلب تكون زيد هو ليس بـ كـ يكون موجبة لان من  
ثاني ان يظن ان حرف السلب يجرها ما قبلها فمما لا يجرها حرف السلب  
ويجرها حرف الـ وان تأخرت عن حرف السلب تكون زيد ليس بـ كـ  
مكاتب كانت سالبة لان من تأخر حرف السلب ان يجرها ما بعدهما  
فمما لا يجرها حرف السلب الذي يكون القضية سالبة وان كانت  
ثباتية فالفرق بينهما انما هو من وجهين احدهما بالانية بان يكون  
امان سلب السلب وربط السلب وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص  
الغرض بالانتماء كلفظ الغير ولا بعضهم بالسلب ليس فاذا قيل زيد ليس  
بـ كـ ولا كـ كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بـ كـ كانت سالبة  
**قوله** بقوله ان الموضوع يزيد ان ثبوت العمل الى الموضوع هو ثبوت  
بالايجاب او بالسلب لاجلها من كيفية في الواقع وبغير ذلك  
كالضرورة واللازم والوجود واللازم والامكان واللازم  
وغير ذلك فان كل ثبوتية فرضت اذا نفى الامر فاما ان تكون سلبية  
بكيفية الضرورة واللازم والضرورة ومن جهة الامر مكيفية



كيفية الدوام واللازمية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة  
 هي كيفية نية الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان  
 كان الامكان اعلا للضرورة هي كيفية نية الكتابة الى الانسان  
**فقال** قد يصح في القضية بعض قد يصح في القضية بان يذكر  
 صوابا مواءمات القضية موجبة او سالبة ان تلك النية  
 الواقعة بين الموضوع والمحل مكفية في نفس الامر بكيفية الضرورة  
 او الدوام او الامكان والاشتمال فيقول كل انسان حيوان بالضرورة  
 ولا يشتمل الانسان بحرف القضية لا في موجبة لبيان الجهة  
 فيها او لكونها ذات جهة والموجبة حقيقة اما  
 ان يثبت فقط كقول كل فرس حيوان او لم يثبت فقط كقول لا  
 شيء من الابل بحرف بالضرورة واما ان يثبت وسلبا فلا يكون  
 ملوذي للفظ القضية نحو كل انسان كاتب بالفعل لا محالة  
 وقد يكونان مفهومي من الجهة كقولنا كل انسان كاتب بالالا  
 مكان المحامي كما سيأتي **فقال** وهذا لفظ لا يلائم  
 فتبين المطلق لا طاقها بل قد قيل من الكيفية الموجبة  
 في نفس الامر وعدم اشتمالها على الجهة الاية كقولنا كل  
 انسان من صنف **فقال** واللفظ لا زال عليها يعني ان اللفظ الاول  
 على الكيفية المذكورة في القضية المنفردة كلفظ بالضرورة  
 فيقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او الصورة العقلية بان  
 بان يكون العقل حاكما بالنية مكفية بكيفية كذا في القضية

المعقولة

المعقولة

كشتمنا ان كل انسان خاس بالضرورة ليس ذلك اللفظ المذكور  
 الضرورة العقلية جهة القضية اذ ينبغي ان الجهة الكيفية المذكورة  
 والجهة المنزوعة في القضية هي الفاعل بقدر بين الموجبة والمطلقة  
**فقال** فان طابقت الجهة المادة اذ اريد انك انتم تطابق جهة  
 القضية مادتها ونحوها كانت القضية صادقة لان اللفظ  
 اذ دل على ان كيفية النية في نية الامر هي كيفية كذا او حكم العقل  
 بل ذلك وكانت تلك الكيفية اذ دل عليها اللفظ او حكم بها  
 العقل هي الكيفية الثانية في نفس الامر كان الحكم في القضية  
 للواقع سالا اذ قيل كل انسان حيوان بالضرورة دلت الضرورة  
 على ان كيفية نية الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي الضرورة  
 وذلك في نفس الامر ايضا فانهم **فقال** والاكتب القضية في  
 وان لم تطابق الجهة المادة كذبت القضية كما اذا كانت الجهة لا  
 ضرورية والمادة استعاضا او سكتا او غير ذلك كالشئ المذكور في قوله  
 كل انسان جربا بالضرورة فان الكيفية الواقعة والمادة الاعلية هي  
 استماع كون الانسان جربا والجهة المذكورة ضرورة فلم تطابق معا  
 بعكس ما ذكرنا في الصلح فلا جرم كذبت القضية ولا سلطان الحكم  
 في تحقيق المواد في الكتاب الكبير من غير تطويل وابرار اي قد يكون الحكم  
 في القضية واعلم ان القضية البسطة المتوكدة على محصورة في العدد  
 الا ان التي قد جرت عادتهم بالبحث عنها ومن الحكماء من التمس  
 قضى والعكس ثلاثة عشر قضية من الباطن الستة من المركبات

السبع لكن لا يصح على البنية المطلقة والمستزادة المطلقة  
 للاعتناء بالحق في المركبات فلو كان ذلك بترتيب  
 وما ذكرناه كتبنا الكبيرة فالكثير من ذلك كثير من البنية والمركبات  
 فعملنا بمطالعته ليظهر لك كثير لا ينقد **قوله** الاول انها  
 ضرورة يثبت لان الضرورة المطلقة هي التي يكتم فيها ضرورة نبوت  
 المحول للموضوع او ضرورة سلبية عنه سادام ذات الموضوع موجودة  
 فالاول ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان  
 الحكم فيها ضرورة نبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقاته  
 وموجوده ثانيا ضرورة سلبية كقولنا لا شيء الانسان سحر بالضرورة  
 فان الحكم فيها ضرورة سلبية لان الانسان في جميع اوقات وجوده  
**قوله** وعند تفصيل الضرورة بالوصف المعنوي او الوقت فيبطل  
 بان الإطلاق امر ضمني فعد التعبد هنا بالامضاء فخر لا  
 ضرورة في التلخيص الباقية لانها مقيدة فلا يورث في هذه  
 ايضا مقيدة بوقت وجود الموضوع فتدبر **قوله** والناشئ  
 انها ضرورة مادام الوصف لا يعني ان المشروطة العامة  
 هي التي تحكم فيها ضرورة نبوت المحول للموضوع او سلب عنه  
 بشرط ان يكون ذات الموضوع متفقة بوصف الموضوع  
 اي يكون الوصف الموضوعي دخل في تحقق الضرورة وهذه  
 المشروطة العامة هي التي يحجب عنها واعلم انها تطلق على  
 اقلام اخر احد هما ان المشروطة العامة تطلق على

تفصيلة

القضية التي تحكم فيها ضرورة نبوت المحول للموضوع  
 لاجل الوصف الذي يكون اي معدا تاما لها لا فاعلا كقولنا  
 كل متنجي ضاحك بالضرورة مادام متنجي با فان الضرورة  
 النبوت الضمنية لاجل التعجب فان التعجب غلة معدة لعرض  
 التجدد لا فاعله وثانيا بان المشروطة العامة تطلق على القضية  
 التي تحكم فيها ضرورة النبوة او ضرورة السلب في اوقا الوصف  
 كقولنا كل ضاحك انسان بالضرورة فان نبوت الانسان ككل افراد  
 الضاحك ضرورة في اوقاته ونضاحك وثانيا بان المشروطة  
 العامة تطلق على القضية التي تحكم فيها ان نبوت المحول للموضوع  
 او سلب عنه ليس بالتساوي ذلك الموضوع بالوصف المعنوي  
 بل باعتبار غير كقولنا كل انسان سحر بالامضاء بالضرورة مادام  
 سحرا فان نبوت تعلق الامعاء لكل افراد الانسان ضرورة  
 باعتبار كون الانسان في جميع هذه الثلاثة ليست متمايزة العادة  
 بالبحث عنها التدرج استعمالها الاقيسة فان خيرا لا  
 صانع ليس بنبوة انه في شرط انصاف الوصف الكتابي وكله  
 النبوت لذلك الكتاب اعني ايراد الانسان مطلق بالضرورة انما  
 فان سلب يكون الامعاء ليس بضرورة الا بشرط انصافها  
 بوصف الكتاب **قوله** وقت ضيق الامم من قد اورد له الحديث  
 امارة ان نور مستفاد من الشمس كجارية هذا اختلاف اصلي  
 على اختلاف وضاعف قريبا وبعدا فاذالة الامم من يثنيه

سلب النبوة  
 كقولنا  
 مادام متنجي



وبين الشيء يكونا معا من استيفاء له النور منها فخرج الى الجوهر الآخر  
فخرج من تحتها لان القمر حركته في كسيف مقلتي فاختار القمر  
انما يكون في جهة واحدة وقت معين وهو وقت الحيلولة وعلى  
اختلافه ابيض فغيره في وقت معين اخر وهو وقت التبرع  
او التندب صوفي والاربع انهما من جهة واحدة وقت واحد  
بعين ان المنتشرة المطلق في الحكم فيها باب الثبوت او السلب  
في وقت غير معين بان لا يكون المصنف فيه معين المراد ان  
يغير فيه علم التعيين في جهة استعماله او يوجد وقت غير معين  
مقبول لعدم التعيين ففلا امر ان يكون في وجه الجواهر الموصوف  
فغيره في غير يعلم ان ههنا نسلم اخر وهو الفرضية الان لثبوتها  
من الاقسام بالفرقة الذاتية فريق والفريقين الفرضية والذاتية  
فلا كتابين الفرضية والدوام اختلافا عظيم في الفرقين بينهما  
وهو ان الفرضية احق منها علم لان مفهوم الفرضية امتناع  
انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام هو النسبة في جميع  
الاهلية والادوات متى كانت النسبة متناهية لا انفكاك عن الموضوع  
كانت حقيقة في جميع اوقات وجودها الفرضية وليس متى كانت  
النسبة متحققة في جميع اوقات الادوات امتنع انفكاكها  
عن الموضوع لجواز ان كان انفكاكها عنه وعدم وقوعه لان  
اليمين التي واجب ان يكون ما تعاها يشاهد في دوام الحركة  
للفلك والميل في عليه ان النسبة ان اعتبر بين ثقتي

الدوام والفرضية يكون بحسب الجواهر في الفرضية وما في حكمها وان  
اعتبر بين القضية الدائمة والعقيدة الفرضية فيكون بحسب  
وتحققها كما في القضايا فتدبر فان الحكم في الموضوع بالدوام  
الذي انما لم يخل المحسوس للذات منة الالان انما با وسلبا معك  
اما الفرضية او من غير بيان الفرق من جهة الفلك فانها  
اذ قلنا كل فلك يتحرك وانما فقد حكمنا فيه بدوام ثبوت  
حركته للفلك مادام ذاته موجودة وكذا قولنا لا تنوع من الفلك  
بما كان مادام ذاته موجودة بل ان الموضوع ايضا خصص في فهم  
على انه الذي في جهة الدوام السالبة قالوا لما سميت عرفت  
لان العرف في فهم المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى اذا قيل لا  
من النام مستيقظ يفهم العرف ان المستيقظ مستوجب النام  
مادام وانما في اخذ هذا المعنى من العرف بان التخصيص بالسلب  
ليس بظن فالحكاية في فهمها كلفهم من التعجيب نظام اذا جعل في  
السلب من الجواهر بان يوان النام غير مستيقظ والمجرب  
بان فائدة التخصيص ان العرف في فهم هذا المعنى من كل السلب  
ولا يفهم من كل موضوع كما في كل كتابه صواب وهذا في موضع النسخ  
ولا يفهم من كل قولنا لا شيء في الكتاب بغير صواب فكذا في النسخ  
ويكون بل للترجيح لا الامتناع كما لا يخفى وقد تسبها بالاطلاع  
يعني ان القضية الحكم فيها ثبوت الجواهر الموصوف او سلبه  
عنه بالفعول قولنا كل انسا متفتق بالفعول ولا شيء

من الالزام بنفسي الفعل تسمى مطلقا لا القيد اذا اطلقت ولم  
تقيد بقيد والالزام او الفرضية او اللادوام او الاخرية  
يتم منها فعلية النسبة وتحققها في احد الاضدية الثلاثة  
التي هي الماضي والحاضر والمستقبل لكونها اعم من كل هذه  
مفهوم القضية المطلقة سميت بها لما اعم من الوجود  
وعدم الالزام والاضدية كذلك اعم من القضايا الستة المقدرة  
لا نهاية صدق وخطا وادوام بحسب الذات وبحسب الوصف  
او بحسب الوقت المعين او المنتشر يكون النسبة تعليلية وليس  
يلزم من قضية النسبة ضروريها وادوامها كما لا يخفى لما  
ان سميتها بالاعتراض لادوامها بالنسبة لما يوجد في  
منها اذ احكم في القضية والامكان العام تفسير ان احد  
سلب الفرضية الذاتية من الجانب الخالف للحكم كاذم وهو  
المشهور بينهم وثانيها سلب الامتناع الذاتي عن الجانب  
الموافق للحكم فان امكان حثا على ضرورة السلب وعدم  
امتناع السلب والتفسير الثاني لان تفسير الاول ان  
كما لا يخفى لكنها اعم من الممكنة الخاصة لان المطلقة اعم من المقيد  
واعلم ان الممكنة العامة اعم من القضايا السبع المذكورة لما  
اعم من المطلقة العامة لما من صدق لما بالافعال فلا اقل  
من ان يكون السلب ضروريا وسلب الفرضية السلب فتقصد  
الاجاب صدق لما بالامكان مرغب عكسي يجوز ان

ان يكون

ان يكون لما بالامكان ولا يكون واحدا كما اذا فرض ان يكون  
زيد بالافعال فمخبره الفرض فيصدق كل جملة كانت  
زيد بالامكان ولا يصدق كل جملة كزيد بالافعال  
لان ما بالافعال يمكن ان لا يصح بالافعال اصلا وكذا  
صدق سلب بالافعال لم يكن لما ضروريا وسلب  
لما بالاجاب هو امكان السلب فتقصد سلب بالافعال  
صدق سلب بالامكان ولا ينعكس لجواز ان يكون  
السلب يمكنه غير واقع وانما كانت اعم من المطلقة العامة  
تكون اعم من الجواني لان المطلقة العامة اعم منها لما  
من اعم اعم لما لا يخفى لما اي القضايا الثمانية المذكورة  
التي هي الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقعية  
المطلقة المشتقة المطلقة والائمة المطلقة والعرفية  
العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة وهذه  
القضايا المذكورة بسيطة لان حقايقها بسيطة  
لاجز لانها اما لما فقط لقولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة او سلب فقط لقولنا لا شيء من الانسان  
بحر بالضرورة ومن البساطة تركيب المركبات السبعة  
قضايا وهي التي تكون حقايقها مركبة وانما قال  
حقايقها مركبة من الجانب والسلب لان المراد  
من الحقيقة هي المعنى فكانه قال معناه ملزمة



من الالحاق والسلب ولم يعتبر لفظها لانهما  
 تكون القضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الالحاق  
 والسلب كقولنا كل انسان كائن بالامكان الخاص  
 فانه وان لم يكن في اللفظ تركيب الا ان معنا مركب  
 من كينتي عامين لان معناه ان الحجاب الكتابي  
 لا انسا ليس بغيره وهو يكتفي عام موجب فهو في  
 الحقيقة والمعبر مركبة عن تركيب في اللفظ **قوله**  
 بشرط ان لا يكون جزء الثاني اه يراد ان القضية  
 المركبة هي التي حقيقتها الحجاب وسلب بشرط ان لا  
 يكون جزء الثاني ايجابا كان او سلبا من كونه بعينه  
 مستقلة فانه اذا حكيت المجهول على الموقوف او لا  
 ثم حكيت بينهما سلب لا بعينه مستقلة بل بعينه  
 غير مستقلة دالة على كيفية تلك النسبة **الالحاقية**  
 بعد المجموع القضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان  
 متفسي بالفعل دائما فان قولنا لا دائما يدل  
 على ان الالحاقية بينهما ليست بدائمة فيكون  
 السلب واقعا وهو محال الى المصنف في  
 الالحاقية حيث يتوقف الالحاقية على الموقوف والمعلق

بالفعل

بالفعل ولا كان الالحاق دائما فقولنا دائما من حيث دائما على  
 كيفية النسبة يكون جهة القضية ومن حيث دلالة على الحكم  
 السلب يكون موجبا لتركيب القضية وكذا الحال اذا حكمت او  
 لا بالسلب بينهما حكمت بالالحاق على تلك الطريقة وفي  
 قوله بعينه غير مستقلة ايما الى انه اذا اعتبر عن الحكم السلب  
 في الالحاق والالحاق في السلب بعينه مستقلة كان هناك  
 مستقلتان لا قضية واحدة مركبة **قوله** المعبرة في الالحاق و  
 السلب اشارة الى دخل مقدس وهو ان حقيقة القضية ملتزمة  
 من الالحاق والسلب فكيف تكون موجبة او سالبة فاجاب ان  
 العبارة للاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء  
 الاول الذي هو اصل القضية وسلبها اصطلاحا فان كان الجزء  
 الاول موجبا كانت القضية موجبة كقولنا كل انسان ضاحك  
 بالفعل لا دائما اي لا شئ من الانسان ضاحك بالفعل وان  
 كان الجزء الاول سالبا كانت القضية سالبة كقولنا لا شئ  
 من الانسان ضاحك بالفعل لا دائما اي كل انسان ضاحك  
 بالفعل والجزء الثاني الفاء في الكيف ووافق في الحكم **قوله** علم  
 انما ان اصل القضية المركبة لا تعني ان حصول القضية المركبة  
 البسيطة واصلا منها في الاصل لان المركبة تحصل بتقسيد قضية  
 بسيطة بقيد اللازم او اللازم وواف وان لم تكن اللازم وواف  
 في اللفظ كما في الامكان الخاص فكل قضية مركبة تكون موجبة و

ليس كل موجبة مركبة فان اعتبار ضرورة والدوام لا يوجب  
تركيب القضية اذ لم تحصل بين الموضوع والمحمول حكمان مختلفان  
ايجاب وسلها بخلاف الالادوام واللاضرورة لانها يوجب حكما  
اخر بخلاف الحكم السابق في الايجاب والسلب فتم لا يكون  
الالادوام انسانا الى قضية انه يشي الى ان معنى الالادوام ليس  
هو المطلقة العامة اذ المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم المطابق  
وليس مفهوم الالادوام المطابق هو المطلقة العامة فان الالادوام  
الايجاب مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس  
فمن ذلك الوجه بل لانه وذلك اذا قلنا بالضرورة على ما كتب  
تحت الاصابع مادام كما ينبغي دائما فمفهوم الالادوام ان تحرك الالادوام  
لم يثبت لذات الكتاب طحا في جميع اوقات واذ لم يثبت ذلك  
تحقق السلب في الجملة وهذا معنى السالبة المطلقة وقس عليه  
الالادوام السلب وفي قوله فافهم اعيان الى ذلك كما لا يخفى والمثل  
بالكيفية هو الايجاب والسلب وبالكيفية هو الكمال والخير فانه  
قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما كان لا دائما اشار قلنا  
المطلقة عامة بخلافه للاصل في الكيفية لانه الاصل موجب و  
الالادوام وموافق له في الحكم فان الاصل على الالادوام ايضا  
كل وهو لا يشي من الانسان فيها حكم بالفعل لا يكون كما كتب  
محتوي الاصابع بالفعل وانه لا يخفى ان هذه القضية مركبة من شرط  
عامة موجبة او سالبة مطلقة عامة مستفادة من القيد لانه

اذ لم

اذ لم يتحقق الايجاب في جميع اوقات صدق السلب في الجملة و  
كل السالبة كقولنا بالادوام لا شئ من الكائن بمحرك الالادوام  
فان هذه القضية مركبة من عريضة عامة سالبة ومطلقة عامة موجبة  
مستفادة من قيد الالادوام لانه اذ لم يكن السلب دائما لان  
النبوت بالفعل في الجملة وكله الموجبة لا يكون حذ من اسميهما  
لفظ الاطلاق اقول انما حذ من لفظ الاطلاق من اسميهما فانه  
المطلق والمقيد لانه المطلق مقيد بالاطلاق والمقيد مجرد عن  
الاطلاق فلزم من التعييد اطلاق القضية ومن الاطلاق تعييد  
فيكون ترتيب اللفظ دليلا على بساطة المعنى وبساطة دليله  
على ترتيبه ولا يخفى لفظ هذا الكتاب كلام لا يكون هذا  
بامكان تعييدها يعني ان سلب ضرورة الايجاب عين امكان تعييدها  
القضية وسلب ضرورة السلب عين امكان تعييدها ومن ثم لم  
يقول هذا اشارة الى امكان تعييدها كما قال في الالادوام لان  
اللاضرورة عين الامكان والالادوام لازم للفعل لا عينه لا يكون  
في مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فاننا قلنا كل انسان  
منشغ بالفعل لا بالضرورية وفيه مركبة من المطلقة العامة وهي  
الانجر الاول والسالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شئ من  
انسان بمنتهى بالامكان العام وهي معنى اللا ضرورة لان  
الايجاب اذ لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب  
وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وكله السالبة



لا انا اذا قلنا لا شئ من الانسان بمنفس بالفعل لا بالضرورة  
 فتدبر من سألها ممكنة مطلقة عامة وهي الخوض الاول موجبة  
 ممكنة عامة وهي محتملة بالضرورة فان السلب لم يكن ضروريا  
 كان هناك سلب ضرورة السلب ضرورة السلب هو الممكن  
 العام الموجب ضرورة تناقض اللا دوام بحسب الوصف هذا في  
 العرضية العاتقة ضرورة تناقض اللا دوام بحسب الوصف مع الدوام  
 بحسب الوصف فيكون اجتماعهما اعتبارا اجتماع النقيضين وهو محتمل  
 واما في المشروطة العامة فلا نهاية في الضرورة بحسب الضرورة  
 دوام بحسب الوصف والدوام بحسب الوصف يمنع ان يقيد باللا دوام  
 بحسب الوصف لما ذكرنا فان قيد تقييد صحيحا فلا ان يقيد باللا دوام  
 بحسب الذات حتى تكون النسبة فيما ضرورية او دائمة في جميع اوقات الوصف  
 الموضوع لا تقيده في بعض اوقات ذات الموضوع بخلافات بينهما  
 نعم يمكن تقييد الوقتين اذ يعنى جميع تقييد الوقتية المطلقة  
 والمنشئة المطلقة باللا دوام الوصفى كما يصح باللا دوام المطلقة  
 كما ان كل قهر منصف بالضرورة وقت المحيولة مادام قهر دائما لا  
 شئ من القهر بمنفس بالفعل وكل انسان بمنفس بالفعل لكن ليس  
 مادام انسانا دائما لا شئ من الانسان بمنفس بالفعل لكن ليس  
 هذا التقييد كثير فانه من ثم لم يقيد ولا لاحد يصح تقييد هذا التقييد  
 القسائية الاربع التي هي العاشقان والوقتتان المطلقتان باللا ضرورة  
 الالائية فاذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها الا با

الضرورة

الضرورة مادامت الذات موجودة كان معناه لا شئ من الكاتب يتحرك  
 الاصابع بالامكان العام فانما لم يكن تحرك الاصابع ضرورة مادام  
 ذات الكاتب موجودة كان سلب التحرك عنه مستكنا بالضرورة و  
 كذلك الثلاثة الباقية **قوله** ما سوى المشروطة العامة وهو العرضية  
 العامة والوقتتان المطلقتان اما علم صحة تقييد المشروطة  
 العامة باللا ضرورة الوصفية فظا ضرورة تناقض الضرورة بحسب الوصف  
 ولما صح تقييد الالائية المطلقة بها فاعلم منافات الدوام  
 مع اللا ضرورة الوصفية فان الحركة اذا لم تكن ضرورة لذات الفلك  
 لم تكن ضرورة الوصفية بالضرورة فجواز انفكاكها عنهما بالنظر الى  
 ذات الفلك وان كانت دائمة له واما صحة تقييد الوقتين المطلقتين  
 فالاستغناء المنافية بالضرورة مادام الذات في وقت معين او غير  
 معين وبين اللا ضرورة مادام الوصف في المحيولة فان الاستغناء وان  
 كان ضرورة بها وقت المحيولة او المنفردة في وقت ما كالانسياط  
 والوسط لكنه ليس ضرورة في جميع الاوقات مادام قهر او  
 انسانا فيكون تقييده ثابتا مادام الوصف في وقت الترتيب  
 او وقت الانقضاء والانهاء **قوله** فاحتمالات الحاصلة اذ  
 يعنى يحصل من ضرب كل واحد من العاشقين **والوقتتين** المطلقتين  
 المطلقتين في كل واحد من اللا ضرورة واللا دوام الالائيتين و  
 اللا ضرورة واللا دوام الوصفيتين ستة عشر صورة كما لا يخفى  
**قوله** ثلثه منها غير صحيحة الحقوله غير معتبرة اجل الامسام

وتوضيحه لفهم المبتدى فالشأن الغير الصحيحة هي المشروطة  
 العامة باللازمة واللازمة الوصفية والحكم فيها بالضرورة  
 عجب الوصف واللازمة واللازمة عجب الوصف بانيان  
 عجب الوصف ضرورة والعرفية العامة باللازمة الوصفية ضرورة  
 منافاة لما حكم فيها بخلافه اعني اللازم عجب الوصف واللازمة  
 الصحيحة المعقولة هي تعقيد القضايا بالادعاء باللازمة الذي كما  
 ذكره المنطق والتسعة الباقية هي الوقتيتين المطلقتين باللازمة  
 الذاتية واللازمة الوصفية لعل منافاتها لما حكم فيها اعني الضرورة  
 بوقت ما ومعين وفي العرفية العامة باللازمة الذاتية و  
 الوصفية اذ لا منافاة بينهما وبين اللازم عجب الوصف والمشروطة  
 العامة باللازمة الذاتية بخلاف ان يكون الشيء ضرورياً بالشيء  
 عجب الوصف غير ضرورياً عجب الذات وما ذكرنا يظهر بوجوب الاحتمال  
 الذاتية كتعقيد المطلقة العامة باللازمة والضرورة الوصفية و  
 الممكنة العامة باللازمة والوصفي واللازمة الوصفية **قولهم**  
 صحيح الاشارة الى بعض الحركات الدائمة سواء كانت حسيبة  
 ممكنة مقيدة بالاقوام الذاتية او حسيبة مطلقة مقيدة بالادعاء  
 الذاتي كقولنا كل كات متحرك لا صاحب حين هو كات بالامكان  
 العام او بالفعل لا دائماً اي لا شيء من الكات عجزك الاحتكاك  
 بالفعل ويمكن تركيبات كثيرة اخرى قد عرفت ان القضايا  
 البسيطة غير محصورة في العلل وان القودات ايضا كثيرة

هذه  
 هي

فاذا قيدت القضايا الغير المحصورة بالقيود الكثيرة تحصل مركبات  
 غير متناهية بالغا ما يقع وعليك بالاستقراء والتفصيل احكامها  
 الاخرى سالبة يعني الوجودية الدائمة هي المركبة من المطلقة  
 العامتين احديهما موجبة سواء كانت جزء اولاً وثانياً والاخرى  
 سالبة كذلك فان الجزء الاول مستفاد من اللازم فان كان الجزء  
 الاول موجبة مطلقة عامة كان الجزء الثاني المفهوم من اللازم  
 سالبة مطلقة عامة كما في الاحجاب وان كان بالعكس فبالعكس  
 القضية مركبة من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة  
 سواء كانت الممكنة الخاصة موجبة او سالبة فلا فرق بين موجبتها  
 وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى ان اعتبر بعبارة ايجابية كانت  
 موجبة وان اعتبر بعبارة سلبية كانت سالبة نعم لو قيل ان  
 الاحجاب الموجبة موجبة والسلب ضعف في السالبة بالعكس كما في  
 الظهور وان سلب الضرورة **القول** مثلاً اذا قلنا كل واحد من الا  
 كات بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكتاب بالامكان  
 الخاص كان معناه ان الاحجاب الكتابية للانسان وسلبها عند ليسا  
 ضرورية لكن سلب ضرورة الاحجاب بالامكان عام سالب سلب  
 ضروري السلب بالامكان عام موجب والممكنة الخاصة سواء كانت  
 موجبة او سالبة يكون تركيبها من ممكنتين عامتين كما بينه بقوله  
 ضرورية فان سلب الضرورة او ما علم ان النسبة بين القضايا  
 البسيطة نفسها والمركبات انفسها وبين المركبات والبسيط



قد ذكرناها في الكتاب الكبير فعليك بالنظر هناك **قوله** وقد مر بيان ذلك  
 اشارة الى ما ذكره في بيان معنى اللا دوام واللا ضرورة من ان بيان  
 النسبة المذكورة في الحقيقة ليست دائمة بل ذات الموضوع موجودة في  
 نقيضها واقعا لئلا يمتنع في زمان من الزمان فيكون اللا دوام اشارة الى  
 قضية ومطلقة عامة واللا ضرورة الى قضية ممكنة عامة مخالفتين للاصل  
 في الكيفية اي الاحجاب والسلب **قوله** واما الموافقة في الكيفية فمعنى ان  
 اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة  
 حال كونها مخالفتين للاصل في الكيف وموافقين له في الكم اما الاول  
 فقد ذكرنا واما الثاني فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد لان  
 النفي لا يتوجه الا على الكيفية لان الكيف بمنزلة القيد والاصل في النفي  
 يعود الى القيد لا القيد واللا دوام اشارة الى الحكمين الواردين على  
 المحكوم عليه الواحد فان كان الحكم في الجزأين الاول على كل الاخرى كان في  
 الثاني ايضا على كلها وان كان في الاول على البعض كان في الثاني ايضا  
 على البعض وفي قولنا **الممكن** لان اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة اشارة  
 الى ان رفع الدوام ليس عن الإخلال العام بل لانه والممكنة العامة  
 وان كانت عين الاضطرقة وكان حقه ان يقع واللا ضرورة مغاها  
 عامة لكن لما كانت احدى معنى احدى العبارتين والاخرى ليست بمعنى  
 الاخرى بل لانها استعملت عبارة الاشارة ليكون شئها بينهما  
**قوله** سواء كانت النسبة تنويثية اي وجودية يتيقن كقولنا  
 كل كانت الشمس في العرة فانها موجودة او سلبية اي عينية

كقولنا

كقولنا كل ما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا فان حكم ينشأ عن كون  
 انسانا على تقدير عدم كون حيوانا او مختلفين بان يكون المقدم **قوله**  
 والى سلب كقولنا كل ما لم يكن الشمس في العرة لم يكن النهار موجودا او  
 المقدم وجوديا والتالي عد ميا كقولنا متى تكن الشمس في العرة كان الليل  
 موجودا فعلم بما ذكرنا ان القيد حكمها في موضوع سلبية تنويثية لئلا يمتنع  
 لئلا يمتنع كما ان السلب في الجمليات بحسب السلب المحل لا باعتبار وطرفها  
 وتخصيصه بسلب في المتصلات والمفصلة بحسب سلب الاتصال  
 والاتصال لا في جهة الحكم بل في اتجاهه والافاق بحسب سلب الاتصال  
 وزمنا من جهة الادعاء ولا بد من ذلك ولا اعتبارا في شئ من سلبية  
 ولا اعتبارا من الاخرى الا من جهة المذكورة في جهة السلب والاتصال  
 من السوالب الموجبة **قوله** لعلاقة هي بفعل المبهمة تستعمل في المعاني  
 علاقة لفظية المحسوسة وبكبرها في الاحيان بين علاقة الوالد والولد  
 وعلاقة المرء وزوجها واعلم انه اذا عكس الحكم بالاتصال كون لا  
 لعلاقة فالمتصلة لزومية وان اعتبر كون لا لعلاقة فالمتصلة  
 اتفاقية وان لم يعتبر شئ منهما فالمتصلة مطلقة **قوله** سواء لم يكن  
 هناك اتصال اذا كان في الكلام قيدان فان النفي راجع الى كل اجتماع  
 او انفراد ومن ثم قال سواء لم يكن هناك اتصال كقولنا ليس لئلا  
 كلما كانت الشمس في العرة كالليل موجودا وكان الاتصال محققا لكن  
 لا لعلاقة كقولنا ليس لئلا متى كان الانسان فاطفا كان الفرس  
 ضاهلا فان اتصال ما بين الفرس باطبيعة الانسان امر ممكن بل قائم

لكن ليست لعلاقة ولا لا متنع انفكاكها عنها كما في الوجهة اللزومية  
**قول** من غير ان يكون مستند الى علاقة او ادبر ان العلاقة في  
 ظاهرة وغير معلومة فليس يحكم فيها بملامحتها ولا فلا بد من تحقق  
 المقضية للاجتماع لان العينة او يمكن لا بد له من علاقة اخرى بين  
 اللزومية والاتفاقية بان العلاقة في اللزومية ظاهرة والتحقيق في الحكم  
 فيها بملامحتها وفي الاتفاقية غير ظاهرة التحقيق وغير معلومة  
 يحكم فيها ليس بملامحتها في الاتفاقية تكون خاصان حكم فيها بنو  
 نسبة على نقل برصد في نسبة اخرى لقوا فيها في الصدق او في  
 وعامة ان حكم فيها بنو نسبة على نقل برصد في اخرى لصدق  
 التالي فقط سواء كان المقدم صادقا او كاذبا فسميته اتفاقا  
 للهوم والمخصوص بينهما فان متى صدق المقدم والتالي صدق في  
 من غير عكس نحو كل كان الانسان ناطقا فانها ناطقة لا علاقة  
 بين ناطقة النجار وناطقة الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد  
 منها بدون تحقق الآخر وليس فيها الاتفاق في الطرفين في الصدق  
 وقد عرفت ان الواحد يعلم العلاقة عدم ملامحتها وعدم الشعور  
 لها لكن هي هنا شئ وهو الاتفاقية سميته انفكاك التالي في  
 المقدم نحو ان كان زيد موجودا كان الاشئ معد وما لان عدم الاشئ  
 امر واجب فيمنع انفكاك عن كل ما تحقق في نفس الامر لكن لا يستلزم  
 التالي لعلاقة بل الاتصال بينهما لانها في الصدق وكذا الاشئ  
 الاتفاقية فانه في المثال المذكور حكم فيها بنو ناطقة الفرس على

نون

بنو ناطقة الانسان لا علاقة في ذلك كعلية طلوع الشمس  
 النهار وهذا تمثيل القليل والاف لعلاقة غير شعورية في علمية المقدم  
 التالي ولا العلية المذكورة في خصوص هذا المادة وعلى هذا  
 العلاقة كثيرة وجود كل واحدة في مواد كثيرة كعلية المقدم التالي  
 كما في المثال المذكور ومعلومية المقدم التالي كقولنا كل ما كان النهار  
 فالشمس طلعت فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس وكعلية  
 العلم واحدة نالته كقولنا متى كان النهار موجودا فالعلم مضيئ  
 وجود النهار واحدا في العالم معلولان لطلوع الشمس وكالتالي  
 بينهما بان يكون حصول كل واحد منهما مع الآخر وهذا وخارجا  
 مثل ان كان زيد ياعمر كان عمرا وابنه قمر بنو يتبين نحو  
 ان يكون العدد زوجا او فردا او سلبين نحو ان لا يكون  
 العدد زوجا او اما ان لا يكون فردا او مختلفين بان يكون العدد  
 بنو تبا والتالي سلبيا كقولنا انما ان يكون العدد زوجا وغير  
 منقسم بمساويين او يكون المقدم سلبيا والتالي وجوديا كقولنا  
 ابل اما ان لا يكون العدد منقسم بمساويين او يكون زوجا  
**قول** فالمفصلة الحقيقية انما سميت المقضية التي حكم فيها بتباني  
 السببية او لا تبا فيها الصدق والكذب حقيقة لان المتبانيين  
 جوئها اشك من المتباني بين جوئ ما نعتي الجمع والمخول لا في الصدق  
 والكذب معا فهي حتى باسم المفصلة بل حقيقة الانفصال ومن  
 قد است على ما نعتي الجمع وما نعتي المخول قد بوبسبب تنافي



النسبتين سواء كانت ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين و  
 الاقسام الاربعه اعني كون الطرفين موجبتين او سالبين او كون  
 المقدم موجباً والتالي سالبية او بالعكس جارية في المنفصلة  
 سواء كانت عنادية او اتفاقية واعلم ان كون موجبة او سلبية  
 فالاقسام اثنتي عشرة حاصله من ضرب المنفصلة في العنادية والاتفاقية  
 تحصل ستة صور من ضرب الستة في الابعاج السلب ثلثا عشرة  
 صورة ثم تحصل من ضرب الاثنتي عشرة في الاقسام الاولتين ثمانية و  
 اربعون صورة وقد ذكرنا بعضها وتركنا الاخر عليك بالاستقراء  
**قول** والمنفصلة المانعة المجمع انما سميت بهما لانتهما على المجمع  
 بين من يقيضا واستحالة الاجتماع بينهما مثال الموجبة ما ذكره في قوله  
 هذا الشيء اما ان يكون شجر او اما ان يكون حجر ومثال السالبة قولنا  
 ليس لزيد اما ان يكون هذا الانسان حيوان او اسود **قول** والمنفصلة المانعة  
 المخلو انما سميت بها لان الواقع لا يخرج من جنسها او لا يصلح الارتفاع  
 عنها ومثال الموجبة قولنا اما ان يكون زيد في الجمع واما ان لا يكون في  
 ان الحمل الجهرها على الماء المفرق حتى يشتمل الحماض ويخوها ويجعل المفرق  
 على الموقبل في الماء لتحق المضافات ومثال السالبة قولنا ليس لزيد اما  
 ان يكون انسانا او ميا او زنجيا فقد بار بما ذكرنا ان كل يصلح ان  
 يكون مثلا للوجبة المانعة المجمع يصلح مثلا للسالبة المانعة المخلو  
 بالعكس كل ما يصح ان يكون مثلا للسالبة المانعة المجمع يصح ان يكون  
 مثلا للوجبة المانعة المخلو وبالعكس **قول** اي لا في الكذب في جملة

هذا المعنى

هذا المعنى مبانة الحقيقة لان عدم الثاني والا لثاني في الكذب  
 ينبغي ان لا اجتماع على الكذب بخلاف المنفصلة الحقيقية فان يتبع  
 الاجتماع في الصدق والكذب فيما **قول** يجوز ان يمنع السندان في  
 الكذب كالمثال السابق وان لا يمنعها على الكذب بل الحكم فيها بالتناقض  
 او الاتناقض في الصدق والكذب مطا كما في المثال الحقيقي **قول** والثاني  
 مانعة المجمع بالمعنى الاعم الظاهر ان العموم بالنظر الى المعنى الاول **قول**  
 ان يعتبر بالنظر لهما **قول** اي لا في الصدق فانفعة الخلو للمعنى الثاني  
 الحقيقية لان عدم الثاني والا لثاني في الفصل ينبغي ان لا يتبع النسبة  
 بخلاف الحقيقية مع قطع النظر عن الصدق حتى جاز ان يتبع النسبة  
 في الصدق فالاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص هو ظاهر والثاني  
 الخلو بالمعنى الاعم لان العموم بالنظر الى المعنى الاول ويجوز ان يعتبر **قول**  
 اليها والمضابط في المنفصلة الثلث ان تؤخذ بالحقيقة مع الشيء  
 المساق يقضي فيمنع اجتماعهما دون ارتفاعهما في مانعة الخلو  
 اعم من نقيض فيمنع ارتفاعهما دون اجتماعهما فانهم **قول** متافكة  
 ناشئة عن ذاتيهما يعين العنادية من الثلث هي التي يحكم فيها با  
 التناقض لذات الجزئين اي حكم بان مفهوم احدهما مانع للاخر مع قطع  
 النظر عن الواقع في اي حال تحققا كالمنا والواقع بين الزوج و  
 الفرد والنجس المحجور كون زيد في الجرد عدم عن **قول** في انسا يكون  
 اسود وغير كاتب او يكون كاتب وغير اسود فيقول على الاول والثاني  
 في الحقيقة اما ان يكون اسودا كاتباً **قول** بين مفوض الاسود و

الكتاب كما في الزماني الكتاب ولكن اتفق تحقيق السوا وانقضاء الكتابة او  
عكس في خصوص تلك المادة فلا يصلح ان لا ينقضاء الكتابة في الواقع  
لا كذا بان لو ثبت السوا على الاول وبالعكس على الثاني وفي ما منع الجمع  
على الاول اما ان يكون اسود وكان على الثاني اما ان يكون ابيض  
ولا كان لا محالة فيصدق ان ولكن يمكن بان لا ينقضاء الاسود والكتابة  
معاني الواقع على الاول ولا ينقضاء الالوان في الواقع على  
الثاني ومانعة الخلو على الاول هو الثاني في مانعة الجمع على الثاني هو  
الاول بان يبق اما ان يكون هذا اسود ولا كان او يكون كتابا او لا  
لانها لا يمكن بان في هذا المادة والافضل بان في الواقع ولكن فيصدق ان  
كما هو المفروض على الاول والثاني تلك التوطية ايتها وايضا كما ان  
الكلمة التوطية ليست بالكلمة الموضوع اطرح بل باعتبار كلمة الحكم  
فكلمة التوطية ليست لاصل ان مقدمها او تأويلها على فان قولنا  
كلما زيد نيك فهو محتمل بل كلمة مع ان مقدمها وتأويلها شخصيات  
بل بكلمة الحكم بالانتماء في المفصلة والافصال في المفصلة قوله  
تقدير المقدم بعين التوطية انما يكون كلمة ان كان الثاني لازما  
في المفصلة الزمنية ومما يدل في المفصلة العنادية في جميع لزمان  
وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المنعوم هي الاوضاع التي تفصل  
المقدم بسبب قترانه بالامور الممكنة الاجتماع مع ومن كانت تلك  
الامور محال في انفسها كما في الزمنية والعنادية او القادريه الحاصلة  
بسبب اتصاله بالامور الواقعة او الممكنة عيب نفس الامر لا يجب ان يفرق

في الثانية

في الاتفاقية فاننا اذا قلنا انما اذا كانت الشمس طلعت فالها موجه  
ان لزوم وجودها فان طلع الشمس في جميع لزمان تنقضي على  
ذلك التقدير بل نريد مع ذلك ان لزوم تحقق جميع الاوضاع ولا  
التي يمكن اجتماعها وضع الطلوع الشمس كونه في برج الحمل في  
الدرجة الثانية من والدقيقة الواحدة منها وكو لها مقدار ربع احد  
السيارات ومقابلته لوزن سنيها او يكون زيد قائما او قاعدا او يكون الفرس  
صاهلا الى غير ذلك مما لا ينهاه وانما اعتبر في الاوضاع ان تكون  
ممكنة الاجتماع لانه لو اعتد جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة  
او لا يكون ذلك لم يتبدل الترابط اصلا اما في الاتصال فلا من الاوضاع  
مالم يلزم مع الثاني كعدم الثاني او عدم لزوم الثاني فان المقدم اذا  
فرض على شئ من هذه الوصفين استلزم عدم الثاني او عدم  
لزوم الثاني فلا يكون الثاني انما المقدم على هذا الوضع والافضل  
المقدم على هذا الوضع مستلزمات فان لم ينفصل بعض الاوضاع  
الثاني انما المقدم فلا يصدق ان الثاني لازم له على جميع الاوضاع و  
القادر وهو مقصود الكلية على ذلك التقدير مما في الانفصال  
فلان من الاوضاع لا يبعد الثاني المقدم له مع بعض الطرفين  
فان الثاني على هذا الوضع لزوم معاندا الشئ النفيضين وان لم  
معنى اوضاع لا يبعد الثاني المقدم فلا يصدق ان الثاني معا المقدم  
على سائر الاوضاع وانما قلنا في الاتفاقية على القادريه الحاصلة  
اتصاله بالامور الواقعة او الممكنة يجب نفس الامر لان الاوضاع



القديم في الاتفاقية ليست هي الاوضاع الممكنة للاجتماع وتلك الاوضاع  
 الكافية بنفس الامر لا لولا ذلك لم يصل الاتفاقية الكلية اذ ليس  
 بين طرفيها علاقة فوجبه على التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن  
 اجتماع عدم التالي مع المقدم والا كان بينهما ملازمة والتالي ليس  
 متحققا على تقدير المقدم على هذا الوضع فعلا بعض الاوضاع الممكنة  
 الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم  
 يكون تقدير التالي صادقا على صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة  
 اجتماع مع المقدم فلا يصح الاتفاقية انما تلتزم الامور في  
 الاتفاقية بالممكنة التي يجب نفس الامر لا يجب انهم والزم لا لولا لم يقد  
 بذلك لم يتحقق الاتفاقية كلية امية لان الوضع المحاصل للمقدم بسبب  
 اقتراحه يبين التالي وضع يحصل بسبب امر ممكن بحسب توجهنا وزعمنا  
 لا على علاقة بين المقدم والتالي فلا يتحقق الاتفاق في المتصلة والمنفصلة  
فمن كلامها ومما وقع قولنا كمالا او مصورا متى كان الشيء انسانا كمالا  
 كان حيوانا قوله دائما او ابد القول دائما او ابد اما ان يكون العدد  
 زوجا واما ان يكون فردا قوله ليس البتة بمعنى ان سور السالبة الكلية  
 في المتصلة والمنفصلة ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة متى  
 كانت الشخص طاعنة بالليل موجودا واما في المتصلة فكقولنا ليس البتة اما  
 ان يكون الشخص طاعنة واما ان يكون النهار موجودا قوله او بعضها مطر  
 اعلم الحكم في الشرطية على بعض تقادير المقدم من غير تعيين فيه بيان ذلك  
 ان جوهرية المتصلة والمنفصلة ليست بحزمية المقدم والتالي بل بحزمية  
 جزئية

نبيين

الاذن

الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاقصال والافصال في بعض  
 الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء  
 حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية للشيء انما هو على شيء  
 كونه طلق وكقولنا في العنادية قد يكون اما ان يكون انسانا او حيا  
 فان العنادية انما هي شئ كونه من العنصرية قوله قد يكون كقولنا  
 قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا وقد يكون اما ان يكون انسانا  
 طاعنة واما ان يكون بالليل موجودا قوله في السالبة كذلك اي سوا  
 كانت السالبة متصلة واما منفصلة سورهما قد لا يكون كقولنا قد  
 لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان حمارا وقد لا يكون اما ان يكون  
 العدد زوجا او منفصلا بمقتضى ما بين وهما بحيث وهوان السكون  
 في معرض البيان يفيد الحصر فيلزم من هذا ان يكون سور السالبة  
 الجزئية في عمليات قد لا يكون لآخر وهو بعد لان سور الجزئية فيها  
 قد يكون سور الاجاب كلفي با دخول حرف السالبة عليه كلفي وليس  
 ماما وليس متى في المتصلة وليس دائما وليس بدائي في المتصلة لا اذا قلنا  
 كمالا اذا كان كذا كان مفهوم الاجاب كلفي فاذا قلنا ليس كمالا يكون كذا معناه  
 رفع الاجاب كلفي لا محالة واذا رفع الاجاب كلفي تحقق سلب جزئي  
 على ما سبق في الحليات وهكذا في البواقي ان جئني اليوم فاكرمك فان  
 فيه تعيين بعض الازمان والاحوال المفهوم من اليوم المعهود الا  
 العمل المتشابه الى تعيين بعض الازمان والاحوال قوله اي وان لم  
 يكن الحكم قد عرفت ان الاوضاع والازمان في الشرطية مطبوعة

الاولى في الجملة فكلما ان الحكم فيها ان كان على بعض معين فهي خاصة  
وان لم يكن كذلك كان بين كية الحكم على كل الافراد او بعضها فهي خصوصية  
والا فكل الجملة فكل الشريطة ان كان الحكم لا انفصال او الانفصال  
فيها على وضع معين فهي خاصة ومخصوصة والا ان بين كية الحكم  
على جميع الارضاع او بعضها فهي خصوصية والافرد المملة ولا يعقل الص  
الطبيعة هي هنا والعين من الاسم هو المحصور الاربع نحو اذا كان الشئ  
انسانا كان حيوانا فان كانت كية ان كان كذلك او لا كذلك على البعثة والمهمة  
ما اهل فيها الحكم مطبقت ان كانت اذا وان ولو كان اتصال واما او في  
الانفصال لا لاجل لا يقين فيها الكلية او البعثة وبالجملة كلية الشئ  
وبعضها باعتبار كية الحكم وبعضها باعتبار ما لها باعتبار ما هو سواء  
وجد في ذلك ما يوهم اولى كما اخبر في قوله قبل دخول الاداة الاتصال  
وهو كمال ومهما معنى الانفصال وهي انما وادى الى البعثة فيها وكذا  
قد يكون وقد لا يكون على المعنيين والحاصل ان ط في الشريطة قبل  
دخول ادات الاتصال والانفصال عليهما قضيتان محتملتان او متصلتان  
او منفصلتان ومختلفتان فيدخل دخولها فيعدم الحكم السابق ويحدث  
الحكم اللاحق التام اعني الحكم الاتصالي والانفصالي واعلم ان في كل شئ  
كثما اما ثلثة احكام واحد منها بالفعل والباقيان بالقوة القريبة منه  
انما كان طر فاهما حليتين اوجسة واحد منهما بالفعل والاثنان ضما  
بالقوة القريبة منه احدى في اجزاء الجملة وثانيهما في نفس الشريطة فابا  
بالقوة البعيد منه وهما في اجزاء الشريطة او سبعة كما انما في شريطتين

فانها

فواحد منها بالفعل والاثنان منها بالقوة القريبة منه وهما في الشريطتين  
انفسهما والاربعة الباقية منها بالقوة القريبة منه البعيد منه وهي في  
اجزائها فيصنف على كل شريطة انما ناقصة باعتبار الاجزاء ونامية  
باعتبار المجموع والحكم الفعلي فتدبر قوله كقولنا كل كانت الشمس طلعت  
فالضاد موجود فكلما لم يكن الضاد موجود لم يكن الشمس طلعت  
هكذا وقع في كثير من النسخ بل في كثير من كلام الفوم والاولى ما وقع  
في بعض النسخ وهو قولنا كل كانت الشمس طلعت لا بد  
التالي اعني فكلما لم يكن الضاد موجود الا وان احدا لا يثبت  
الاولى التي هي جزء منه هذه المتصلة والآخرى المجموع منه جميع الصان  
الحكم الفعلي فتدبر ان الحكم ههنا بلز والمتصلة الثانية التي هي الثانية  
ويشعر على فقد يربح المتصلة الاولى التي هي المقدم ما تركنا من  
الامتلاء وهي سنة الاول ان يكون مقدم جملة والثاني متصلة كقولنا  
ان كانت الشمس علم لوجود الضاد فكل كانت الشمس طلعت فالتا  
موجود والثاني عكسه كقولنا كل كانت الشمس طلعت فالضاد موجود  
لطول الشمس الثالث من جملة حليته ومنفصلة كقولنا ان كان  
هذا عددا فهو اما زوج او فرد والاربعة عكسه كقولنا كل كان هذا  
زوجا او فردا كان عددا والخاص من مكملة متصلة ومنفصلة كقولنا  
كل كان متى كانت الشمس طلعت فالضاد موجود فاما ان يكون  
الشمس طلعت واما ان لا يكون الضاد موجودا والسادس عكسه كقولنا  
كل كان دائما اما ان يكون الشمس طلعت واما ان لا يكون الضاد موجودا

وهو الضاد لا بد



كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وينبغي ان يكون كذلك امتداد  
 المنفصلات وهي تسعة ايام من حليتين كقولنا دائما اما ان  
 يكون العدد زوجا او فرذا والثاني من متصلتين كقولنا دائما اما  
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة يكن النهار موجودا والثالث من  
 منفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرذا  
 دائما اما ان يكون العدد لا زوجا ولا فرذا والرابع من حلية <sup>منفصلة</sup>  
 متصلة كقولنا اما لا يكون الشمس طالعة لوجود النهار واما ان يكون  
 كلما كانت الشمس طالعة لوجود النهار والخامس عكس كقولنا دائما كلما  
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطليوع الشمس على لوجود  
 النهار والسادس من حلية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد  
 واما ان يكون اما زوجا او فرذا والسابع عكس كقولنا دائما اما ان يكون  
 العدد زوجا او فرذا واما ان يكون هذا العكس <sup>منفصلة</sup> والثامن من  
 ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والثاني  
 عكس كقولنا دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار  
 موجودا واما ان لا يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 الحشيت <sup>منفصلة</sup> مثل المنفصلات وما للاختصاص ومقتضى امتداد المنفصلات  
**قوله** ولا نفى بالقضية الامتدادية خبر تام يجهل الصدق والكذب و  
 الباقي على اختلاف القضيةين بالاجاب والسلب انما لم يقل اختلافا  
 بل بعد الاحتياج اليه فان الاختلاف في غير ذلك من العدول والتحصيل  
 الاختلاف

والنهار والليل

والنهار والليل وغير ذلك ليس ما يلزم لذاته صدق كل كذب  
 الاخرى نعم ذكره ليكون تحقيقا للتناقض فانما يطلق على مثل هذا  
 الاختلاف **قوله** لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل  
 لا يخفى ان التقيد بذلك بيان الواقع وتبسيطه على ذلك وكما قد  
 هذا القول ان التناقض بين المفردات انما هو باعتبار الصدق لا  
 المفهوم فان ضاحكا ولا ضاحكا اذا عرصدت على شيء كانا متناقضين  
 واذ لم يجرى بينهما عير وعدول واما التناقض بين القضايا  
 فانما هي باعتبار المعنوم فالمراد بعد وجود التناقض بين المفردات  
 لهذا المعنى في القضايا وقد **قوله** واما الكلام في تناقض القضايا  
 هذا اشار الى وضع اعتبار من وهو ان التناقض قد يجري في المفردات  
 واطراف القضايا وكما سبق في مباحث التلاديع في نفي التناقض  
 وجرها وكما سبق في مباحث التلاديع في نفي التناقض واما ان الكلام  
 في تناقض القضايا لان الكلام في احكامها واما تناقض المفردات لكونها اطراف  
 القضايا ينبغي ان ينفى بالقضية والاحتجاج على ان خبره في التناقض يكون  
 التقيد بالقضية يخرج التناقض الواقع بين المفردات واما ما يترتب من هذا  
 تناقض القضايا على الفرض لوجوده مباحثه من مقتضى خبر الخبرين  
 بان نعم المباحث انما هو باعتبار الفرض الذي يتعلق بذلك ولا فناء من  
 في تناقض المفردات انما العدة في اثبات الظاهر قياسا على نفسه وهو لا يتوقف  
 عليه **قوله** فحينئذ لا بد من ان يكون الجواب على المعنى طارعا وان يبين  
 قانته التقيد بغير ذلك وهو غير محال بل من شأنه ان يكون له اثر في

امسان ونحوه من المادة اما الواسطه فقولنا ان هذا انسان قد لا يكون له نفس بل قد يكون  
 بين النفسين حيث يقيم مدخل احداهما كذا لاخرى فان قيل من مذهب ذلك لكن  
 لا لانه بل بواسطه ان كلاهما مستلزمه لبعضهما لاخرى لان قولنا ان هذا انسان  
 هو لان قولنا ان هذا انسان في قوة قولنا ان هذا الحيوان يكون ذلك بواسطه امر ساد  
 لانه والموضوع للمادة فكل قولنا كل انسان حيوان ولا ينبغي ان يكون حيوانا وقولنا  
 بعض الانسان حيوان بعضه ليس حيوانا فان اخلا فيها بالاجاب والسلبين  
 مدخلهما كذا لاخرى لا يصور به وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل هي  
 المادة كالان في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب ذلك  
 وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا ينبغي ان يكون انسانا مع خصوص الشئ  
 وكل قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس انسانا مختلفان بالاجاب والسلب  
 وليس احد منهما مادته والاخرى كذا بل كلهما مادان مختلفان قولنا بعض  
 انسان ولا ينبغي ان يكون انسانا فتم قوله فلهذا قد مضى ما اشار اليه في  
 لا يكون بينهما شائض كل في عكس الثاني المسطور اعني بعض الانسان حيوان وبعضه ليس  
 بحيوان فالصديق باعتبار عموم الموضوع فان بعض الثالث له الحيوانية ذلك اعني  
 المسطور عن الحيوان فلهذا شائض وهو ما يجب انشاء الشائض في الجزئيتين  
 كما انه مفاد ان هذه الاختلاف في الكمية كل مفاد ان هذه الاختلاف في خصوصية  
 الموضوع كما اننا اذا عاين الاختلاف في الكم مع سائر الشرائط حصل الشائض  
 كلنا في الاضافي وخصوصية الموضوع مع باقي الشرائط يحصل الشائض ايضا فلهذا لا ينفاد  
 شرطه مع الاختلاف في الكمية اجيب بان مناط احكام القضا بامانها هو مقومها  
 وخصوصية بعض خارجة عن مفهوم القضية بالجزئية فلا يمكن اعتبار شرطها في انشاء

بعضها

فيها ولا يكون الشائض في الجزئيات بامانها رجوعا لذلك لم يغير خلاف القضية  
 فانها داخل في الموضوعات القضا بامانها فلهذا لا خلاف فيها المحقق الشائض فبعضه  
 ان احصا النظر في احكام القضا بامانها لا يجد بان نقعا في عدم اعتبار  
 هذه الموضوع فانهم قد اعتبرها بامانها في الموضوع لما ينبغي سواء كان ذلك اعتبارا  
 اعتبارا للخارج عن مقومها القضا بامانها في احكامها والا ومع اعتبارها اعتبارا  
 خارجا عن اعتبارها لاختلاف الكمية في القضا بامانها بالجزئية اذ مع انما الموضوع بمقومها  
 بغيره بل لا اعتبار بالاختلاف في الكمية وذلك مدفع بان المراد ما اعتبر في  
 الموضوع في ذلك لان الموضوع والام بين بين الكمية والجزئية شائضا فان  
 الموضوع في الكمية جميع الافراد والجزئية بعضها وبها مختلفان فيكون المراد بالوحدة  
 هو الوحدة الموضوع في الكمية وهذا الوحدة حاصلة في الجزئيتين مع انه لا شائض فلا  
 يقين اعتبار شرط اخرى هو اختلاف الكمية على ما قد ذكر في قوله اي قوله من كذا كل  
 مدخل اخرى فيكون قوله بالعكس متمشا للتعريف ويجعل ان يكون قوله بالعكس انما  
 الى تعريف اخر متمشا للتعريف الى الشائض لاختلاف القضية بين حيث يقيم لوان  
 كذا كل مدخل اخرى واما اختلاف الوجبة والسالبة كليتين في قولنا حيوان انسان  
 ولا ينبغي ان يكون بافتقار ج بولم يصدق كذا لاخرى ان الشايد ان صدق  
 كل هو وحدة نشاء الكذب قولنا لا ينبغي ان يكون انسانا بل بالوحدة استلزاما  
 بعض الحيوان انسانا ولو عمل عبارة المن على ذلك لم يخرج في اخراج عن قولنا انسانا وذي  
 ليس بل في التعريف بقوله لانه فعلى هذا قد وبالعكس لاخراج المتضادين وانما ما ذكر  
 المحقق قد مر من ان في العكس فائده فيخرج اختلاف الواقع بين الوجبة والسالبة  
 الجزئيتين بصدق كذا لاخرى ويخرج اختلاف الواقع بين الوجبة والسالبة الكليتين









مفهوم يحصل ولا يتصور بعينه السلب فيكون لا وقت وانه في الجمع اوله وكذا  
 نفى عدم السلب ذلك لعدم وليس مفهوم يحصل من بين الفضاء في المبدأ  
 وبقره الايجاب في الجملة كقولنا كل ذلك محتمل دائما فنقيضه بعينه فذلك ليس  
 بالفعل ونفي الوجود في علمه فممكن لا لالفاظ العامة يحكم فيها بتعريف  
 القسمة على ما هو المتعارف فيها فالاجاب والسلب وقت وما منه في المشرقة  
 لا المطلقة الفعلية فاما ان نرى ذلك بغير ان نعلم شوا القسمة في وقت أصلا  
 مثل قولنا الزمان في زمان فتم قوله الممكنة العامة نفى جميع للضرورة  
 وفيبحث لأن الامكان العام وان كان نفيا حقيقيا للضرورة الذاتية  
 بناء على ذكرنا فان كان العام سلب للضرورة الذاتية من حيث الخلف  
 الحكم لكن من حيث اعتبار الكمية لا تكون الممكنة العامة مبنية للضرورة  
 الذاتية بل هي مساوية لنقيضها فان نفى موجب الكلية هو نفىها على  
 ذلك وليس فيها بعينه مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم من سلب المفهوم  
 السالبة الجزئية وكل ما يحصل من اربع الاربع فالعبر المتفق في هذا الباب  
 ليس كما يكون لازما مساويا لما هو النقيض المحقق لاحد الاربع اللذين  
 هما الجمع واللازم كما نرى في الفرق بين نفى الضرورية والعدم المحكم نعم  
 لما كان النقيض للضرورة الجمع وهو الاخرى مفهوم يحصل بغير  
 الفضاء المنعارة اعني ممكنة العام ولم يكن لنقيض الدائم الجمع وهو  
 للادوام مفهوم يحصل بغير من الفضاء المنعارة محكي بان نفى الضرورية  
 الذاتية هي لا سكون العام ولازم نفى الدائم هو المطلقة العامة ولا  
 فلا فرق بينهما اذا اكتفى به وبما ذكرنا فانظر الى الفصل في تعبيرنا

الفضاء

الفضاء وضع المحصولات الاربع الممكنة العامة ثم اعتبر الشاخصين بها  
 فنجد نفى موجب الضرورية الذاتية السالبة الممكنة العامة وبالعكس  
 ونقيض السالبة الكلية الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية الممكنة العامة  
 وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية الذاتية السالبة الممكنة العامة  
 الكلية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الضرورية المطلقة الموجبة الممكنة  
 العامة وبالعكس كما سبق من غير اعتبار اختلاف الحكم وهكذا محال بين  
 المطلقة والمطلقة العامة وبين كل خصته وما جعل نفيا لما من الفضاء  
 المذكورة فادقق النظر في الفرق وجدنا ان المراد بقولنا ان الممكنة  
 العامة نفى جميع للضرورة الذاتية وعين نقيضها حقيقة محسب محجة  
 وان المطلقة العامة لازمة مساوية لنقيض الدائم المطلقة محسب محجة  
 واما ما ذكرنا من عدم الفرق فهو محسب الحكم على ان فصلناه فامل قوله ثم اعلم ان  
 لنبية المحيطة الممكنة اه هذه النية بسيطة لم تميز الفضاء البسيطة  
 المتعارفة ولكن اجمع اليها نفى بعض المبادئ المشهورة فالنقيض  
 الضرورية المطلقة ونقيضها اعني الممكنة العامة كلناهما من البسيطة المشهورة  
 ونذكر في ذلك فادان بغير حالي المحيطة الممكنة والمشرقة العامة على  
 الضرورية الذاتية والممكنة العامة فقال ان نسبة المحيطة الممكنة الى  
 العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية الذاتية فاما فنقيضها  
 محسب محجة وان لم يكن نفيا حقيقيا محسب الكلية بل هي لانه مساوية  
 لنقيضها كما ذكرنا فيكون نفيا حقيقيا محسباً لانه المحيطة الممكنة نفى للنية  
 التي حكم فيها بضرورية ايجاب الخالف محسب الحكم اعني المشرقة العامة بعد

اعتبارا واختلافا في الكم والكيف ولا يخلو في القامية المذكورة في بعض قولنا  
بالضرورة كل ما يشترط لا صاحب ما دام كما يشترط بعض الكتاب غير ذلك لا يشترط  
حتى هو كذا بالامكان العام ولا شك أنه سلب كل ضرورة بحسب الوصف هو  
بما يمكن أن الطرف المقابل لوصف نفق في ضرورة لا يخلو ما دام الوصف  
هو إمكان التلخيص الوصف ونفيع ضرورة السلب بحسب الوصف هو إمكان  
بحسب الوصف لا ينفى وفيه الجينية المطلقة هذه بعينها مثل الجينية الممكنة  
في علمها اشتهاها من انحصارها البسيطة ولا شك أن فينية الجينية المطلقة  
إلى العرفية العامة كينونة المطلقة العامة إلى الدائمة المطلقة في هذا البيت  
نفيع العرفية العامة وإن كانت بحسب الكم لا ينفى لزم قوله وهذا معنى الجينية  
المطلقة هذا في هذا الشارة المعاد ذكره في قوله وذلك الحكم في العرفية العامة لأن  
معنى المطلقة العامة الخالصة لمصلحة العرفية العامة في الإيجاب والسلب هو  
ما ذكره في قوله فمثل وجه التناقل ما يرد عليه من الاحتياج إليها أن نفيع  
الوقية والمعرفة في مباحث الحكمين فإن المصريح بأن الوقيتين تتكسبان  
مطلقة عامة فلا بد من ذكر نفيع الوقية والمعرفة ليهتم دليل الخلق في نفيع  
النفية للكتابة اعني ضرورة المرتبة نفيع الجزئين موقوف عليها والمصير ليعرض  
ليها إنما أحاط على ما سبق نفيع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة فاته  
إفان كان نفيع الضرورية العامة هو إمكان الذات والضرورة الوضع هو إمكان  
الوصفي كان نفيع الوقيتين المطلقتين هو إمكان في وقت معين ولا  
في وقت ما فيكون نفيع الوقية والمنقشرة المطلقتين الممكنة الوقية  
ولا بد أن يكون مخالفة للأصل في الكيف والممكنة المنقشرة وهي التي ذكر فيها

بالضرورة

بالضرورة المنقشرة وتكون مخالفة للأصل في الكيف ولا ينفى في نتيجة هذا  
لأصل تأثلا إذ لا توفد دليل مخالفة بيان عكس الوقيتين على نفيع الوقيتين  
المطلقتين أذهو على ما سبق أن نفيع نفيع العكس مع الأصل ليشترط الخ و  
عكس الوقيتين هو المطلقة العامة ونفيع العكس هو الدائمة المطلقة العامة  
ونفيع العكس هو الدائمة المطلقة ونظاها أنه لا ينفى على نفيع الوقيتين  
المطلقتين فمثل قوله أن يجوز أن يكون برقع كل من فينية هذا تعليل لقوله  
على سبيل منع التواضع لا يجوز أن يكون نفيع النفية المركبة منفصلة  
وأنه المحج مجاز أن يكون برقع كلا من فينية فينية في الصلة فلا ينفى  
أحدهما لاستثناء الصلة فيهما وإنما كان نفيعهما منع أحدهما عن الآخر لا على  
التعيين فقط لا إذا لم يكن كذلك فإنا أن يكون برقع كلا الجزئين أو برقع  
الجزء الإيجاب على التعيين على التعيين أو برقع الجزء السلب على التعيين وكل  
من هذا ثلاثة لا يصح أحده نفيعا المركبة الكلية لأن كلا منهما انحصار النفيع  
فإن أن يجمع مع الأصل على الكذب في إمكان ارتفاع الشيء مع الآخر نفيع  
مثلا قولنا كل إنسان حيوان لا دائما كاذب وكذا ارتفاع مجموع الجزئين  
مجموع قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان ونفيع الإنسان حيوان بالفعل وكذا  
ارتفاع الجزء الإيجابي اعني قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان أيهم كاذب  
قولنا كل إنسان فري لا دائما كاذب وكذا ارتفاع مجموع الجزئين وارتفاع  
الجزء السلب أيضا اعني بعض الإنسان فري ولما وجب نفيع المركبة أن يتحقق  
ونع مجموع الجزئين ولم ينع أن يكون ذلك وقع كل من الجزئين ولا ينع أحدهما  
لا على التعيين لتعيين الركبة نفيعها منع أحدهما لا على التعيين فانه يتحقق



مع المقادير الثلاثة وهو المعنى بالمفهوم المراد بين نفقته الخبز بين **فول**  
 نفقته فولاً كل كائناً كان لا يصلح ما دام كائناً لا دائماً واعلم ان  
 طريقاً أخذ نفقته المركبة ان يخلل المركبة الحزبية البسيطة فبأخذ نفقته  
 كل منها وتلك تركيب مفصلة ما تفرق خلق النفق بين الحزب لا زنة مساوية  
 لنفقتهما والبيت نفقتهما لا تفرق لانه متى مدرك اصل كذب المفصلة لا  
 مدرك لاصل صدقها ومتى مدرك الخبز ان كذب نفقتهما فكون المفصلة  
 ما تفرق الخلو كائناً كان كذب خبزها وكل كائناً لاصل صدق المفصلة لا تفرق  
 كذب لاصل فلا بد ان يكون كذباً حذوياً فصدقه نفقته فكون المفصلة  
 اصدقه خبزها فالتشرية العامة تفرق الخبز الى شرطه عامة وانفك الكيف  
 لها وطلقة عامة فالتشرية الكيف لها وتفرق فنان نفقته الشرطية العامة  
 هو الخبزية الممكنة ونفقته المطلقة العامة هو دائماً المطلقة فنفسه الخبز  
 احد نفقته الخبز بين على سبيل منع الخلو نفقته فولاً كائناً كان لا يصلح ما دام كائناً لا دائماً  
 ما دام كائناً لا دائماً اي لا شيء من الكذب غير كائناً لا يصلح ما دام كائناً لا دائماً  
 ما تفرق الخلو هي فولاً اما بعض الكذب ليس عجزاً لا يصلح ما دام كائناً لا دائماً  
 كائناً واما بعض الكذب كائناً دائماً فبأخذ نفقته المركبة على كل كائناً لا  
 بخلاف المركبة وانما هي الخبز فكون نفقته المركبة المفهوم المراد بين نفقته الخبز  
 على سبيل منع الخلو وبهذا نفقته نفقته لم تكن من شرايع التفاصيل كما لا ينبغي  
**فول** يعني لا ينبغي في اخذ نفقته المركبة او توهمه انه لا يمكن في اخذ  
 نفقته المركبة الخبز شدة مجردة الروية بين نفقته خبزها على سبيل منع الخلو  
 وما الكذب الخبز وكذب المركبة الخبز بينة ونفقته خبزها جميعاً بعض المواد فلا

تناقضها

تناقضها فانه يجوز بوث الخلو دائماً النفقته الموضوع عليه دائماً النفقته  
 الاخرى فبأخذ نفقته الوجودية اللائمة كقولنا بعض حيوان انسان بالفعل  
 لا دائماً لان النفقته معناه ان بعض افراد الخبزية ليست لها انسان دائماً وليس  
 عنه اخرى وليس كذلك لان الخبزية مفصلة فربما احد ما انسان دائماً والاخر  
 غيره دائماً وبذلك كل خبز فيها ابيض وما فولاً لا ينبغي من الخبز ان انسان دائماً وكل  
 حيوان انسان دائماً انما انما البنية الكلية التي هي نفقته الخبز الاول فلدوام ثبوت  
 الخلو لبعض افراد الموضوع اعني الخبز وانما الموجبة الكلية التي هي نفقته الخبز الثاني  
 فلدوام سبب الجمع عن بعض افراد الموضوع الذي هو الحيوان فكون ما تفرق الخلو  
 منها كائناً وتفرقها لا تناقض بين الخبز بين الكذب تجيباً لروية بين  
 نفقته الخبز بين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع اذا اخذ النفقته الخبز  
 المركبة بان يجعل الروية بين النفقته بالنسبة لكل واحد من افراد الخلو  
 بان يوسع افرادها كلها فمردده ان نفقته الخبزية هي الكلية ثم يرد بين نفقته  
 الخبز بين بالنسبة الى كل واحد واحد من تلك الافراد فيقال في المثال المذكور  
 كل حيوان اما انسان دائماً واما البنية ان دائماً فصدقه النفقته وهو نفقته  
 جملته مردده الخلو بينهما بعبارة ما تفرق الخلو فلو لم اذ ذلك كذب الخبزية فبأخذ  
 في الشاخص من الاختلاف لا بد ان يكون صدق كذب اخرى وبالعكس فبأخذنا  
 هذا ان الاصل كاذب مردده عدم نظائري المادة المحذورة كذا نفقته خبزها  
 كاذب لما مر من حملته المرده الخلو هي ان اصل النفقته التي وقعت نفقته كذا  
 جملته ولكن مردده الخلو شبهة بالمفصلة باعتبار وقوع الروية في نفقته لها  
 في الحقيقة جملته لعدم ادوات الاتصال وكون كل واحد محلاً على الموضوع اكل

**قوله** واعلم ان العكس آه اعلم ان العكس لغز داخلى على اذله  
 واصطلاح العكس المستعمل ويبنى بالسننهم انهم هو تبدل طرفي  
 القضية مع بقاء الصدق والكيف والاولى وتبدل البند بل البناء  
 للاشعار بالعكس فيهم من احوال القضية ولذا انضاف اليها فغير  
 بالتبدل بل بوجوب جملة على المنية للمفعول الى كونه اسد لانه الطرفين  
 على السبب للفعل لانه ليس من احوال القضية بل من فعل اللفظ العاقل  
 واذ كان التبدل بالبناء والاولى بالانضمام بالمقصود ولكونه  
 احراز التبدل ان لم ينفذ بكونه لكل من الطرفين بالآخر لصدق الحد  
 على تبدلها مطلقا ولو لم ينفذها على كل غير عاقل في قولنا كل انسان  
 ناطق فيحتاج الى التفسير مجازا والبناء لانه من الطرفين بعض  
 تبدل كل بالآخر فذهب **قوله** كان يطلق على القضية الحاصلة من التبدل ببيان  
 العكس خلافا بين احدهما المعنى الصدق المذكور وهو تبدل الجزئى الاول  
 من القضية ثانيا والثاني الاول وثالثا بينهما القضية الحاصلة من التبدل بين  
 مثلا عكس القضية الموجبة الكلية موجبة جزئية اى القضية  
 المعكوسة كما يقال بعض الحيوان عكس كل انسان حيوان فتنش  
 من العكس بالمعنى الاول دون الثاني وبهذه العكس بهذا المعنى باغا  
 اخفى قضية لانه القضية بطريق التبدل موافقة لها في الصدق  
 والكذب فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه  
 القضية لانه للاصل وذلك بل لهما ان المنطقى المجازى في  
 جميع المواد والثاني كونهما هو اخفى من تلك القضية بنسب

لازله

لازله لذلك الاصل وبهذه لك بالتخلف في بعض الصور كما  
 سبق في **قوله** وذلك الاطلاق مجازى اى خلافا واسم  
 العكس على القضية الحاصلة من التبدل المذكور اعلم القضية  
 المعكوسة مجازى حيث طلق المصدر ويدعى اسم  
 المفعول كاطلاق الخلق على الخلق وهو شائع كثير  
 في كلام الفصحاء **قوله** بمعنى ان الاصل لو فرض ان الانسان  
 الى دفع اعراض وهو ان عكس القضية الكاذبة يسمى  
 عكسا اصطلاحيا ولا يصدق عليها اذ صدق لها  
 فلا يكون عكسها مع صدقها وحاصل الجواب ان  
 المراد بالزوم الصدق معناه المعروف في الفن في الشرحية  
 اللغوية اى كون قضية العكس يجب لو صدق  
 الاصل لصدق وهو لا يستدعى صدق الاصل  
 فضلا عن صدق العكس لان صدق الشرطية  
 لا يستدعى صدق المقدم فانه لو فرض قولنا كل انسان  
 مجرم صادقا لصدق بعض المجرم انسان وان كانا  
 كاذبين في الواقع وانما لم يعتبر الكذب لانه  
 كثير انا ب كذب الاصل مع صدق العكس فان  
 قولنا كل حيوان ابجر كاذب مع صدق قولنا  
 بعض الابجر حيوان **قوله** بمعنى ان كان الاصل  
 موجبا لانهم تتبعوا القضا بقاء ولم يجزوها بعد



يجعل المذكور مادة لازمة للأصل لا مادة لفظة له  
فإنه يجب أن لا يصدق عليه ما لا يصدق على غيره  
فإنه يجب أن لا يصدق عليه ما لا يصدق على غيره

فإنه يجب أن لا يصدق عليه ما لا يصدق على غيره

فإن وجدنا أن الوجبة تختلف عن السالبة والعكس فإن قولنا  
كل إنسان فاطم لا يصدق عكسه سالبا أعني بعض الناطق  
ليس بإنسان وقولنا لا شيء من الإنسان لا يصدق عكسه  
موجبا أعني الجمع الإنسان فاللازم التصديق في كل مادة هو الموافق  
لهذا الكيف **فإن** أمّا صدق الجزئية أو إيرادها لزوم الوجبة  
الجزئية للوجبة الكلية والوجبة الجزئية يكون ظاهرا  
لأنه إذا صدق المحول على ما صدق عليه الموضوع كذا أو  
بعضا التصديق وتلاقيهما في هذا الفرع كونه مثلا فيصدق  
المحول على أفراد الموضوع في الجملة ففي صدق بعض الإنسان  
أو كلمة ضاحك لمصدق بعض الضاحك إنسان لتلاقي الإنسان  
والضاحك معًا في ذلك زيد **فإن** ولما عدم صدق الكل أو  
قد عرفت أن قوانين القن كليتة مطربة لا بد من جواباتها  
في المواد كليتة لا تختص بمادة دون مادة والوجبة الكلية  
وإن كانت منعكسة كنفسها في بعض المواد كقولنا كل إنسان  
فاطم وكل فاطم إنسان لكن في بعض المواد الآخرة يمكن انعكاس  
سها كنفسها إذا كان المحول أعم والموضوع أضيق كما في كل  
إنسان حيوان فإنه يتشعبان يقدم كل حيوان إنسان لأن بعض  
الأفراد الحيوان فليس بإنسان ومن ثم حكموا بأن  
الوجبة مطم تنعكس موجبة جزئية للأطوار في المواد  
كلها وفيه نظر لا مكان أجزاء القانون في التساوي وإن تخلف

في العموم المطلق لعدم النافات وعدم بقدر الضابطه فيقد  
 ان تشاوى الموضوع والمحول فعكسا كليا ولا يجوز تغيره كقول  
 لناكل انسان فاطق تنعكس الى قولنا كل فاطق انسان  
 وقس عليه الحال في الشرطيات فان الشرطيات الموجبه وسط  
 سواء كانت كليه او جزئيه وسواء كانت متصله او  
 منفصله وسواء كانت لزوميه او عناديه او ثقافيه انما  
 تنعكس وجوبه جزئيه نحو انعموم التالي فانه يصديق قولنا  
 كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ولا يصديق كلما كان الشيء  
 حيوانا كان انسانا فالصدق فيقيضه وهو فلا يكون اذا كان حيوانا  
 الشيء حيوانا كان انسانا ببيان للجزء السلب من الحكم المذكور  
 اعلم ان الحكم يشمل على الجزئين ايجابيا وسلبيا وكلمه انما في كل  
 مهم تفيد الحكم كونه بمعنى ملولا فانه قال فالوجوب لا ينعكس  
 الجزئيه كليه اما انعكاسها جزئيه فظن كما قرناه وانما  
 انعكاسها كليه فلنحو انعموم المحول والتالي فغيره ايضا  
 ولما ان بقا كليا حتى يجرى في جميع الوديان بقا كذا صدقت الشا  
 ليه الكليه صدق عكسها سالبه كليه والا لصدق فيقيضها  
 وبما لا يقع التقيضا وصح الاصل المفروض الصدق ينتج الشئ عن نفسه  
 ع ثم فاملنا في ذلك فوجدنا اننا ههنا في بعض الحكم لصدق ولا انعكاس الاصل  
 انتاج الهبة فيكون الحكم حقا وهو كذا لانه اوضحه اننا بالتمثال تسهلا  
 الى الادهان والهنه ينتج لان هذا متعلق من الشئ الاول والهنه

الجزئيه

المتغيره هو انما الضمير في ههنا وكذا الكبري في هذا لانه موجوده في ههنا  
 لا يصح سلبه من ههنا كقولنا لا يكون لانه ذاتيا لا انما هو ضابطا  
 في قولنا ضرورة الكل بانتفاء جزئه بل انما الشئ ذاته صحيح ان ينعكس اليه  
 ليدلنا ولا يصح ان ينعكس اليه لانه لا يصدق فيقيضه هو كل انسان ما في ان  
 قلت بعض الحيوان لا يكون بعضه انما انما بعضه لا يكون بعضه فكيف يصح ان  
 في الجزئيه قلت قد عرفت ما وان فاما ان الجزئيه كليه صطوره والحال في ههنا  
 كاف في على الاطلاق كذا لا يجوز ان يكون ان يجرى في ههنا لانه في ههنا  
 بين موضوعها وموضوعها من جهة وهذا لا ينافي الخلف في مادة اخرى دون ههنا  
 مطم فان قولنا السالبه الجزئيه تنعكس اليه جزئيا ان كان ههنا موضوعه من جهة  
 قانون كل مندرج تحت جزئيات غير متناهيه لا ينعكس الى ههنا كقولنا  
 منها اسلا كقولنا بعض الحيوان لا يكون بعضه كقولنا بعض الحيوان في  
 ينتج لا ينتج الانسان با انسان بالضرورة ان كان لا يخلط مع  
 الضرورية واما ان كان مع الضمير الذاتية فيقيضها لغير العامة من نظر لان لا يخلط  
 الضرورية مع غيرها لانه انما ينتج ضرورة من موضوعه العامة انما ينتج ضرورة  
 لوجوه حذفت الضرورية في ههنا لانه لا يخلط مع كلياته الهبة الكبري والنواب  
 حذفت قولنا الضرورية ولا كلفها بالذات ههنا فان قولنا بالهبة  
 هو استحالته الى شئ في نفسه كذا في ههنا في نفسه وذلك لانه يخلط مع كلياته  
 عن غير عذر الرضوخ لانه لا يكون الموضوع موجودا في كلياته الجزئيه عن غير  
 ولا لا يصدق فيقيضه ولا لا يقع التقيضا في شئ الموجود وهو محولا  
 بل لا يصح صدق فيقيضه ومن صدق في ههنا لانه هو كل شئ في نفسه فيكون تقيضه  
 باعلا يكون الحكم حقا وهو كذا لانه انتج في ههنا في ههنا في ههنا في ههنا



وهي الضربة المطلقة لا تنعكس إلى ما هو لخص من الجنية المطلقة كما  
لعمية العامة مثلا لجواز انكالك وصف للموضع عن وصف المحل  
فلا يصدق وصف للموضع ما دام وصف المحل لقولنا كل كاتب انسان  
بالضربة ومع كذب بعض الانسان كاتب ما دام انسانا صدق  
العامة لان استلزام لخص المطا ولا يلزم وجود لخص بلغة لا غير وهو  
بطريق كون العامة لا تضمن للمحاصيين وقد تولى كنية المطلقة لا زمة  
للمحاصيين لان كذا لا يلزم فيلج نتيجة كثرة الاشياء لنفسه  
ولا تتولى سلب الشيء عن نفسه وهو قطع النظر بطلان احد التبعين  
في نفسه لا يتلزم اجتماع النقيضين فان الموضع والمحل وكلنا النجيين  
محددان فم قد ظهر ما سبقه من قولنا بالضربة او بالمدى ولم كل  
كاتب متحرك الا صابع ما دام كاتباً ينعكس إلى قولنا بعض متحرك الا صابع  
كاتب بالفعل حين هو متحرك الا صابع ولا يصدق نقيض وهو ان كل شيء  
من متحرك الا صابع بكتابة على متحرك الا صابع فصدق اصله في قولنا  
بالمدى لا شيء من الكاتب بكتابة ما دام كاتباً هدف اجتماع النقيضين لما  
ذكرنا من ان الموضع والمحل في التبعين محدلان ومنشأ هذا الخ هو نقيض  
العكس لانه باضماء مع الجزاء قول من الاصل يحصل ثبوت الشيء لنفسه  
وباضماء مع الجزاء الثاني من الاصل يحصل سلب الشيء عن نفسه فيكون  
نقيض العكس كذا ومن كذب يلزم صدق العكس وهو العلم  
تنعكس كل واحد منهما إلى المطلقة العامة انما يلزم ان لا يكون لخص القضا  
المذكورة وهي التي لا تنعكس إلى لخص من المطلقة العامة لصدق

قولنا كل منخسف في شيء بالتوقيت لا دائما ومع كذب بعض المنخسف حين  
هو منخسف اعلم ان صدق الموضع قد ذكرنا الاختلاف الواقع بين  
الفرق اربع والشيخ الرئيس في صدق الوصف العنوان على ذاته وما  
يتعلق في اويل باب القضاء فعليك بالنظر هناك ويلزم العكس  
يعني ان لا يصدق الوصف العنوان على ذاته بالامكان كما هو مذهب  
القدماء حتى الفارابي كان العكس لانه الممكنين واستدلوا عليه  
بوجوه احدها الخلق فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق  
بعض ج ب بالامكان ولا فلا شيء من ج بالضربة وضم مع  
الاحصاء فنقول بعض ج بالامكان فلا شيء من ج بالضربة  
يلج بعض ج ب بالضربة وان صح وثانها الاخر اضر وهو ان يقر  
ذات ج وب مدب بالامكان ويح بعض ج بالامكان وهو العلم  
وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ج بالامكان اصدق لا  
شيء من ج بالضربة وينعكس الاشياء من ج بالضربة  
ينعكس الاشياء من ج بالضربة وقد كان بعض ج بالامكان  
فيج النقيضان احيب عن الاولين بان توقفهما على انتاج الصغر  
للممكن من الشكل الاول والثالث واستعرف انهما عقيم ومن  
الثاني بان توقف على انعكاس السالبة الضربية كنفسها وقد  
بين انهما لا منعكس لا دافعة وعلى رأى الشيخ وهو ليس الكل  
اي على الحسين بن عبد الله ابن سينا الحارثي الا سماعيل عليه  
ما عليه ولا شك ان لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس

فذلك الجواز ان لا يخرج بـ ثابت بل لا يمكن ان الفعل فلا يصدق  
العكس كما في المثال المذكور فان ما بالقوة ممكن ان لا يصدق بالفعل  
اصلا الا في وقت صدق كل جاريا بالفعل اصلا مركوب زيد باهـ كما  
وكذب بعض مركوب زيد بالفعل جاريا لا يمكن ان لا يتم مركوب  
الا الفرس فيصدق فيقض ذلك العكس وهو قولنا لا شيء مما هو  
مركوب زيد بالفعل جاريا بالضرورة وما يصدق في المثال المذكور  
في السالبة فانه يصدق في كل جاريا مركوب زيد باهـ كما يمكن ويكذب  
بعض ما هو مركوب زيد بالفعل فيس بالضرورة ولا شيء من  
الفرس جاريا بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب زيد بالفعل  
جاريا بالضرورة تنعكسان دائرة المطلقة وانما تنعكس  
السالبة الضرورية كغيرها الجواز اما صفة لنوعين مثل  
لاحداهما بالفعل دون الاخر فيكون النوع الاخر مساويا له تلك  
الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق  
سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد فيكون ممكنا للفرس والجار  
ثابتا للفرس دون الجار فيصدق لا شيء من مركوب زيد جاريا  
بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الجار بمركوب زيد بالضرورة  
اصدق بعض الجار بمركوب زيد باهـ كما يمكن ينتج بعض الجار  
بجوهف وهذا الخ ليس بل اذ من مركوب بالقدمتين لصحة ولا يمكن  
صل لا مفرض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس  
فيكون محال فيكون العكس حقا فان قيل لا ثم كذب قولنا بعض الجار

ليس بجار جواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه  
قلنا صدق السالبة اما بعدم موضوعها او بوجوه معدوم محال  
لكن الاول هو المتعارف بوجود بعض الجار حيث فرض صدق فيقض  
العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الالعدم المحول وهو محال فتأمل  
اي الشرطية الى معرفة علامة ومن الناس من ذهب الى  
انعكاس الشرطية العامة كنفسها كالضرورة المطلقة وهي بـ  
لان الشرطية العامة وهي التي يكون لوصف الموضوع فيها دخل  
فتمحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة الشرطية  
العامة منافات ووصف المحول لمجموع وصف الموضوع ذاته ومفهوما  
عكسها منافات ووصف الموضوع لمجموع وصف المحول ذاته ومن  
البيان ان الاول لا يستلزم الثاني وفيه ان لا يكلف في الاستلزام  
يجريان في كل لزوم غير بين فهذا البيا لا يكفي العكس المذكور بل ينبغي  
العلم به على انه اذا ثبت المنافات بين وصف المحول ومجموع ذات  
الموضوع ووصف ثبت المنافات بين وصف الموضوع ومجموع ذات  
الموضوع ووصف المحول فلا يكون منافات بين وصف المحول وذات  
الموضوع ووصف الاجتماع الامور الثلاثة فتنبى اما جـ  
لاول فقد مر بيان من ان العامتين السالبتين تنعكس الى عكسها  
عامة سالبة بالبرهان المذكور ولا شك ان العرفية العامة  
لازمة للعامتين ولازم العام لازم للخاص فيكون العكس لازم  
للخاص واغلام يلزم للثلاثم الاول اوام في الكل يعقوان الخ



لا تنعكس الى العرفية العامة المقيمة بالادوار في الكل لا يقيد  
 لا شيء من الكاتبين ان احاط بهما دام كاتب الاداء ما يكتب لا  
 شيء الساكن بكتاب ما دام ساكنا لا دائما الكذب الاداء وهو  
 كل ساكن كاتب بالفعل صدق تقيضه وهو بعض الساكن ليس  
 بكتاب دائما لان من الساكن دائما كالارض فانها ساكنة وتعاقل  
 معظم الحكماء انما ليست بكتابة قبل ان ليس انعكاس  
 الجميع الى الجميع اه تغيل ليطلان ما ذهب اليه المص من ان الترفيع  
 لزوم الاداء في الكل هو ذلك فيكون قوله فيه تامل منعاً والتعليل  
 المذكور سنداً له وتخصيصه انه اذا كان انعكاس الجميع الى الجميع  
 منوطاً بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما كانت تقياض المركبات  
 منوطاً بتقياض البتة والجزء كان قول المصحيح لكن ذلك خطأ  
 ولا لزوم بطلان انعكاس الخاصيتين الى الجينية الا انهما  
 لان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس  
 طار وهو صطلح اسلفنا من انعكاسهما فيكون ما ذكره باطلاً الحق  
 ما ذكره المحقق طاب ثراه كما لا يخفى فهدى الى ان يكون  
 ناشئاً لا والتفصيل ان الحق اما ان يكون ناشئاً عن مادة القياس  
 او من هيئته ولا دل اما ان يكون من الصغرى او الكبرى ولا كما  
 يلزم الحق باحداً لاحتمالات المذكورة لكن الاصل سواء كان  
 صغرى كما في عكوس الموجبات او كبرى كما في عكوس السوا  
 لب مفروض الصدق كما هو القانون في العكوس ايضا ان

الجزء

الهيئته ونفخه لكونها من الشكل الاول المعلوم صحة افتناجه  
 لتحقيق الشرط المعتبر فيه فتغير ان يكون الحق ناشئاً عن تقيض  
 العكس سواء وقع صغرى او كبرى كما في عكس الاصل فيكون  
 باطلاً ويلزم من بطلان تقيض العكس حقيقة العكس ولا لرفع  
 التقيضان وهو محتمل ان العكس غير لازم لهذا الادلان لان اعم  
 من ان يكون اعم او مساوياً للملزم يستحيل ان يتفكك عنه فلو كان  
 لاصل لان الاصل في شيء من القضايا كان انفكاكه متنافياً وقد  
 مر ان مادة التحلف في بعض المواد فلا يكون لازماً ولا من اللازم  
 لازم هذه المقدمة الخارجية لا ثبات المطالب دليل القياس المساوئ  
 وصحة موفقة على صحة تلك المقدمة وقد دل البرهان على صدق  
 المقدمة المذكورة فيلزم النجيم من ذلك القياس وهي انعكاس اعم  
 يستلزم انعكاس الاختصاص ويرجع هذا الى القياس الاستثنائي  
 هكذا لو كان العكس لازماً للاعم لكان لازماً للاختصاص لكنه ليس  
 بلان الاختصاص دليل مادة التحلف في المثال المذكور فلا يكون  
 لازماً للاعم وسيجي ان رفع التالي يستلزم رفع المقدم  
 بخلاف العكس لا يلزم من عدم صدق الاختصاص عدم صدق  
 اعم فلو كان العكس لازماً للاختصاص لا يلزم منه ان يكون لازماً  
 للاعم لعدم استلزام اعم الاختصاص الا ان كان التحلف لازم  
 الذي هو الاختصاص ولا يكون لازماً للاعم الذي هو العكس ان بخلاف  
 العكس كما ماشى تبدل بتقيض الطرفين ولا الى  
 تقيض الطرفين كما ذكرنا في المستوى والتفسير ان تقيض الجزء

الاول من الاصل ثانيا ونقيضه جوازا ويشمل الجليل ب  
والشرطيات فان عكس نقيض قولنا كلما كان آب تح وقو  
لنا كلما لم يكن ج ذلك يمكن آب للعلم به ضمنا  
ولا لكان تعريف المتأخرين نفس تعريف القدماء  
لاننا ان جعل نقيض الجزء الثاني اولا فاما ان يجعل نقيض  
الجزء الاول ثانيا او يجعل عين ثانيا لا محالة لعدم الوا  
سطة فان كان الاول فهو عين تعريف القدماء من  
جعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني  
جزا ولا فهو المطلق علم اعتبارا ههنا ايضا  
يؤيد براه عدم التغير دليل على اعتبار بقاء الصدق  
في التعريف الثاني كما ان تغيير الكيف دليل على عدمه  
وايضاً ان عكس النقيض لازم للاصل كالمستوى ولا شك ان  
صدق المزموم يستلزم صدق اللازم ثم ان بين  
احكام عكس النقيض على طريقة القدماء ما حيث قال  
وحكم الموجبات ههنا حكم السؤال في المستوى و  
بالعكس واما على راي المتأخرين فحكم الموجبات فيه وان  
كان حكم السؤال في المستوى الا انه ليس بالعكس وانما  
اختلف البيان في احكام عكس النقيض على طريقة القدماء  
ملاء فيه غنية لطالب الكمال وذهاب الى الشايع في  
لاستعمال لان عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس

النقيض

النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير  
مستعمل فيها كما لا يخفى وثبت ما اورده  
المتأخرون اه وقال القدماء حكم السؤال في عكس المستوى  
وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كقوله ان  
صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس  
ب ليس ج ولا فبعض ما ليس ب ج وينعكس في العكس  
المستوى الى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب  
ههنا ونضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل  
ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب واندمج والموجبة الجزئية  
لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب  
بعض الانسان لا حيوان او السالبة كلية كانت او جزئية  
تنعكس الى سالبة جزئية فان قلنا لا شيء من ج ب وليس  
بعض ج ب ولا لكان كل ليس ب ليس ج وينعكس  
بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء  
ابعض ج ب ههنا واعتراض المتأخرون  
عليهم باق لا نمرانه لو لم يصدق العكس لصدق  
بعض ما ليس ب ج غايته ما في  
الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض  
ما ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم منه



صدق بعض ما ليس بـ ج لان السالبة المعدو  
له اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم  
صدق الاخص فلما منعوا تلك الطريقة في التعر  
يف الى ما عرفت به المطاف ثانياً لا يجب عن ذلك  
باقاً فالحذ نقيض الطرفين بمعنى السلب  
لا بمعنى العدول وقد عرفت ان الموجبة  
السالبة المحمول مساوية للسالبة فتقو  
لنا كل ما ليس بـ ج هو ليس بـ ج موجبة سالبة  
الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا  
وجود الموضوع فان لم يصدق العكس صدق بعض  
ما ليس بـ ليس بـ ج وقد كان معناه سلب ج عن  
بعض ما صدق عليه سلب ب فلا بد ان  
يصدق على تلك البعض ج ويتم الدليل  
فالسالبة المعدولة المحمول وان كانت اعم  
من الموجبة المحصلة لكن السالبة المحمول ليست  
لعمري ما بل هي مساوية لها الوجود والموضوع وانما الدليل  
على انعكاس الموجبة الكلية كنفسه فانما الدليل انما على انعكاس  
السالبتين سالبة جوية كالتيان على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها  
ولذلك الكثرة في الرد على الفدح في دليل انعكاس الموجبة الكلية فانما يقع  
في الدليلين معانهم لا تتغير لان احدهما من الوجه المذكور وهو الوجه الثاني

كل قول يخبر بوقت الزعم لا دائماً ولا يندب عليه بعض المنه بالحق  
اذ هو يخبر بوقت الزعم واذ هو يخبر بوقت الزعم لا دائماً ولا يندب عليه بعض المنه بالحق  
في الاعم لان العكس لازم للقيض فلو ان العكس لازم للامم كان العكس لازم للامم والامم  
لازم للاخص والامم لازم لانم فليكون العكس لازم للاخص ايضاً وقد بينا عدم  
انعكاسه ومن ثم انتم المبدأ العلة التي في العكس لانها اعم الكثرة في العكس  
فتدبر والباقي يتبع برهان الدائمتين فتدبر ان دائمة مطلقه  
والعائمتين عرفت عارضا في صحتها وقت الادعاء في البعض لا في الكل  
صدق مثلاً بالضرورة او بالعدم كل ج ب صدق كل ما ليس بـ ليس بـ ج والامم  
والا لضرورة فغيره اعني كل ما ليس بـ ليس بـ ج بالضرورة وكل ج ب بالضرورة او  
بما يقع على ليس بـ ج بالضرورة او بالعدم ونعكس القول لبعض ليس بـ ج  
بالفعل حين جوب وهو محال ولا يجوز سلبه فيحقق الاخص عن عين الامم  
كل لان ليس بـ ج فيحقق الاخص وحين الامم هو ما هو مضمون من وجه السلب  
احدهما من الاخر كل لان لما دة الاخص واما دة الاخر فيحق السلب  
جزئي فحين من ذلك ان كل لية الكلية الجزئية فتدبر ان سالبه لا يخلو  
الفردانية الكلية وكذلك سلبه الدائمتين ان الدائمتين والعائمتين  
الى الحقيقة المطلقة فانما اذا صدق لاشئ من الاف ان يجز بالضرورة او دائماً  
وجب ان يصدق ليس بعض ما ليس بـ ليس بـ ج بان بالفعل حين هو ليس  
بـ ج والصدق فيقيد وهو دائماً كل ما ليس بـ ليس بـ ج بان ما دام ليس بـ ج  
ونعكس العكس النقيض الى كل ان ج واما ما دام ان ج واما ما دام ان ج واما ما دام ان ج  
الاخص لا يفتي من الاف ان يجز بالضرورة او دائماً كل ما ليس بـ ليس بـ ج بان

ولا كلف المكتنف لان تصديق الفرض المذكور في العكس المستوي لا شئ من الفرض  
بمرلوب زيدا للامكان التام ولو لم يكن بعض المبرهنات لم يكن البرهان  
بالامكان لصرفه على ليس لمولود زيدا ليس بالضرورة وهذا العنقيد اذ  
موجب ان العكس وعنده هو المراد من قول المصنف ولي ان النقطة النقطة  
في هذا المقام فان من لا اقدم وابان ان العكس الى صحتها قد عرفت  
ان السوال اليك لا تسع منها لا العكس وكذا منها وتعكف في السوال اليك  
لا العكس لا الشئ وطو والعرفية الى صحتها فانها تسع ان عرفت والا تخوفي  
ان ايم اذا استثنى وصف المصنف وصف المحل في ذات الموضوع حكم  
صدق البرهان الاول من ان ليس صدق على البرهان الاول بالاختلاف والبرهان  
التي عويبة جزئية مطلقا عارضة في شكل نفسها الا انهم بسط الحكم  
في بيان الموضوع والتفصيل مني صدق يعبر ليس كذا لا يردان  
وعن الخبير يجب الى الفرض في الموضوع فنقول انما تسع الى العرفية  
الحال من ان اذا صدق بالضرورة او دل على ليس بعرفية الكتاب كمن الفهم  
ما دام ثابتا دائما الى ان هو الكتاب كمن الاساليب بالفعل صدق في كتاب  
ليحصل كمن الاساليب كمن كتاب ما دام كمن الاساليب لا دل على اي معنى  
الاساليب كمن بالفعل لان يفرض ذات الموضوع ان بعض الكتب ليس  
كمن الاساليب ما دام كمن كتابا دائما فيكون المراد بعض الكتب زيدا  
مثلا فزيد كمن الاساليب كمن لا اولم الاصل وزيدا كمن بالفعل  
لان صدق وصف الموضوع عارضا بالفعل عارضا بالتحقق من مذهب  
الشئ فصدق بعض كمن الاساليب كمن بعض بالفعل وبما لا اولم

فولہ

الفصل

العكس فلكل بعض الكتب سكن الاصابع بالفعل المسكن الامام كانت بعض  
وهو عكس الجزء الثاني من القضية المركبة ثم نقول زيد ليس كاتب ما لم يكن  
الاصابع والا لكان زيدا كاتبه بعض اوقات لو سكن الاصابع لم يكون زيدا  
سكن الاصابع فبعض اوقات لو كانت كتابان وصف الموضوع والجزء اذا قلنا  
في ذلك كافي زيد ثابت على واحد من الوصفين في زمان اخر في الجملة  
فمن هذا ان يكون بعض الكتابات سكن الاصابع ما ذكرنا وقد كان حكم اصل  
ان بعض الكتاب ليس سكن الاصابع ما ذكرنا فنفيد ان بعض الناس  
وهو جزء الاول من العكس فبعض الكتب يكون اخره فبعض  
العكس فبعض الكتب من الثاني والاصل بقية فبعض الجزء الاول من الاصل لان  
اتباعه اسهل واضم بخلاف جزء الاول وصفنا فبعض جزء الثاني من بعض القضية  
عنه الجزء الاول رد ليس ب ما ذكرنا ان دعوى ان الوصفين  
اذا قلنا على ذلك ثبت لكل واحد منهما في وقت الاخرى هو كذا لكن دعوى  
ان الوصفين اذا ثبت في ذات واحد لم يثبت في ستمها في وقت الاخر  
فلهذا فالطرفين الاخر في بيان رد ليس ب ما ذكرنا التمسك بالدعوى الثانية  
للاولى ومنه ان الدعوى الثانية مرفوعة بان يصدق دائما بعض الجوانب ليس  
بان ما ذكرنا ولا يصدق بعض الانسان ليس بكون ما ذكرنا استغدير  
فصدق ان يحبب اعني ليس ب ما ذكرنا في اذا صدق ب ما ذكرنا  
عنه وصدق اي ستم كان لم يكن ب ومنه ب صدق بعض ليس ب ما ذكرنا  
لا يصدق على ب وليس ب ما ذكرنا صدق بعض ليس ب ما ذكرنا وهو  
جزء الاول من العكس وقد عكس جزء الثاني فبعض العكس كذا في محله الاصل





لا يهل من الضم والما عن ضم فتن واللفظ المطبق فتمل ان قد في الموق  
 وهو الطال ان الارب محرقا هو جمل انباء المخدق بحيث يطق عليها  
 اسم الواحد ما كانت بين تلك الارب اربعة متساوية او لا بخلاف ان لم يكن  
 فان النسبة متغيرة في معنى لانه ما هو من الالف مخرج ذلك  
 بعد الشرف فقلت هذا الفتح مخالف لما خرج في حاشية الربا حيث جعل  
 الزيادة في التالف فكيف التوفيق قلت ان عموم الركن من التالف  
 انما هو كالمفهوم وانظر الى الوجود الذي في الالف الى الوجود  
 الذي في فم مخدق لانه كل ركن في الف لا بد ان يكون ليس اخره  
 تناسل في تقدير وهذا متعارف في الفتح وفيه انما في مقصود  
 المظ من قصد الاحتراق في هذا اللاب والاولى الاتقاء بالمتوف  
 لا استلزام الخاضع العام فحصل المثل مع وجازة الحكم كذا اشارة  
 اعتد بالجزء الصوري في المحضة اعلم ان كل ركن من ركن فاعل مخدر  
 لا بد له من محبة ما دية وعلة صورية وهي داخل في الركن ومن علة  
 فاعلية وعلة فاعلية وهي خارجة عن علة وقد يعرف الشيء القياسي  
 فهو علة واحدة او علة من اثنتين على كل الامل ان يعرف الابع في الفتح  
 مشتمل على الابع العا لان الزيادة التل في اشارة الى علة الصورية في محلة  
 بالانتماء الى التسمية بالمطابقة في الجلاء والظهور فان صورة الفاعل والفعلة  
 الاجتماعية الى العلة للتصديقات كالحكمة الى العلم الاجزاء السريعة اجتماعها  
 وتربيتها الى العلة الفاعلية لا انزل اذ لا بد لكل ركن وبالميل  
 من متوف وهو من القوة العقلية التي ركنها والامر بالترتيب المعقولة

كالصغرى

كالصغرى والكبر اشارة الى العلة الدية ففقط التل في القول الا في الجمل  
 التي اشارة الى العلة العا لان الخوض من ذلك الزلف والتلف ليس الا ان ياتي  
 الذي من الالف المحل الى الالف المحل لانه في القول بان فاعل الفاعل الذي هو  
 هو القول الا في المطالب بالتحقيق والافعال بان العلم المعقولة والترتيب ما دية وان العلة  
 الدية لتلك الا وهو تصور في فم شمس لان نظرم من الاعراض الفعالية والما  
 والصوره انما تكونان للاجزاء اعرفت هذا المصطلح على ان المراد بالترتيب التل في  
 المحصول الذي هو الحجة الى العلة للمعلومات عند ترتيب القوة العقلية ما دية وترتيبها  
 على وجه تبادلي الزمنية من المطالب المحل وهو الجمل الذي في الفتح فاعلة  
 سبب فاعل ان اريد بالاستمرار القياس القول الا فيكون العلم بالهنا كافي  
 في حصول العلم بالشيء ان لا يصدق القياس الا بما يكون الامر متحركا كالمثل  
 الا انه دون غيره من الاتكال وان الزيادة وتل في حصول العلم بما لم يكن في العلم  
 متتابع وليس قيا ولا في فم شمس ان تمل الاستلزام على هذا المعنى لا يعمد  
 كما لا يخفى في القول جمل شمس الركنات برهان القول جمل شمس الركنات  
 المعقول والمفوض من كل الركنات التي في فم شمس وما يقبل من ان الاستلزام  
 يخرج من كل القياس المسقط اذ لا يزم من التل في المقدمات التل في النتيجة  
 مدحرج بان القياس المسموع من حيث الفتح ليس قيا بل من حيث اذ ان  
 على المعقول في القول المعقول لازم للمسموع والنتيجة لازمة للمعقول  
 التي لازمة للمعقول لان اللازم لازم اما السطرية مطلوبة ان  
 الفعلة الواحدة السطرية وان استمرت لحكمها على لفظها لكن و  
 لان لم يفسر بها والما الركنية فان التل في اشارة الى فاعل الفاعل  
 الحدا الفعلة الركنية المستند لعمد المستوي وعلم لفظها في فم شمس  
 عليها انه قول من لفظ من الفعلة لست لفظ قول الا في القول لا يخفى



ووجه الدفع ثلثان الموضعين القضاية هي القضاية المستقلة بالمتن  
ولاشك ان الموضع الثاني من الموضعين المذكورين يمكن ان يقع ايضا في المتن  
من القضاية بعد عرف الموضعين فخصه بمحده والقضاية بالمتن  
ليس كذلك لانهم لم يحدوا في قضية واحدة موجبة او سلبية خارجة  
والتشكيل يرد به مروج الاستدلال ان تصور التشكيل الذي لا يقيد القضاية ولم يأتها  
حارجا من مخرج الاستدلال التام المسمى بالقياس كما سيأتي والتشكيل الذي عين  
قطعية وطلان في القضاية كونه مقيد بين القضاية والى صرحان للفقهاء والاشي  
والمطلب الثاني من القضاية هو القضاية المندرجة في استصحاب المطلب اليه بقية  
للازعية فبقايتها فان الاستدلال بالقياس القضاية الا اذا كان قياس مقيد  
وكذا التشكيل لا يقيد الا اذا كانت حلة قطعية ووجه رجوع الى القضاية كونه  
النسبة مذكورة في مكره لم يمتح ان النسبة هي كمالا واذ كان فان معدمتها  
لوسلت لا يلزم عنها شي لا يمكن تخلف مدلولها عن الشيء وليعلم ان الاول  
على المطلب ان تعبر عن القضاية التي لا يتغير رد الدوام الى تلك القضاية  
لا بد ان يكون مساويا مع ما يلزمها ليندرج في المد القضاية الصادقة المقيدة  
وكاذا كان كقول كل ان يخرج من مخرج فان ما يميز المقدمات وان كانت  
في القضاية الا انها بحيث لو لم يكن لزم عنها ان يخرج كقياس  
المساوات والارادة لا يكون ملبيا من قضيتين يكون متعلق بمحمول الفخر  
موزون على اللزوم وكان تحصيل السمية به لا شك كقولنا امسك ورسا  
فانما يستلزم ان امسك للزوم لا لاسميتها بل هو اسمة مفردة عربية جارية  
وهو ان كلاما ولى لك ولى الشئ ما ولذلك الشئ ولذلك لم يتحقق ذلك  
الاستدلال الاحتمالي ليقود هذه المعجزة كما في قولنا الدرة في الحق  
والحق في البتة لا في الشئ الذي في الاطراف يكون في ان ثمره الظروف

ثمة ومفرد المفرد مفرد واما اذا لم يصدق تلك المقدمة الى جسيم يحصل  
منشأ كما في قولنا امسك وبسبب من لم يلزم منه ان امسك من المتن  
لا يجوز ان يكون ملبيا كما يقال القضاية ملبية باللائحة والاب لا ملبية  
للمساواة مع ان لا يصدق ان القضاية ملبية بالمساواة وكل اذا قلنا القضاية  
لب وبقيتها لم يحصل من ان القضاية لا ان القضاية لا يكون نقدا  
بل رجع فظهر ان صدق قياس لب وان كان له ولزمه بصدق المقدمة الى جسيم  
وكذا كما لا يخفى وفي سلسلات الى قوله فاعرف ذلك من امسك  
عنه ان تكرار الاربعة في القضاية كما يظهر ذلك في لفظي ترجع المطلب  
ونحن نرى ان قولنا امسك وبسبب من لم يلزم منه ان امسك واذ انقضت  
هذه التهمة المقدمة الى جسيم اعني قولنا كل مساواة ووجه مسوحي بان يقال  
امسك فمركب ترى راجع الى ما قبله من كل واحد منهما من حيث لفظه الا انما انفرا  
الى التهمة الثانية متوجه بواسطة المقدمة الى جسيم صدقة التهمة كما في التزوير  
ومسك كذبت تلك كذبت هذه في الحقيقة فقياس المسساوات لم يخرج مع  
من القضاية بقبولها بل يخرج بالقرائن السبعة الثانية ومن جملة ما يدل  
الى التعدي في الاقسام التسعة التي هو القضاية والاستدلال والتمسك  
لم يرد جملة الموصلي المطور بل اورد للموصلي باللائحة فلا بد اخلال القضاية  
المساوات حيث اخبر من القضاية بقبولها في تسعة مطلق  
او تسعة القول الا في التهمة فلا يتم بهو الصغر بالام واللب بالبال  
منها بالتيه وان كونه مطلقا موزونة ان الطول الا في مجهول والغرض من  
ترتيب القضاية وتام القضاية هو كتحصيل ذلك فليكون مقنونا  
بابا بان مقصودنا حصوله ليس لا يخفى طوافه المحكوم عليه وبان

القياس مركب من الخليلين والافراد المقتضى والتمثيل مادة استحقاق الزعم  
 الواقع بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا ومحمولا او مقدا او مالم يوصف  
 وسواء تحقق في محمول لا يجب كذا اذا كان عين التخيير مذكورا فيه لوقوعه في نفس  
 السلب كذا اذا كان لقيضه مذكورا فيه بان يكون التخيير عبارة عن الموضوع والمحمول  
 لهذه الجهة والصورة مع اعتبار الالجاب والسلب خارج عن هذا المقادير  
 ان الظاهر من العبارة ان المطلب لا يتفرع عن ذلك المقدم فغير  
 على كية الاستدلال والاولى بتدليل الاستدلال وان الملاقاة الفطرية  
 الاعم في غير القبول المبرح عنه فزاد الاعم في القبول بغير حدود ولا واد  
 فرد الجنس المقتضى من وجه المطلب والمطلوب او لا يعقل وجود  
 الجهة والمحمول من اربع صور ثلثان منها موجود في محمولتان وهما كذا  
 القول لا فمذلولها بغير وجه كذا الاستدلال او بغير وجه فقط في  
 الافتراض وان ثلثان منها مفقودتان احداهما ان يكون بغير وجه دون ملاحظة  
 وهو متنع لا يستلزم وجود المحل بدون المحل وانما يتبعه التخيير من  
 كليهما فهو من اولى وجهه ووجه ترك ما ذكره والاكتفاء بغير وجه لانها  
 نلزمها لا فتران حدود المطلوب فيه والمراد من الحدود التفرقة  
 التي هي حدود الصغر والاحد الاوسط والاخر  
 فالاول هو موضوع المطلوب والثاني المنكر  
 والثالث محمول المطلوب  
 العرفه والمراد به خصوص القياس من المحل الخليلات  
 العرفه وان كانت

كانت له مفردة محكية وسلكا كانت شرطيات متصلة ان فصلا كالات  
 الا ان يفسر كالات ان يتركب من متعلين او منفصلين او جملة او متعلات او متعلات  
 ومنفصلة او متعلين او منفصلين او متعلين او متعلين او متعلين او متعلين  
 من الشبهة فان الحد وان كان كذا في نفسه الا انه يقع في الشبهة فيكون بطلان  
 بالقياس اليه وان كان كذا في نفسه وان كان كذا في نفسه وان كان كذا في نفسه  
 منبهة لغيره من الاقتران في الشبهة لكن الموضوع في القالب يخص المحمل  
 فغيره لانه قد يكون سادسا او اعم منه فالاول كقول كل انسان ضاحك وكل  
 ضاحك يبيع بكل انسان ضاحك الثاني كقول بعض الجوارح انسان وكل انسان  
 ضاحك فبعض الجوارح ضاحك ويكون المحمل يعكس الموضوع في قوله كذا وكذا  
 في القالب المتوسط بين الطرفين من المظهر سادسا او محمولا ومقدما  
 او مابا وبسبب الاوسط لوسط الضاحك لا سادسا فهو متبناه في الشكل الاول وادع علم  
 ان اقتران الصغرى بالكبرى في الالجاب والسلب وفي الكمية والكيفية يسمى اقتران  
 وهندسة التاليف لخاصة من اقتران الصغرى بالكبرى لشيء كالاتيها  
 لها بالهيكلة المحسوبة لخاصة من اقتران الصغرى بالكبرى لشيء كالاتيها  
 او كالاتيها النظر الطبيعي الذي هو الانتقال من الموضوع المطالب الى الاوسط ثم  
 الى المحمل ليلتزم منه المطلب لان موضوع المطالب لا يربعة ولا يتبعه ولا يتبعه  
 شرف النتائج وهو الوجه لان استلزامه يتبعه بان انتاجه لشيء  
 الامر بوجه يبيح الاحتجاج بالبيان لحدود كل من يقتصر من وجهه كالاتيها  
 هي كية الفيل الاول والثاني كالاتيها لوجه الوجه الكلية التي هي  
 يتبعه اعم منه بديهية باستدلالها اياها وكلها اياها في الصغرى والثالثة





والنقص المذكور ههنا من دفعه ان لا يصدق المقدمه القائلة ان كل  
 فعل من فعله في نفسه يكون كذا في النتيجة باعتبار كذا في الكبري كذا في  
 ويجوز ان يكون المحمول من الموضوع في هذا المقدمه كاف للانعقاد في  
 هذه المقدمه وانما الحكم الاكبر على بعض الاوسط لا يحتمل ان يكون  
 ذلك الا صغر غير مندرج في بعضه فيكون الحكم من الاوسط الى الاصغر  
 مثلا يصدق ان كل انسان حيوان وبعض حيوان فليس من الاوسط  
 بعض الانسان فيكون الانسان الفرس غير الحيوان الانسان لا يصدق  
 النتيجة اي ان هذه الشروط في نفسها واعلم ففرقة النتائج بطلانها  
 ههنا في الشرط انما يرد لان الفرض في الممكنة لا يعقل في كل غير  
 ستة عشر فانه قد عرفت ان المعبر في العلم من القضايا والنقد  
 به المحصول من الاربعة ان الشخص في منزلة الكمية لا يتغير  
 في كل من هذه الشكليات انما قلنا هذا فيكون في الانسان في قوله  
 ان هذا ان كان والطبيعة غير معتبرة والمحمولة في قوله في الطبيعة  
 فالقضايا والمعبره من شخص في الخصص ان الاربعة التي  
 المعينة الكمية في الطبيعة والكلمة الكمية في الطبيعة وهذه  
 الاربعة معتبرة في الصغرى وفي الكبري فيحصل كل ضرب الصغرى  
 الاربعة في الكبري من الاربعة ستة عشر ضربا وطريق النتيجة من ههنا  
 وهو ان احدها الاسقاط والحذف وهو ان اشترط المحل  
 الصغرى في سقط ثمانية ضرب الصغرى في التاليف ان التاليف  
 الاربعة واشترط الكمية الكبري في سقط ثمانية ضرب الصغرى في

الموجبتان

الموجبتان مع الكبري من الجزئية في دفعه الاربعة ضرب  
 وثانيه في طريق الحصول من قوله المقدمه والمحمولة من الاوسط  
 وذلك بان يقع الصغرى ان الموجبتان مع الكبري من الكليات  
 فيحصل الاربعة اقسام فيسبب على سبيل الاشكال وامثلة  
 الكل واضحة لكن قد ذكر للتوضيح كالاتي كبري من موجبتين  
 كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل كلب حيوان وكل كلب  
 حيوان فكل كلب كلب او الموجبتين والصغرى جزئية فينتج موجبة جزئية  
 كقولنا بعض كلب حيوان فبعض كلب او الثالث من موجبة كلية  
 صغرى وسالبة كلية كبري والنتيجة سالبة كلية كقولنا  
 كل كلب لا يشترط في كبري والنتيجة جزئية او الاربعة من موجبة جزئية  
 صغرى وسالبة كلية كبري فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض كلب  
 لا يشترط في كبري فبعض كلب او والنتيجة سالبة كلية  
 اشترط المحصولات الاربعة لاشتمالها على الشرطين فيهما لا  
 الكمية والسالبة الجزئية اخره الاصل على المحتين وهما لسلب  
 والجزئية والسالبة التاليف الكمية وشتر في الحجاب الجزئية  
 يجب الحجاب وهو من تحت واحدة وشتر في الكمية من  
 جوارب متعدده من كونهما انما يطول دفع العلم واخص  
 من الجزئية والاقتضاه اشتمالها على ما في الاربعة وشتر في الكمية  
 والمكان المقصود الا انك تتلخص في دفعه الاربعة في الكليات  
 ان تقدم الاربعة الكليات على الموجبة الجزئية لا تقدم النتيجة لا

فلا بد ان يبين ما يعقل  
 في تدبيره



عليه من الفصل الاشارة الى ان هذا الشكل المحصور  
الاربعي قد تم من جهة الاستدلال عليها وانما هو بالحواف  
كان كذا في اختلاف احوال الاشكال الباقية فلا بد من الاستدلال  
على حقيقة تباينها وانما هو بالحواف والاعراض  
من زواياها الى الشكل الاول يعكس الصغر والاعراض  
ونحوها الى الخضم يتجهوا ويتجهوا وانما هو بالحواف  
الاختلاف في تباينها في الاشكال الثاني وانما هو بالحواف  
في الكيفية فلما ان تكررت جميعها اوصاف البين وانما هو بالحواف  
الاختلاف الموجب لعدم القبول اما اذا كانت جميعها فلا بد  
بصدق كل انسان حيوانا وكل ناطق حيوانا وكل حيوان  
كل انسان فاطور ولولا هذا الكبري بقوله كل فرس حيوان  
كان احوال السالب ومولا شئ من الانسان بفرس ولو  
واما اذا كانت السالبين فلا بد بصدق ولا شئ من الانسان  
بفرس ولا شئ من الانسان بفرس وحوال السالب ومولا شئ من الانسان  
بفرس ولولا هذا الصغر ولولا هذا الكبري بقوله لا شئ  
من الضاحك بفرس كان احوال السالب ومولا شئ من الانسان  
بفرس ولا بد من العلم بالنتائج والعقود القبلية  
لانه اذا صدق مع الايجاب لم يكن مستلزم للسالب  
وانا صدق مع السالب لم يكن مستلزم للنتائج ودون  
اصحها لم يتحقق الاختلاف واصل لا متباين مختلف للمنتزعات

عن

عن الاقضية واسمها لا يتحقق العلة التامة بل من معلولها انما  
خبرتها بمعنى لا بد من هذا الاستدلال ولا بد من الاستدلال في امثالها  
الاختلاف على قدر ما يتناهى الشرط الثاني اعني كبري الكبري فلا بد من كبري  
الكبري من كبري نفي لا بد من ان يكون موجبة او سالبة اما كان يتحقق الاختلاف  
اما على قدر ما يتناهى في الصغر فلا بد من الاستدلال في امثالها  
فرس في الصغر لا يجاب ومن بعض الاشكال حيوان ولولا هذا الكبري بقوله  
بعض الصغار فرس كان احوال السالب ومولا شئ من الانسان بفرس ولو  
على قدر ما يتناهى في الصغر فلا بد من الاستدلال في امثالها  
والصادق لا يجاب ولولا هذا الكبري بقوله بعض الصغار فرس كان احوال السالب  
واما ان يكون الكبري من القضايا الستة التي تنعكس بعضها فغيرت  
في العكس ان القضايا الستة التي تنعكس بعضها فغيرت  
تنعكس والباقية لا تنعكس والعامة ان الحاصل ان الصغرى  
لولا ان تكون صغرى او دائمة فلا بد ان تكون الكبري من القضايا الستة السالبة  
المذكورة لان القضايا الستة التي تنعكس بعضها فغيرت  
والممكنة ان تكون صغرى او دائمة فلا بد ان تكون الكبري من القضايا الستة السالبة  
الشكل الثاني في تقديره ان يكون الصغرى الدائمة في الحاصل ان الممكنة  
علم سماع عامة او خاصة لا بد من هذا الشكل على الاختلاف والحاصل من  
وغيرها لا بد من نتاجه من شرطه وان الممكنة علم ان كانت صغرى لا بد  
ان تكون الكبري صغرى او دائمة او شرطه عامة او خاصة لا بد من ان  
كانت الممكنة كبرى لا بد ان تكون الصغرى صغرى او دائمة لا بد من الاختلاف

الموجب البعق والنفصيل لا يناسب هذا المحض بل هذا المحض لا ينقبض  
في الشكل الثاني يجب ان يكون كل واحد من احد الطرفين الاول ان تكون  
الصفة من غيرية او دائمة او كون الكبري من القضايا التي هي المنفعة المتكينة  
السؤال وذلك لان تنقبض لكل الصغرى غير الضرورية والدائمة هي الشرط الثاني  
والرقيقة واختص الكبريات من الرقيقة واختلاف الصغرى من الشرطية الثانية  
والرقيقة مع الكبري الرقيقة غير تنبض للاختلاف الموجب البعق فله يصدق  
قولنا لا يشترط من المنفعة بحيث لا يفرضه ما دام منحصرا وفي وقت معين لا دائما  
وكل من يفرضه يفرضه وفي وقت معين لا دائما مع امتناع السلب بالامكان  
العالم لصدوق قولنا كل منصف في الضرورية ولولنا الكبري يقولنا  
وكل من يفسر خصيصا في وقت معين لا دائما امتناع الاحجاب ومتى  
لم يتبين هذا الاختلاف ان لم يتبين سائر الاختلافات لا يستلزم  
عدم انتاج الاخصو عدم انتاج الاشم لان النتيجة لان من الامر ولا يتم  
لانهم لا يخصون الثاني عدم استمالة المملكة الامع الفرعية المطلقة  
او مع الكبري من المشروطتين وان كانت كبرى لم يستعمل الامع الفرعية  
المطلقة الاولى فلا فلا تدعى من الشرط ان المملكة الصغرى  
لا يتبع مع النوع الغير المنفعة السالبة لعدم الدائم على الصغرى  
وعدم كون الكبري من الست المنفعة السالبة فلا يستعمل المملكة  
الصغرى من غير الضرورية بالثالث لكان اختلافها مع الدائم الثالث  
التي هي الدائمة والوقت ان كان اختلافها مع الدائمة لا يتبع بخلاف  
ان يكون الثابت لشيء لا يمكن سلبها عنه وانما كقولنا لا يتبع  
ايضا بالامكان العام ولا يشترط من التي يجب بايضا دائما مع امتناع السلب

الشيء

الشيء نفسه وهو لا يشترط من التي يجب دائما ومع ذلك لا الكبري يقولنا لا  
يشترط من الكبري بايضا دائما مع امتناع الاحجاب وهو ممكن في هذا  
وغيره من عقم هذه الاختلافات عقم اختلاف المملكة الصغرى مع الرقيقة  
انتاج الرقيقة العامة فقط لان الدائمة لا تخص منها وعدم انتاج الاخصو لا يشترط  
عدم انتاج الاشم كقولنا وانتاج الرقيقة الخاصة فلا يجوز الا لا يقدح  
انها وانتاج عدم الجبر الثاني اعني الادوام ذلك الاصل لما كان مخالفا للمملكة  
في الكيف كان الادوام موافقا لها في الكيف وقد عرفت ان عدم انتاج هذا الشكل  
من متفقين في الكيف ومتى لم يتبع الرقيقة الخاصة مع المملكة لم يتبعها يكون  
الرقيقة الخاصة معها انتاجا وعدم انتاجا عدم انتاجها في كونهما معها وانما  
الامر الثاني في بيان المملكة ان كانت كبرى لم يستعمل الامع الفرعية المطلقة  
فلا تدعى من الشرط الاول ان المملكة الكبري مع غير الضرورية والدائمة  
عقبة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبري من القضايا  
الست المنفعة السالبة فلا يستعمل المملكة الكبري مع غير الضرورية لكان  
اختلافها مع الدائمة المطلقة عقبة بخلاف ان يكون الكبري من الشيء بالامكان  
ثابتا دائما كقولنا كل شيء بايضا دائما ولا يشترط من الرقيقة بايضا بالامكان  
مع امتناع سلب الشيء نفسه وهو لا يشترط من التي يجب بايضا بالامكان وهو ممكن  
ولولنا الكبري يقولنا لا يشترط من التي يجب بايضا بالامكان يتبع الاحجاب  
وهو ممكن في غير التي بالامكان فاذا تحقق الاختلاف في ذلك من الدائم والشرط يجب  
اجتهاد وهو بل بعقل القياس يجب تحقق الشرط الثاني انتاج  
هذا الشكل انما اربعة اعمى في العدد لا في المملكة والكيفية فان الشكل الاول لا يتبع المحصور  
الاربع بخلاف الثاني فان جميعه يتلبي سلبا لان النتيجة في شكل تابع للخص





بالاقتضا انما يكون بالمباينة الكلية او الجزئية بين الاصغر والوسط والحكم عليه  
بالاكثر ايجابا او سلبا فلا يتعدى حكم الشان الى الاصغر فان الحكم على اخذ  
المتناهيين لا يقتضي الحكم على الاخر وانما اشتراط عقلية الصغرى في جعلها  
بقية الصغرى صريحا واجبا ضمنيا ويكون الصغرى ممكنة في غير ذلك  
يكون الحكم بالاكثر على الاوسط والحكم على الاصغر اذا فرضنا ان زيد  
راكب الفرس ولم يركب الجمار وعمر يركب الجمار دون الفرس يصدق قولنا  
كل من يركب زيد يركب عمر بالاكثر وان كان وكل يركب زيد بالافضل  
بالفرض مع كذب قولنا بعض من يركب عمر يركب فرسا بالامكان العا  
لان كل يركب عمر يركب فرسا بالضرورة فلا يصدق عمر يركب فرسا بالافضل على  
مركب زيد لم يصدق تحت تحته بعدد الحكم من اليه فلا يلزم عليه  
الحكم بالاكثر الا الاوسط لمباينة بين الجزئين فلا اندراج لقولنا بعض  
اجزاء الانسان وبعض فرس مما يصدق بعض الانسان فرسا وان الحكم  
على بعض الجوارح بالفرسية استلزم الى الحكم عليه انسانية وفي بعض  
النسخ مثلا يصدق بعض الجوارح انسان وبعض الجوارح فرس وكما يصدق  
بعض الانسان فرسا في اشارة الى ذلك الضرر من المنهج في هذا  
الشكل بحسب الشواهد المذكورة ستة والقسمة العقلية تصح ان يكون  
ستة عشر ضمرا بالكل اشتراط ايجاب الصغرى في حقه ثمانية اضراب  
كما ذكرنا في الشكل الاول واشتراط الكلية الكبرى في حقه صريحا في غير  
وهما الكبيران الجزئيان مع الوجبة الجزئية الصغرى فاذا سقطت  
العشرة الكاملة بقيت ستة هزوب متجهة وهي اربعة اصلية ضم الصغرى  
الوجبة

الكليات

الوجبة الكلية الى الكليات الاسرع ومن ثم الصغرى الوجبة الجزئية  
الى الكليات الوجبة الكلية والساكنة الكلية في القالا  
ينبغي الاجابة فان قلت ان الصغرى لا يكون والربع مركبات  
من كليات لا ينتجان كلية والنتيجة تابعة لاحصى المقدمتين في الكبر  
والكيفية والجزئية غير موجودة في هذين القريب قلنا الجوارح  
ان يكون الاصغر عام من الاكبر امتناع ايجاب الاخص على كل  
ايراد الا عام وسلبه عنها لقولنا على انسان حيوان وعلى انسان  
ناحق فالحق بعض الحيوان ناطق لا يكون قولنا على الانسان حيوان ولا شئ من  
الانسان فليس فالحق بعض الحيوان ليس من لا يكون ولا من الممتنع لا يتبين من  
الفرض والباقي لا والفرض لا يقول اخص من الفرض للنتيجة لا سيما والفرض لا يخص  
الفرض للنتيجة للنتيجة عدم انتاج الاخص يستلزم عدم انتاج الاخص كما ذكرنا  
فبوجه القرب النسبة مشتركة في القالا لا ينبغي الاجابة اذا وجبة او  
سالبة فليلا ايراد بالعكس الا اذا ذكرنا الامران المشتركة في امر  
فحكم بعكس ذلك بقا او المانع الى اشتغال الاسر من كافي هذا  
المقام فانه قال ينبغي الوجبات مع الوجبة الكلية او بالعكس  
فنبينا ادر الى الفهم ان الوجبة الكلية ينبغي مع كل واحد من الوجبتين  
فخصنا مع صور والمادة منه ثلث فاستلزاما الحسنى من بالعكس هو  
العكس الذي عيان من الاصل وهذا المدعى يحصل بعكس من التلا  
دون الاول فان الصغرى اذ كانت موجبة كلية والكبرى ايضا  
كذلك ان انعكس ان كان عكس ذلك منى احد في كون حق



واحد منهما كمتين بخلاف الثاني **اما** الخلف فهو ههنا **اما**  
قال ههنا لانه كل مختلف في الاشكال الثلاثة وهو ان يؤخذ  
ههنا نقض النسخة الغير المسلمة ويجعل الكلية كبرى وصغرى  
العقاد لا يحا بها صغرى ليحصل قياس على هيئة الشكل الاول فينتج  
لمناف الكبري القياس العرفه الصديق بهذا الحال ناشئ من نقض  
النسخة او الهية بنبية الانتاج والصغرى من رتبة التصديق مثلا اذا  
صدق كذا ب ب وكل ج ا فصدق بعض ب ا او اصدق لا  
سنتبين ب ا فهو من كل ج ب ينتج لاننى من ج ا وقد كانت الكبري  
كل ج ا ههنا لا يغنى عليك جواب هذا الدليل في جميع القضايا  
المتبقية في هذا الشكل من مخصص ووضبط **واما** على الشكل  
باني من موضع الهفء المحو لما هو موضوعها وكبرى الاصل كبرى  
حتى يعبر قياس الشكل الاول لانه عاقل هذا الشكل لشكل الاول  
يكون الوسطى صغرى موضوعا على كبرى الاول وهذا الدليل  
جاء محيا ان كبرى الكبري كلية كذا في الصغرى الاول والثاني والجميع  
والخاص لا يعبر كذا على ب ب وكل ج ا فنقض ب ا او انقم  
على صغره ا فنقض ب الكبري القياس فنقول بعض ب ج وكل ج ا  
فنقض ب ا وهو النسخة المطلوبة وهو الظاهر **واما** على الشكل  
لنضبط بشكل ا ما هو موضوعه من رتبة القياس الوسطى كلنا المتقد  
موضوعا فادامكسب الكبري بعض موضوعها محولا وهو لما هو موضوعا  
لنضبط بشكل ا ما هو موضوعه من رتبة القياس فادامكسب الكبري بعض موضوعها محولا وهو لما هو موضوعا

[illegible]





الثاني ان وجد في الدوام في الفرض الثالث على صواب ان تكون ضرورية دائمة والعرف العام يحتمل  
 بان تكون من السبل المنعك السوال في ذلك لا يصح ان يكون الفرض احد الفرضين الاخرين  
 الفرضين والاول في هذه الحالة يكون الفرض الثاني من الفرضين في هذا الفرضين في  
 الثالث في هذه الحالة يكون الفرض الثاني من الفرضين في هذا الفرضين في  
 الوصف الرابع المذكور مع هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 وهو لا يتصل في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 فادام من هذا الادراك في من خط الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 عن الحق بالاضافة الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 كون الكبر في الفرض السادس من السبل المنعك السوال لان هذا الفرضين في  
 انما يظهر انما جرح في الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 تكون الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 على الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 كبر الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 صدق الدوام على صفة وان هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الكبر في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 وان يكون الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 تكون السبل المنعك في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 في السبل الثالث في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 انما يتبين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في

انما

انتاجه يعكس الترتيب ليرجع الى الشكل الاول ثم يعكس الترتيب فتبين  
 تكون مقدمات بعد تبين ان احدهما بالآخر في ينتج في الترتيب  
 الا فكل في الترتيب المطلوب والشكل الاول في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 كبرها احدهما في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 كبرها في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الشكل الاول ولو لم يتبين الكلام ههنا لاهل المصنف والمحتج في هذا الفرضين في  
 الشكل الرابع في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 بعيد عن الطبع فلا شك ان يتبع الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الاختلافات في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الاولى في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 عشر في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 ستة وادعون في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الرابع مع الكبر في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 وانما في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في  
 السوال في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في هذا الفرضين في

من الصغرى في اثباتين مع الكبريات التامة المتكافئة المتساوية في  
 السابع اثنا عشر وعشرون حاصل من ضرب الكبريتين  
 اثنا عشر مع الصغريات العقلية الاحدى عشر والنتيجة في الفري  
 الاولى على الصغرى ان صدق الدوام والفروقة على الصغرى  
 وان كان القياس كبريات التامة المتكافئة المتساوية وان لم يكن  
 لكسفا النتيجة مطلقا في الفري الثالثة دائرات  
 كانت احدى مقدمتيه او دائرتا او انعكاس الصغرى  
 وفي الرابع والاثنا عشر ان كانت الكبرى  
 ضرورية او دائرية او انعكاس الصغرى محذوف فاعني  
 ولما كانت الفري السادسة والسابع والاثنا عشر  
 مرتبة في الشكل الثاني والثالث والاول  
 نتايجها كما نتايج تلك الاشكال الثلاثة بعضها في الاولى  
 وبعضها في الثانية فيكون النتيجة في السادس كما في  
 الشكل الثاني بعد عكس الصغرى في السابع كما في  
 الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن عكس  
 النتيجة بعد عكس الترتيب كما في الحجة النظرية في الثانية

في الحجة

وهي اجابا للمقدمات مع كبرى الصغرى او اختلافا مع كبرى  
 حديها واختلافا مع كبرى هينها التحصيل واسقط الاستطاعة  
 في الاشكال الثانية وختم تلك الاستطاعة فيقول ان الصغرى  
 المتصورة هي هينها اربع سنين عشرها صلبة من ضرب الصغرى  
 الاربع في الكبريات الاربع وضرب الناحية بحسب المشتري  
 المذكور في الثانية اربع سنين اسفوار بعد اربع سنين اسفوار  
 السابعة وضربها باعتبار عقم الموجبين مع جزئها الصغرى والاولى  
 بعقم المختلفين في اثنا عشر سنين فبعد اسقاط الثانية يبقى ثمانية كما  
 هو غير خفي عند التي في قوله ولو قدم لفظ موجبة على جزئية  
 كانت اول وجهه الاول في ان في ثمة لفظ موجبة جزئية  
 اشعار الى ان بعض هذه الفري المتكافئة للسلب كلية لان  
 محصل الكل في الفري المذكورة موجب جزئية ان لم يكن  
 في المقدمتين سلب فان كان فيها سلب فتخرج سالبة سواء كانت جزئية  
 او كلية لان النفي هينها لا يغيره لا للقياس مع بقية او لا لقياس فقط كما هو اصل  
 اياها كما ان يتحقق القيم فقوم الشرط مركب من امرين احدهما كذا النتيجة غير موجبة  
 وثانيهما غير جزئية فكونه حاصل للعقل في الفري الثانية نتيجة لقياس بالجزئ ان  
 لم يكن في المقدمتين سلب فان كان فيها سلب فسالبة كلية او جزئية فم  
 الاول من موجبات كليتيه والنتيجة موجبة جزئية كما ان الانسان حيوان وكل حيوان  
 فبعض الحيوان فالنتيجة كما لا يخفى على المجاهر ان يكون الاستدلال من الاكبر الى  
 صغره لا يخلو كما في هذا المثال ان كان الحق هو بعض الحيوان فان كان قوله

ط



الثاني من موصية كلية صفري وهو مية جزئية كبرى والنتيجة موصية  
 جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض لا بعض انسان فبعض  
 لحيوان ليس قوله اقلنا من صفري سالبية كلية وكبرى موصية  
 كلية والنتيجة في هذا الضرب خاصة سالبية كلية كقولنا لا شيء من الا  
 نسان يحجر وكلنا طاق انسان فلا شيء من الحجرة بنا في قوله الرابع عاشر ذلك  
 وهو ان تكون الصفري موصية كلية والكبرى سالبية كلية وكبرى  
 كقولنا كل حجر جسم فبعض الجسم ليس بحجر كالتبع هذا الضرب كلما مع  
 كونه المقدم بيني كلما احتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان فلا  
 شيء من الحجرة افرس با انسان مع الصاد وبعض الحيوان ليس بفرس لاسي  
 من صفري موصية جزئية وكبرى سالبية كلية والنتيجة سالبية جزئية  
 كقولنا اربعة لا اقل من اثنين افعى السبلحجرة كقولنا بعض الحيوان لا بعض  
 فلا شيء من الحجرة حيوان فبعض لا بعض ليس يحجر قوله السادس عشر  
 سالبية جزئية صفري وموصية كلية كبرى والنتيجة سالبية جزئية  
 كاتمة مثلك كقولنا بعض الحيوان ليس بامرئ وسور وكلنا انسان حيوان فبعض  
 لا سود ليس حيوان فكله السابع من موصية كلية صفري خاصة  
 جزئية كبرى والنتيجة سالبية جزئية والاحضار يتم السابع مكن  
 ذلك كانه الرابع الا انه مرجح للتوضيح كقولنا كل انسان حيوان وبعض  
 لا سود ليس با انسان فبعض الحيوان ليس بسود قوله الثامن من سالبية كلية  
 صفري وموصية جزئية كبرى والنتيجة سالبية جزئية وان كان الاخر  
 ان يقال الثاني مكن ذلك الخامس لان الارضاح للتوضيح كقولنا لا شيء من

الانسان

من الانسان يحجر وبعض لا بعض انسان فبعض الحجرة ليس با بعض وان لم  
 ان ترتيب هذه الصفري بلبس باعتبار اننا جعلنا لا فيها بعدد هاء عن  
 الطبع لم يبعد اننا جعلنا بالاعتماد انفسها فاما بد من تقديم الصفري  
 لان من موصية كلية فلا شئ ان ايجاب الكل اشرف الرابع وقد بينا  
 انهم على المولى وان كان الثاني اشرف الرابع من كليتين والكل كاشف  
 لا شرف وان كان الكل سلبا من الجزئية وان كان الجزئية ايجابا بالمشارة  
 الثاني الاول في المقدمتين في اصحاب الاختلافات كاذون اذ قد ثلث  
 لا رتاداه الى الشكل الاول بعكس الترتيب كما ينبغي ثم الرابع كونه  
 اخضر من الحما مبر ولا خضر اشرف ثم اننا درس السابع عشر مع الثامن  
 لا شئنا لهما مع الايجاب للكل دونه وقد مر السادس عشر مع السابع عشر  
 تاداه الى الشكل الثاني دون السابع كونه منته الى الشكل الثاني  
 والثاني اشرف من الثاني لكونه اقرب من اشرف الكل الذي هو  
 الاول فتم قوله فانه نافع فيما سيأتي في الضابط من الدخول و  
 يخرج فلا بد من حفظها واستحفا رها عما اذا كان واحد في خاصه  
 حتى اذا قيل كالصفري في الشكل الاول والثاني والثالث والاربع  
 والثامن من الشكل الرابع وعوه فم ذلك فاذم قوله ليتبع  
 ما يعكس الى ما بينا في المقدمة الاخرى التي في المقدمتين صدق سواء  
 كانت صفري او كبرى كقولنا كل انسان حيوان وكلنا طاق  
 انسان لا يتبع بعض الحيوان نافع ولا الصدق في نفسه وهو لا شيء من  
 الحيوان يتبع طاق ونفع الصفري ونقول كل انسان حيوان

والفرد الاول

لا شيء من الحيوان بناطق بفتح لا شيء من الانسان بناطوق ونعكس  
هذه النتيجة الى قولنا لا شيء من المناطوق بانسان فحوي بناطوق الكوى  
ايضاً كلانا مناطق هك وهك ومننا نقض النتيجة وهو هك فكلون  
النتيجة حق وهو المقص وكقولنا كل جسم حي لا شيء من المناطوق  
يحجب بعض الجسم لبناطوق ولا اصدق نقضه وكل جسم خفي  
مع صغرى لا صلة بفتح بفتح لا شيء من الكوى الكبرى فنقول  
كل جسم حي وكل جسم ناطق فكل جبرناطوق ونعكس الى بعض المناطوق  
عده هو بناطوق الكبرى المفروضة الصدق ايضاً لا شيء من المناطوق  
هك وقارة اخرى نعم الكوى لا اصل بفتح بفتح لا شيء من الكوى  
الصغرى فنقول كل جسم ناطق لا شيء من المناطوق بفتح بفتح لا شيء من الجسم  
يحجب انعكاس الى لا شيء من الجسم وهو بناطوق الصغرى او الكوى  
قد ندره قوله قال المنصير جبرناطوق السادس وهو سهو كما اذا قلنا  
بعض الحيوان ليس بابيض وكل انسان حيوان فبعض لا يبيض لبناطوق  
فانما نقضه كما يدعى انسان لا يقع ان تضم الى صغرى لا اصل  
لانها ان يكون صغرى لعقري لا اصل وكوى لعقري اياها كان لا يخذ  
لانها لا انسان فيها فقدان شرط كلى كبرى في ذلك الاول  
لا ولفقدان ايجاب الصغرى فيه في الثاني وايضاً لا يصح ان  
نضم اليقضى الى كبرى لا اصل لانها ان يجعل صغرى للكبرى او كراه  
لكبرى على التقديرين لا يجد ذلك فنعلم ان يكون منتجاً على التقديرين  
نتيجة انعكاس الى بناطوق الصغرى حسب المفهوم لان بعض الحيوان

لا ينافي بعض الحيوان ليس بايقض لاختلاف المواد وهذا سيمكان ذلك  
وان كانا ينافيان في المعنى يجب التعميم الا انه ينافي حاجب المعنى  
المعبر به هنا في نتيجة القياس مع العبرتين كلا بعض حيوان ينكس  
لـ بعض حيوان ابيض وهو ذلك ينافي بعض حيوان ليس بايقض  
المواد لان المراد ببعض حيوان ليس ابيض هو الحيوان وبعض حيوان  
ابيض بلان يكون نقيضاً ايضاً واما ان لا يصحح ان يكون المراد  
واحدة المعنى والنتيجة ينافي المعنى حق فاذن قد عدم عريان  
هذا الدليل في الضرب السادس للنتيجة السالبة لحيث بان المعنى  
للمادة من قسم فليس نتيجة لاصل الالوهية كلية كالنقيض  
فينعكس الى الوجودية للوجود وهذا ينافي الدالة لحيث بان المعنى صري  
الاسئلة ان اردنا ان مفهوم الموجبة لحيث بان لا ينافي مفهوم السالبة  
لحيث بان فذلك لا يبعدك نفعاً لما ذكرنا من الاتحادات المعرفية العرف  
والتي بان ان اردنا ان معناه واحد بما عجزنا من ان نخلصنا الى اخرى كما  
هو المقيم هيما في اننا لا نختار لادبته انه لو تم ما ذكرنا في هذا الدليل  
في السابع ايضاً ان يكونا وان كانت سالبة فحيث بان نفع الكبرى في الشكل  
الاول لان نفي النتيجة مع صريح اول نتيجة لنتيجة موجبة كلية يمكن  
ان موجبة لحيث بان وهي ومنايئة لكبرى اصل الحق لا دلون يجب  
ان يخرج منه الكفاية ان صغروا سالبة فلديهم لنعززة الشكل  
الاول ويكونا فحيث بان نفعها لكبرى ان هنا ما سمع في هذا المقام على  
الملة نعم حق فخطب الكلام فكله حيث تكون الكبرى موجبة والصغرة



كلية ما عدا الشدة لان هذا الشكل يعكس اليقيني فيكون شكلا  
اولا فيصير صفرا كوي لعلنا الشكل وكوي لا صفري له فلا يفرق الشدة  
الشدة بين النوعين في الشكل الاول لا يتجه انعكاسه الى النتيجة للظن هو لنا  
كلاب ج وكلاب ج فنعقب اذ انعكس اليقيني ان يجعل صفرا كوي  
وكوي صفرا من غير تغيير في نفس الحقيقة فيتم كتاب وكلاب ج فكلاب  
ثم انعكس الى يعقب او هو للظن قوله ان انعكسنا اليقيني الى كوي  
النتيجة لما صلا من الشكل الاول فلا بد من انعكاسها لتجديد اليقيني للظن  
وهذا اذا كانت النتيجة من الشدة فلا بد من انعكاسها او العنيفة لما صلا دون  
بواقع السوال الجزئية فلا يجرى هذا التبدل في الصفري بل ان صفري  
الخامس والسادس في هذا الصنف الكوي وفيه الشكل الاول وكوي  
الصفري الرابع والسابع سالتكلا يقع صفري فوله عاكس للصفري بل يعقب  
انفسها احال كويها في موضعها فلا كان عكس اليقيني في ذلك لا يمكن  
الصفري يجعل موضعها غير انتمائها الى موضع الكوي وعكس الكوي  
يجعل موضعها محو لها وموضعها محو لها فيكون كما يمازى في الشكل  
الاول لا يحتاج الى انعكاس النتيجة وذلك لا يجرى لانها يكون الصفري  
موجبة فبعد انعكاس صفري في الشكل الاول تكون الكوي سالبة كلية  
لانعكاسها انفسها لصفري الكوي في الشكل الاول وهو الصفري الرابع  
وبالحال سر كونها كوي جسم كل اثنين من الناطقين فنعقب الجسم ليس بنا طرقتي  
المقدتان بنفسها صوته هكذا بعض الجسم كوي لا شيء في الجسم بنا طرقتي الجسم  
ليس بنا طرقتي وهو للظن وكذا لما صلا لا يجرى في صفري لا يقع شرط

الاستنتاج

لا يحتاج لمعادلة في الشكل الاول والثاني والثالث والاربع والاربعون كوي  
لا شيء في صفري كوي اذ لا شيء في صفري كوي لا صفري لا صفري ما لها  
ليرد الى الشكل الثاني فقولنا لا شيء في صفري كوي لا صفري ما لها  
وهذا اليقيني لا يجرى في الاولين لعدم مخالفة الصفري والكوي في اليقيني  
في الامر بل عدم صلاحية كوي في الكوي في الشكل الثاني قوله هذا لا يجرى  
لازم في الاولين فغدا الشكل يريد ان الطرقتي لا يفر وهو كوي الصفري او كوي  
الكوي كلية لازم للاولين وها كوي الصفري موجبة وانعكاسها سالبة الكوي  
لان للصفري ثباتا موجبا فغدا كوي الصفري كلية كوي لا يجرى في الصفري  
وكليته الصفري وان كانتا مختلفتين فلا بد من كليتها صفريها كوي لا يجرى في كوي  
الصفري موجبة كلية او سالبة فلا بد من كون الكوي موجبة كلية على تقدير الثاني فتكون  
الكوي موجبة قاطبة لانعكاسها في الصفري في صفريها لا يفر وهو كوي الكوي  
فما لم يفر في ذلك كوي الصفري الاولين كوي لا صفري كوي ب وكلاب ج فنعقبها  
فتنعقب الكوي على بعض اخص قول كوي ب ونعقب اذ نعقب ا من الشكل الثالث  
وهو للظن وكذا لا يجرى في الصفري في الصفري من الناطق لان صفري الشكل  
الثالث لا يكون سالبة قوله فتمثل اموال الصفري السابقة حتما في الصفري  
وفعلتها كلية الكوي في الشكل الاول والاول للصفري كوي كلية الكوي مع كوي  
الصفري او انعكاسها سالبة الكوي فيكون الممكنة مع الصفري او كوي صفري  
في الشكل الثاني لا يجرى الصفري فنعقبها من كلية احد هما في الشكل الثالث

واجبا بالمقدّم مع كونه الصغر او اختلا فجامع كونه احدهما في  
 الرابع وانا وضع المنه هذه الضابطه الشرقيه والقاعده اللطيفه  
 روبا الاضمار وقت جعله لا يقطع قوله على سبيل منع الخلو هذا اشار  
 الى التوريده بالثاني وكان التوريده بالثاني فانه ايق على سبيل منع الخلو كما  
 لا يخفى قوله بان جعل الاوسط والخيصه من الملا تاتين الشيء وذلك ثبت  
 بالحل في الاخر في جعل الاوسط ايجا با على الاصغر بالفعل كان صغر الشك  
 الا في الثاني جعل الاوسط فيهما محمول على الاصغر فيخرج فيه جميع الصغرى كما يشتهر  
 لدوين جعل الاخر في الاوسط ايجا با بالفعل فانه يصدق ملا تاتين في  
 هذه ماده كان جميع صغرى الشك الثاني فان الاصغر فيها محمول على الاوسط  
 فيخرج فيه جميع الصغرى بالسنه وكان صغرى اربعة من رتب الشك  
 الرابع وفي الصغرى الاول والثاني والثالث والرابع فان الاصغر فيها محمول  
 على الاوسط ايجا با قوله فان السبيل للحل بغيره بالمفعوله ايجا بان  
 للحل حقيقة هو ايجا بوجوه من سبيل السبيل للحل ولا تاتين ولا انفصال  
 بهذه الاساسي تبيينها بالموجبات في الاطران كاذونا فيكون للحل محمول  
 في ايجا ببقا ما فعله فالقبحه الاولان قد مر بها تحت كلا شقي التوريده  
 الثاني واعلم ان ههنا توريدها من احداهما قوله اما من صغرى موضوعه الاوسط  
 واما من صغرى موضوعه الاكبر ومن غرضه على التوريده الى التوريده  
 للمنازه ونهايتها هو توريده الاول وهو مع ملا تاتين الاصغر بالفعل ادخله

شكلا

على الاكبر بالثاني الاول من التوريده الاولين آخر هو التوريده بالثاني فالنفي الاول الثاني  
 من الشك الرابع مندرجان تحت كل شقي التوريده بالثاني اما دخولها في الشق  
 الاول من التوريده بالثاني للتوريده الاول فقامه وتدخلها في الشق الثاني من توريده  
 الخشخاش في الشق الاول من توريده بالمعنى الثاني الاول من توريده الاول حيثما هو اما  
 بان جعل الاوسط في الاوسط ايجا با بالفعل ودلله موضع ومن جعلها في الشق  
 الاول والثاني من الشك الرابع واما دخولها في الشق الثاني من التوريده الثاني  
 في الشك الرابع ومن جعلها في الشق الثاني من التوريده الثاني تحت كلا شقي التوريده  
 الثاني والثاني بالثاني ايم كالاول على سبيل منع الخلو خلاف توريده الخشخاش  
 في التوريده بالثاني فانه على سبيل منع الجمع فكم حتى لا يشبه عليه كما في وقوع  
 عليه للمقال قوله لم يقبل الاكبر حتى يكون عطف على قوله الاكبر بان يكون  
 التقدير ووجه ملا تاتين لا يكونان بهذا الطريق يحصل المرام مع مجازة  
 الكلام فتكون حق النعاليه اشار الى القول الى عدمه كما في عدم العلم  
 ويدل على عدم الاخصيه ايم الاطويله كاهو للسطوره قوله او جعله على الاكبر  
 فليجوز كون النيات من الاكبر حاصل الكلام انه لو كان الاول الاكبر عطف على الاصغر  
 يلزم ان يكون القيا من المنه على ههنا الشك الاول من صغرى كونه مع  
 صغرى ضابطه كونه متجا مع انه ملا والمفروض ان الملا تاتين في الشك الوضع  
 والحال كانه قد مر في قوله بان جعل الاوسط ايجا با على الاصغر بالفعل اما  
 بان جعل الاوسط على الاوسط ايجا با بالفعل فان الاوسط في تلك الصور





مخصوصة بالشكل الثاني لا تجد في غيره وإنما  
 اوضح ذلك لغيره عليه قوله في لا بد من اننا جده من  
 شرط ثالث لما ذكرنا من ان تلك العلامة مخصوصة  
 بالشكل الثاني دون الضرب لاربعة اشكال الرابع  
 قوله وهو منافاة وصف لا وسط المحول الى وصف الاكبر  
 الموضوع الا انما اعتبر وصف الاكبر الموضوع مع ان الملا دبالا  
 للموضوع هو الذات دون وصفه كما ذكرنا في صدرها بالفقهاء  
 لئلا يلزم عدم محتمل اعتبار تلك المناهات في  
 اختلاط الممكنة الموجبة الضعيفة مع المشروطة العامة  
 التامة الكبرى فلا يتأتى المناهات بين امكان  
 الايجاب بحسب الثالث وكون سلبية ضروريا  
 بحسب الوصف وقد  
 عرفنا ان ذلك لا  
 اختلاط منتج في الشكل  
 الثاني

مسألة اذا قلنا  
 كل انسان ساكن

الامور

الاصابع بالامكان العام ولا شيء من الكاتب بساكنة الاصابع  
 بالضرورة ما دام كاتبان اعتبرنا منافاة نسبة وصف ساكن  
 الاصابع الى ذات الاكبر الموضوع اعني زيد وعمرى وبكرى والملا  
 وغيرهم من الاقارب والمصاديق لنسبة وصف الساكن الذي هو  
 ساكن الاصابع الى ذات الانسان لم يكن فيه منافاة ضرورة  
 ان يكون الانسان ساكن الاصابع وغير وقت الكتابة فان  
 اعتبرنا منافات نسبة وصف ساكن الاصابع الى وصف الكتابة  
 اعني الكتابة لنسبة وصف الساكن الى ذات الانسان كان فيه  
 منافاة ضرورة منافاة وصف ساكن الاصابع لوصف الكتابة  
 في وقت الكتابة بان يكون مصاديق الانسان وزوانه ساكنة  
 الاصابع فاقوات كونها كتابة كما لا يخفى يعني لا بد ان  
 يكون اليمين المدكود بان لا يصفى لانه ان تكون النسبة ان اللد  
 كونهما اللتان هما كالتان في الضعيف والكبرى في مكيفتين بكيفية  
 بان تكون النسبة في الضعيف مثلا او في الكبرى في فعلية مختلفة  
 في الكيف او تكون النسبة في الاولى ضرورة وفي الاخرى في  
 بحيث يمنع اجتماع هاتين النسبتين الثانية في القدرتين في الصدق  
 لو لم يطرأ ما بالنسبة في زمانان فقد موضوعهما وجموعهما سوو  
 كان ذلك في الضعيف والكبرى كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 ولا شيء من الحجر حيوان ولما يفتح لا شيء من الانسان حجر بالضرورة  
 ولا شك ان النسبتين مكيفتان بكيفية بحيث يمنع اجتماعهما



فما صدق لو اختلفا فاما انما يقال كان انسان حيوان بالضرورة  
ولا شئ من الانسان حيوان بالذم ولا شئ من الحيوان  
انما وكل حيوان بالضرورة فان ضرورة الوجود واجب ورواها  
لسبب متناهيان تنافيا ظاهرا وكذا دواء السلب ضرورة الوجود  
بحاج متناهيان وليس فلان المتناجات باعتبار الكيف لا تنفصلا  
مادة كون الصغرى مشروطة خاصة والكبرى مشروطة  
القديمين في الكيف لان ضرورة الوجود بحاج بوصف لا  
ولما ليس متناهيان ضرورة السلب في وقت معين لان انما اذ  
لعل ذلك الوقت في اوقات الوصف العنوي فتكون المتناجات  
ناشئة من الجهل لا الكيف وسيجي زيادة توضيح ان شاء الله  
هذه المتناجات الاشارة الى التحقق كون المتناجات يلحق الى الشطين بكونه  
عنها وتوجب ان هذه المتناجات كبرى مع الشطين وجودا وعدما  
بمعنى ان وجود المتناجات المذكور في الشطين لان وجود الشطين  
المذكور بين في الشكل الثاني وقد عدم بان عدمها اي كمال تحقق  
الشطين تحققت المتناجات وكل انتفاء انتفى ولم يتحقق ثم ان  
هاتين المقدمتين وبين الملازمة بينهما كمال واحد منهما بما ذكرنا فكذلك  
الحال بين المتناجات والانتاج يعني كمالا تحققت المتناجات تحققت الشطين  
من حيث انها احدى معهما عند ما بان يكون عدمها لازما لعدمها  
فيكون وجودها لازما لوجودها وهو معنى قولنا كمالا تحققت المتناجات  
تحقق الشطين تحققت الانتاج فينتج الشكل الاول كمالا

تحقق

تحقق الانتاج اما الكبرى في ظاهرها واما الصغرى فملازمة  
المتناجات مع الشطين وجودا ومعنى وجودها لازم لوجودها  
فيلزم من ذلك ان عدمها لازم لعدمها وهو المعنى لقولنا  
كل انتفى المتناجات انتفى الشطين وكل انتفى الشطين انتفى  
الانتاج فكل انتفى المتناجات انتفى الانتاج اما الكبرى في  
الصغرى واما الصغرى فملازمة المتناجات مع الشطين عند ما  
وهو المعنى في قولنا كمالا انتفى المتناجات انتفى الشطين فاذا كان  
الانتاج ضرورة مع المتناجات وجودا وعدمه صحيح المطلق اسم الشطين عليها  
وجعلنا اليها الى الشطين وكتابة عندها فيعلم ما ذكرنا بان قولنا  
فيتحققها يتحقق الانتاج متفرع على روبرا المتناجات مع الشطين  
عدمها وتولد بانتفاءها انتفى على روبرا معها وجودا على ترتيب  
اللف والنشأ الغير المرتب كما لا يخفى وقولنا مع من شرط الشكل  
الثاني بحجة اشارة الى الشطين المذكورين فيه بحجة  
وهما صدق للدوام على الصغرى او انكسار السالبة الكبرى  
وكذلك المكنة مع الصغرى او مع كبرى مشروطة وذلك ظهر  
قولا فالأدلة او كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام  
والنفصل ان الصغرى اما موجبة او سالبة وعلى الاول  
فالكبرى ان كانت صغرى او رتبة او رتبة مشروطة عامة او خاصة  
او صغرى عامة او خاصة فالمتناجات المذكورة متحققة بالذات  
الذات ذكره المحتج لان الوصف لا كبرى على مستبد السلب

الوسطا لا يجعل توهم ان تكون مستند بما ثبت في الوسط  
كما انه معلوم من ذلك ان يكون بالفعل في وسط بين وصفه بالفعل  
فتم الدليل المذكور وانما اذا كانت الكبرى غيرهما كما اذا كانت  
الوقتية او احد المتشككين او احد الوجوديين او المطلقة  
الحامة فاستلزم الشك في تحقق المناقاة في غاية الخفاء لعدم  
جريان الدليل المذكور فيها لاحتمال ان يكون وصفه لا كبرى  
مستند بما ثبت في الوسط وان كان الاوسط معلوما بل في ذلك  
الاكبر باحد المجاهات المذكورة لعدم التنافس بينهما فالأول لا وسط  
معلوم عن الوصف المعنوي بالفعل كما ان معلوما عن الذات بالفعل فلا يتم الدليل  
كاستيفاء مقتضى الاستدلال فيقول له وان كان معلوما عن ذلك لا كبرى وفي الثانية  
الاولى تكون الصغرى سائبة المناقاة فيتحقق مع وجود الشك في ان كانت الكبرى  
من الدائم او إحدى الوصفية لا بد من ما ذكره لم يرد ان الصغرى هي  
ان تكون نسبة وصف لا وسط لا في الصغرى بل في الوسط لا في ان تكون  
نسبة وصف لا وسط لا وصلا لا كبرى في فعلية بل في زمان المطلقة لا العلم من  
ذلك الكبرى والمطلقة العائمة تدل على ان الاوسط لذلك كبرى بالفعل وان كان  
تأنيلا ذلك لا كبرى وصف لا كبرى مستند بما ثبت في كبرى في المفروض ان الاوسط  
ثابتا لوصف بالفعل قطعا وهو ثم وان تحقق المناقاة في بين الشك وبين الشك  
لزم المناقاة بين وبين الاخص بالفروق واما اذا كانت الكبرى إحدى الوصفية  
او المتشككية او الوجودية في المطلقة العائمة فلا يصح ان يقال ان  
وصف لا كبرى مستند بما ثبت في الاوسط ولا وسط ثابتا لذلك كبرى باحد المجاهات

مستند

السطورة لعدم التناهي بينهما ولا يكون الا وسط ثابتا لوصف لا  
كبرى بالفعل فلا يتم الدليل كما مر في السالبة فتدبر قوله ولا يشك  
انه صحيح تكون نسبة وصف لا وسط الى ذلك الاخصر ولتأمل ذلك  
ففي الجاهات المذكورة كما في ذلك متحركا دائما لا شئ من الاكبر  
متحركا بالفعل فيخرج لا شئ من الفلك با انسان دائما فلا يشك  
في انه بنظره نسبة وصف لا وسطا عن المتحرك الى ذلك الاخصر  
اعني الفلك النسبة وصف لا وسط الى ذلك الاكبر في الكبرى  
اعني نسبة وصف المتحرك الى وصف الانسان لان الاوسط اذا  
كان ثابتا لذلك الاخصر بالذات ومسلو ما عن وصفه لا كبرى  
بالفعل كانت النسبة في كيفيتين بكيفيتين يتمتع اجتماعهما  
في الصدق للمتحرك فلهما بان يقال في المثال المفروض ان  
متحرك دائما لا شئ من الفلك متحركا بالفعل ولا في الاكبر  
انسان متحركا بالفعل وكل انسان متحرك دائما عند التحاور  
الموضوع والمحمول في الصغرى والكبرى لان روعم الايجاب  
لازم ففرضية فعلية السلب في المقابل وكذا العكس  
الاولى في هذا المثال المذكور ان نسبة وصف لا وسط الى  
ذلك الاخصر في الصغرى بدوهم الايجاب تناه في النسبة  
وصف لا وسط الى وصفه لا كبرى في الكبرى في فعلية السلب  
ودوهم الايجاب وفعلية السلب متناقضان بالصغرى متحركة  
بدوهم الايجاب مثلا والتقدير يقول مثلا اشارة الى انه



يمكن ان يفرض تلك النسبة اعز نسبة وصف الاوسط الى ذن  
 الاصغر بدوم السلب وان تفرض النسبة الاخر اعز نسبة  
 وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلت الايجاب ولما كان احتمال  
 ايجاب الكبر بعد فرض ايجاب الاصغر فمقتضا لا اشتراط اختلاف  
 القدرين في الكيف في الشكل التفاضلي لفظا المتساوية في قول  
 بفعلت السلب مثلا كما لا يخفى قوله واذا كان مسلوبا عن  
 الاكبر بالفعال الاصل دفع عما سبق من ان المعنى منافات وصف  
 الاوسط لوصف الاكبر لا وصف الاوسط لذلك الاكبر وما يلزم  
 من تقرير ابعثه للتأثير الغير المقصود ومن الاول الطم ايجاب  
 الخفية وبان الاوسط المحل اذا كان مسلوبا عن ذن كان مسلوبا  
 عن وصفه بالفعال قطعا لان انتفاء الشيء عن ذن الشيء يستلزم  
 انتفاء عن وصفه ضرورة وجوب الوصف بوجوده ضرورة حيث  
 انه موصوفه فان لم يكن اذا كانت متعينة عن ذن الانسان  
 تكون مسلوبا عن وصف الانسان كما لا يخفى وتجب له  
 يقتضي بسط الكلام فنقول سلب المحل عن ذن الموضوع بالفعال  
 في الكبر انما يستلزم سلبه عن نفسه ان كان الوصف العنوني  
 لا في الذات ومفارقة مستلزم لقب المحل للموضوع لما لو لا  
 فلان كما نسب قولنا لا يشبه من الانسان بكتاب بالفعال مسلوبا  
 عن ذن الانسان واقعا انما لا فلان الفاعل في قولنا لا يشبه  
 من المحل ايضا كمن مسلوبا عن ذن المحل ومفارقة مسلوبا عن وصفه

لكون

لكون الوصف اعز المحل عن غيره مقارنا عن مستلزم لقب المحل  
 للموضوع فالاستلزام مستلزم بل بدفع ان عدمه ثابت فان  
 لم يفرض قولنا لا يشبه من الكاتبة بمفارقة بالفعال مسلوبا عن  
 ذن الكاتبة في بعض الاوقات وهو في بعض وقتها كاتبة وليس  
 التحريك مسلوبا عن وصف الكاتبة بالفعال بل ثابت له دائما  
 فتتحقق كاتبة بمفارقة التحريك قطعا واقعا يقال من ان المحل  
 ان سلب عن ذن الموضوع بالفعال فقد سلب عن وصفه بالفعال  
 وان كان الوصف عنهما مقارنا مستلزم لقب المحل انما يسلب  
 عن ذن الموضوع عن وقت عدم الوصف العنوني والوصف العنوني  
 والوصف في وقت عدمه يسلب عن جميع الاشياء وجب نفسه فليس  
 عن وقت عدم الوصف للمحل الذي كان ذلك الوصف مستلزمه  
 ولا يتنافى هذا الاستدلال ان اخذ الموضوع للاختلاف الموضوع  
 عن وحدة الموضوع شرطه امتناع صدق المتنافيين فظهر ان  
 المحل ان كان مسلوبا عن ذن الموضوع بالفعال يكون مسلوبا عن  
 وصفه بالفعال التفاضلي وبان هذا القول لا يجحد بل يقع في  
 هذا المقام بل يقع بخلاف ما انت فيه لان سلب المحل عن الموضوع  
 موضوع المعلوم بالفعال لا يكون منافي للموضوع الايجاب مادام  
 الذات كما عرفت فلا تكون نسبة وصفه لا مطلقا وصفه الاكبر  
 لعدم وهي السلب بالفعال عن ثانيا النسبة وصفه لاوسط  
 الى ذن الاصغر وهذه الايجاب الدائم فلا تكون المناقاة او ترجح

مع الشراطين وحول وهو خلاف ما انت عليه فان قيل ان الموضوع  
خارج عن النسبة وفيها كمال الجهر والمقصود من ان النسبة ان  
تكونا مكيفة بكمية في حيث يتسع اجتماعها في الصدق  
للموضوع في الحقيقة قال الفاضل المحقق والنسبة في الصدق  
المفروضة تكون كذا لان نسبة الاصل الى المضاف لا تتغير مع النسبة  
الاجتماعية الكيفية بكمية الدوام ونسبة الاصل الى الموضوع لا يكون  
وهي النسبة السلبية الكيفية بكمية الفعلية لا يمكن اجتماعها  
انما كان طرفا وحده قلنا ان النسبة السلبية الكيفية بالكمية  
الفعلية انما تكون الاضافة لا التجانب الذي ان كان معنى انه  
لفعلية احد اربعة الوجود كما هو المتعارف واما ان كان اربعة احد  
العدم فاما لا يخفى والنسبة السلبية ههنا مكيفة بالفعل  
بمعنى احد اربعة العدم فلا يكون فينا في التجانب الذي  
يخفى بغيره لا يجانبه فوات الوجود وانما شرطه في اقرضا  
فلا يكون في صورته المفروضة نسبة وصفه لا في طرفي النسبة  
الاخرى منافية لنسبة الموضوع لا يكون في ذلك في ذلك  
المقصود ما قلنا ان هذا الحكم انما يستلزم سلسلة الجواهر  
عن وصفها بالفعل من خواص السالبة المطلقة التي وقعت كبرى  
للكمال التام فلا يكون المثال الذي هو المطلق نقضا علينا ولنا  
دليل عليه وهو ان فعلية السلب لا في ذات الاكبر وهم  
لا في ذات الوصف ولا في ذات الدوام لا في مروج باني اذا اخذنا قضية

اخر

اخر وهي قولنا كمال تلك في ذلك المثال المذكور بان يجعل هذا  
القضية صغرى الكبرى القضية المفروضة بان يقال كمال في ذلك  
وتماما لا في من الكمال يتحرك بالفعل حصل شيئا ثان كبرى  
سالبة مطلقة عامة لكيت له هذه الخاصة لا بد ان هذا  
الحكم يحتاج من وجهين احدهما ذكره في المثال السلب من  
الشكل في شي في هذا من الشكل التام لعدم التحرك في الاصل  
لا ان المثال بان يتحرك في الصغرى المتحرك المطلق وفي الكبرى  
هو تحرك الاصل في هذا فان بالاملاق والتقدير وهو خلاف  
ما تقر به عندنا وفي جهة الاخر ان الخاصة قد تكون غير شاملة  
بالحق خاصة له وذلك الحكم وان كان من خواص السالبة المطلقة  
التي وقعت كبرى في الشكل التام لكونه خاصة بغيره من مائة فاور في المثال  
لا يضرنا لاننا نقول في المثال الباقي في الكبرى يتحرك في المثال  
حتى يلزم عدم تكرر الاصل فيكون الصغرى كاذبة بل المراد معنى  
عدم منه كمال الصغرى فكما قلنا في ذلك يتحرك مطلقا لا في من  
الكاتب يتحرك مطلقا وان كان المتبادر الى اللبس وهو يتحرك في المثال  
كما يشعر به الوصف العيني وعلى هذا فيكون مكررا في المثال  
فيكون المثال المذكور شكلا في انما صادق للخاصة مع ان صدق  
لقد مات في نفس الاصل السلب مع كماله لقبيل كماله ولما قلنا ان  
هذا الحكم خاصة بغيره شاملة في جهة وجهين احدهما ان يكون



هذا الحكم اى استلزم ليس كليا بل جزئيا وهذا غير مخصوص بالطلبة  
للمطابقة الكبرى الشكك الثاني ان باوجوده في هذا المقام لا ينافى ما ادعت  
او كما ان هذا الحكم خاصته السالبة المطابقة الكبرى والوجه الاول  
كون هذا الحكم خاصته غير متعلق بالاصل بل متعلق في هذا المقام  
بأن يتبين ان دعوات في اليمين فانه اذا ثبت ثبات ان المناقاة المذكورة  
في المتن ذكر مع الشرح ان المذكورين في هذا الحكم المذكورين في المتن  
وجدنا شرط المذكورين في تحقق المناقاة ولا انقضى هذا الاحتياط  
فتعريف السالبة المطابقة الكبرى بالشكك الثاني المستبعد في الشرطين المذكورين  
في بعض النسخ فلم يكون حتى نسبة وصفه الى شرط الادلة لا يصح مضافه  
لنسبته الى وصفه الا ان باوجوده في المقام المذكورين في المتن  
مع الله شكل ان جميع الشرطتين فليكن كل واحد من الشرطتين المذكورين  
تحقق المناقاة لا ينافى مع الشرطتين من انهما في هذا المقام ان هذا الحكم  
من خواص السالبة المطابقة الكبرى لهذا الحكم فاجابة ان هذا خاصته  
لها وبقية عليه دليل صحيح والوجه في حطوطنا انهما اما ما ورد في المتن  
فقال من وجوه اما الاول فانه لا يمتنع للدلالة على ان هذا الحكم  
ثابت للسالبة المطابقة الكبرى لثبوتها لاصل الحجة الكبرى في هذا الحكم  
اليمين بان يقال ان في هذا الحكم عن ذلك الموضوع لانه له وحي  
لا ينافى لو صفوا في الاثر لازم وقد عرفت ان هذا الحكم  
خواص السالبة المطابقة الكبرى لهذا الحكم واما الثاني فلان لزوم

فعلية السلب لا يكون مع عدم فعلية السلب الذات الاكبر  
ولكن ليس بمفصل فهو المقام واما الثالث فعدم انطباق اللاب  
على المدعى فان غايته ما يلزم منه ان فعلية سلب لا يكون طرعا  
الاكبر لا يرد لوصفها المدعى في فعلية سلب لا يكون طرعا  
الاكبر لان فعلية سلب لا يكون طرعا في الاكبر وهو غير لازم  
من اللاب لان الفعلية ان كانت جهة كانت كصفة لب المحقق  
للا موضوع كطرفة الزاوية ففعلية السلب لا ينافي ذلك  
الاكبر فهو ان يوزن فعلية سلب لا يكون طرعا في الاكبر لا ينافي  
لها ايضا بالمقدرة الاخرى التي احدى اركان فعلية سلب  
ان طرعا في الاكبر لوصفها فانها ان لا ينافي لازم لا يرد بمحصل  
ان فعلية الاكبر طرعا في الاكبر لوصفها فلا يكون الدليل  
وذلك المانع كما لا يخفى فلهذا لا يخاف في المناقشات بين دوام  
لاب وفعلية السلب لما عرفت ان انقضاء ايجاب اللاب مهرب  
للدوام بل في فعلية الطرف المقابل في رفع دوام ايجاب بل في فعلية  
السلب مهرب دوام السلب بل في فعلية الايجاب ولا يمكن  
ان التمس في هذا امتنانا في طعنا لان احدى اركان دوام الايجاب  
والمقتضى ان التمس في كمال الصغرى واخرى في كمال  
السلب كما في الكبرى قوله وان تحققت المنات  
بين الشيء وبين لا يمتنع يعني ان تحققت المنات

بين الدوم الذي هو الصغرى والمادة المفردة المفروضة  
 وبين اعم القضايا التي هي غير التكوين اعز المطلقة العامة  
 لغير المناقاة بين الدوم وبين اخص القضايا  
 الباقية بالضرورة لان مناقات الاعم مناقات  
 للاخص من غير عكس الا ترى ان كل ما  
 كان مناقياً للحيون من المناقاة والمجارات  
 كان مناقياً للانسان بالضرورة من دون عكس  
 فان الخجل والمغال والمجل كانت مناقية للانسان  
 مع كونها افراناً محبوساً غير مناقية له وتبرؤ كذلك اذا  
 كانت الكبرى مما انعكس سالبها عطف على  
 قبله والمخاطبة وكذا وجد الشيطان المذكور ان تحققت  
 المناقاة المذكورة فلا بد ان كانت الكبرى من القضايا  
 ليست المنعكسة السالبة والصغرى ايجابية  
 قضية كانت من الوجهات الممكنة فالت  
 لها حكماً على حد فلفرض ان الصغرى مطلقة ممتنعها

م

اعم القضايا بالباقية وانما تحققت المناقاة بين النسخ والاعم لان المناقاة بين  
 النسخ وبين الاخص بالضرورة بحيث ما السلفه اوضح تكن في وصف  
 الاوسط اي هي كانت الكبرى مما انعكس سالبها الصغرى ايجابية  
 من الوجهات الممكنة تكن في نفسه وصف الاوسط له وصف الكبرى بضرورة  
 الايجاب مثلاً او واما مناقات الاعم والمنعكسة السالبة والاعم مطلقة  
 الاخص منها من القضايا بالباقية غير الممكنة ولا خلاف في مناقات نسبت وصف  
 الاوسط الى وصف الكبرى بضرورة الايجاب واما مناقات نسبت وصف الاوسط  
 الى مناقات الاخص فيعكس السلب وبذلك السلب او عدمه واما مناقات نسبت  
 الوصف او محو ذلك كقولنا الاشياء من الجحيم بانه بالفعول وكل اشياء حزين في  
 او انما لا شك انه لو تحققت هاتين النسبتين لم يتبين في الوصف فيهما النسبة  
 في الوصف ما نسبت وصف الوصف الى مناقات الجحيم في النسبة وصف الوصف الى مناقات  
 الاخر من مناقات مناقات الاوسط في نفسه وصف الاوسط الى مناقات الاخص في الوصف  
 بفعول السلب في الجحيم وصف الاوسط الى مناقات الكبرى بضرورة الايجاب او دون ذلك  
 ويكون النسبة متفعل في الجحيم في الوصف في نفسه من الجحيم الى مناقات  
 احد لا يربى بل الشطوطي المذكور في الشكل الثاني بوجه الجحيم من مناقات النسبة بين  
 مناقاتهما تحقق الاستلزام وكذا ان كانت الصغرى ممكنة سلباً كانت عامه  
 او خاصه ولا خلاف انما ينعني الى الصغرى او الى العامة وتحتاج الخاصة بغير  
 بما ذكرنا في المطلقة العامة بالنسبة للبرق وهذا هو الوجه في مناقات  
 لها حكماً على حد سيجي اماناً الكبرى المنعكسة والاعم مناقات نسبت  
 وصف الاوسط الى مناقات الاخص بالباقية الايجاب نسبت وصف الاوسط الى





من الخصص بله من الامكان انما هو في قولنا بعض الخصص في الصغر فان  
الذات لا تتغير في الخصص بل هي المعينة لخصص من الذات المتغير عنه  
لكنها في الخصص انما هي عينها وانما هي عينها في الخصص غير لان  
فلا تكون الذات لانها لو وصفت بحرف بناء اليها في ذلك الموضع  
كما لا يخفى ولكن ان كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية فبذلك  
لا يتصور عليك ان الملة بالمائة في جريان الدليل والبرهان في ذلك  
القتيل فان عكسه توضح ان ما من شارة الى ما ذكر من البيان في الصغر  
الممكنة والكبرى على قدره المطلقة وقدره في الدليل المذكور  
فيما من انه يكون نسبة وصف الوسط الى ذات الا صغرى كما  
الانجاء من الا ما من مثل هذا الدليل المذكور هناك يجري  
هناك ايضا بان يقال ان نسبة وصف الوسط الى الوسط الى  
وصف الا كبريا مكان السابك ان نسبة المحي الى الصغر انما هي  
ممكنة للذات والذات ممكنة لوصفها فنسبة المحي الى ممكنة للوصف  
لان الممكن الممكن يكون لان امكان نسبة المحي الى الصغر للوصف  
ويرد على الثاني ما ذكر من عدم جريانه في الصغر بل في الجبروت  
على الاقل ان المقابلة الخارجيه هي هناك كانه فان الغريب  
ممكن لو كبر زيد وهو ممكن في الجبروت فلا بد من هذا فيصير  
بان نقول ان كان وصف الموضوع في الخصص القوية الممكنة كما كانت  
ممكنة للذات كانت ممكنة لوصفها لان خلافها غير ريا وهو غير  
لذاته كما هو المفروض والصغرى في الصغر في الصغر في الجبروت

فليس من ان تكون في ذلك ونسبة المحي الى الصغر في الذات هو كانه في  
كل انما كان بالامكان العام فان نسبة الكبريا كما تكون ممكنة  
لذات الذات كانت ممكنة لوصفها لكون الوصف العيني في ذاته  
والا يجرى ما ذكرناه ويصير محال ولما ان كانت الصغرى في الصغر  
عن ذاتها الترتيبية المذكورة في معنى المحي الى الصغر في نسبة المحي  
لذات ممكنة لوصفها في ذاته فان سلبه في الا صاع في ذاته  
لا يتصور من ان لا يتصور في الا صاع بالامكان بالنظر الى ذات  
ممكن وبالنظر الى وصفها في ذاته ليس ممكنة فان شئنا ان  
ضرورية بالذات استيعابها لغيرها عن الكبريا وكذا ثبت فيكون  
الا صاع في قولنا كل كاتب ملك الا صاع بالامكان بالنظر الى ذات  
وبالنظر الى وصفها العيني ليس ممكنة بالاسباب بالنظر الى ضرورة  
تظهر بان هذا ان القول بان نسبة وصف الوسط الى وصف  
الا كبريا في الكبرى الممكنة للشكل الثاني يكون بالامكان يستلزم القول  
بان الوصف العيني منها لا نهية لذاته سواء كانت الكبرى الممكنة  
المحتملة او سلبية ليس على طولها في محي لعلها الدليل عليه  
ونسبة الخلف فيما ذكرناه في الجبروت كانه ان نسبة وصف الوسط  
الى وصف الا كبريا بالامكان لا يجاب في نسبة وصفها الى ذات الصغر  
بغيره في السلب لوصفها اما في صغرى المشتبهة فظاهر  
كما ذكرناه في مفضل ولا حاجة في الصغر بل في المحي في  
الصغرى لانها في الذات ما دامت موجودة كان في





عن الذات زمانا يستلزم وصف الانفسا وقد يكون من نوع نسبة الى  
الوصف الغرضي لكنه هنا الغرض في الوجه فان الاضافات في قولنا  
الاشياء المنخفضة بعضها في وقت معين لا دائما مستلزمة الذات  
بالضرورة في وقت معين لا دائما وعن وصف الانفسا هنا نجسا  
بالضرورة الزاوية بخارجي هو في المقام نفسه ان تكون نسبة  
الاوسط الى وصف الكبر منافية لنسبة وصف الاوسط الى  
ذات الاوسط فخره يتحقق احد الشرطين المذكورين في تحقيق المتناقضات  
المذكورة فلا يثبت في ذات المتناقض الشرطين عند الايمان بل يثبت  
وصف الكبر في الصورة المفردة غير مفارقة عن ذاتها عن جزمه  
فعند ذلك يتحقق المعنى اذ فعل ذلك الوقت في وقت  
الوصف الغرضي كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما اذا  
كاتبنا لا دائما ولا شئ من الانسا يتحرك الاصابع بالضرورة  
وقت السكون لا ينتج شئ من الكتابة بانفسه لان وقت السكون  
غير اوقات كونه كاتبنا فلا يكون النسبة مكيفتين بكيفيتين  
امتنع اجتماعهما في الصلوات المحذرة فاما ان يعبر عن يقال  
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما اذا كاتبنا لا دائما ولا شئ من  
الكتابة يتحرك الاصابع بالضرورة وقت السكون لعدم المتناقضات بينهما  
لوعلمنا ان لا يتحقق هكذا المتناقضات بينهما لوقال كل انسا متحرك الاصابع  
بالضرورة ما اذا انسا لا دائما ولا شئ من الانسا يتحرك  
الاصابع بالضرورة وقت السكون فلا ينتج القياس لعدم المتناقضات  
بني النسبتين الواقعتين في المقامتين لو اوجد طرفهما فخرهما

لا يخفى

لا يخفى ولذا ترفع المتناقضات بين الخصيتين هما المتوسطة  
الخاصة والوقية فان لا يصدق الصغر بين المتوسطة والثانية  
اخصا لكبرى من القضايا الباقية ولا ترفع المتناقضات بين ما هو ممتنع  
من الشرطية خاصة والوقية صغر متحولات لا ينتج الا من عدمه لا من  
الاعم لان من الاخص من ان لا يلزم من الاخص من كون النسبة لا يلزم  
خص من غير عدمه من ان لا يكون له الا من عدمه لان لا يصدق  
احدا الشرطين المذكورين وهو من غير مستلزم عدم تحقيق المتناقضات المستلزم  
لعدم الاتساع فكذلك ان لا يكون الكبر صغريه او مشروطه بمعنى  
وكذلك لا ينتج القياس ان لا يكون الكبر صغريه لان شرطه الاعادة ولا  
خاصة حقيقة من الصغر ممكنة عامه ايضا فانه كان يخص الكبر  
الزعم والغيرية الخاصة والوقية والمتناقضات بين كونهما كانه وكنه  
الكبر ذاته او غيرية وقية عند كون الصغر ممكنة والمتناقضات بين  
اكانه لا يجاب بعلوم السلب بل ان لا يكون له ذات متحرك الاصابع  
بالمكان ولا شئ من كونه متحرك الاصابع بالزمان فلا ينتج الاشياء  
منه ان لا يكون كونه بالمكان لعدم المتناقضات بين مكانه لا يجاب  
يجازية الاصابع لان كونه بالزمان بعلوم السلب على نحو وقت  
كونه في السكون ما دام الزمان لا يلزم من عدمه واما السلب في  
متان بين مكانه لا يجاب بعلوم السلب على نحو الوقت فلا دائما  
كقولنا كل انسا متحرك الاصابع بالمكان وبالزمان لا شئ من الانسا يتحرك  
ما دامها ما لا دائما فلا ينتج الاشياء من الانسا بذاتها ما دام انسانا





الاسباب مضافا للفردية السليمة بخلاف العلم كقولنا لا شيء الا في العلم بذلك  
دائما او بالامكان وفي العلم عدم التسليم بعينها وعدم المناقاة <sup>كالمط</sup> نسبت وصفه  
انما يكون للوصف لا لغيره اعني ان هذا النسبة وصف لا وسطا لما ذكرنا اننا لا نضع  
افضل الا في العلم بالمناقاة بين علم السبب واما في الاسباب فالتساوي في سببها  
العلمية وان كان دائما مادام ذلك يكتب بالنظر اليها فانه يمكن لعدم استقامتها  
في نفس فعل السبب بجامع امكان الاسباب كما وصفنا ذلك فتم

ولا مناقاة بين امكان الاسباب بضرورة السبب في سبق فيما ذكرنا اننا نثبت  
الوسط لا ذات الا بالامكان لا يستلزم ان يكون نسبة وصفه لا لغيره كما  
الا اذا كانت الوصفية العينية عين ذاتها لغيرتها او لا ذمها فلا بد ان يبقى  
ان وصف الموضوع في الكبرى الممكنة كلف اعرف هذا فاعلم اننا نثبت  
دوران المناقاة المذكورة في المنطق مع الترطين المذكور في هذا الشكل الثاني  
وجودا بعدد ما بالحق الذي ذكره المحقق المحمدي لا يخرج عن اشكال فان  
نسبة الوسط للوصف لا لغيره كلفية في كلفيتها او لا يلزم فالاولى من كونها  
في نفس علمها مستوي بطل دوران المناقاة مع الترطين وجودا فانها لا  
الكبرى احدى اخصي او العاقبة والعقري مطلقا عما تر قبل استحقاق  
احد الترطينين بل في المناقاة المذكورة لان فعلية الاسباب بطلانها في  
ضرورة السبب بوجه الوصف في وقت الوصف او لاجل الوصف مطا ومفيد  
بالاداء الذي هو نسبة الوصف لوسطه ووصف الاكبر كقولنا انما كان سببا لكان  
الاصابع بالالفعل لا شيء من تلكا تسببا لكان الاصابع بالضرورة ما  
مادام كما تبا فان المناقاة بين فعلية الاسباب بضرورة السبب بوجه الوصف

مجرد

لجواز ان يكون الكتاب سببا لاصابع في احدى الازمنة ولا يكون سببا  
الاصابع بالضرورة فوقت الكتاب بتركه لا ينفي وكذا اذا طاعت العقري  
ممكنة والكبرى ضرورة عامة او خاصة فان امكان الاسباب مثلا  
لانها في ضرورة السبب الوصفية اية وصفية كانت من الثلاثة  
المتى هي سبب الوصف او في وقت الوصف او لاجل الوصف كذا  
المثال المذكور فان المناقاة بين امكان الاسباب وضرورة السبب  
سبب الوصف وان المناقاة بين امكان الاسباب وضرورة السبب  
سبب الذات كانتا هدف المثال المطلوب بعدم مناقاة كون  
الكاتب سببا لاصابع بالضرورة فوقت الكتاب والناظر هو ان لا  
يكون نسبة وصفه لوسطه ووصف الاكبر في كبرى هذا الشكل الثاني  
لا يكون من نوع نسبة الذات الاكبر كلفية في كلفيتها بطل دوران  
المناقاة مع الترطين عدم ما ذكرنا والاولى ان يبقى في حل كلام  
المحقق ان مراد المحقق من وصف الاكبر هو ذات كبرى عينية اشياء بان  
الكبرى في الحقيقة المطلقة التي هي الفعالية محل والمرد من المحقق  
كما ذكرنا هو الوصف فيصير ملحقا بلامان لا بد لانتاج الشكل الثاني  
مزان تكون نسبة الوسط لذات الاكبر منافية للثلاث فتنسب له ذات الاكبر  
والمناقاة بين الحق تنفع من وجه وتفر من ارض المناقاة لم تكن وان  
مع الترطين وجودا لانها دائرة معها عما فتك في ضرورة الترطين  
وهذا القدر كاف لاثباته المجهول وكذا كما تر عينا من غير ما قيل  
الترادف كما لا يخفى فتم في هذا المقام فان من من ان الاقدام من











مطلوبنا وهو يضرب ج بال فعل لصدق لاشئ

من ج دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل مع

نظم لهذه المنقطة منقطة اخرى وهكذا وكما

صدق قولنا لاشئ من ج دائما

مع قولنا كل ج ب بالفعل لصدق

لاشئ من ج دائما هذا قياسا لاشئ من ج دائما لولم يصدق

من ج دائما

بعض ج بالفعل لصدق لاشئ من ج دائما لصدق لاشئ  
النتيجة مقدمة من القياس الاستثنائي ونقول لولم يصدق  
بعض ج بالفعل لصدق لاشئ من ج دائما لصدق لاشئ  
باطل فالمقدم مثله فقد انقضى عدم صدق بعض ج بالفعل  
صدق فقد حصل المطالب بطريق الخلف من قياس افتران  
استثنائي وقس على ما اوصلت قياس الخلف في اثبات النتائج  
هكذا لولم يصدق المطالب ولا من التوضيح فنقول لولم  
لولم يثبت المطالب مقدم لثبت تقيضه تالو الجوع صفر  
وكلمة مثبت مقدم وقوله او لم يكونه محولة الفعل  
وموصوفه الكبرية ثبت الجوع تالو الجوع كبر للقياس  
الاقبل في الشرط فنجد استحقاق الحد الاوسط وهو  
ثبت تقيضه من ج لولم يثبت المطالب لثبت الجوع لولم يصدق  
النتيجة لاصل من الافتراض مقدمه شرطية الاستثنائي  
هكذا لولم يثبت المطالب لثبت الجوع لولم يصدق  
وضع المقدم كما قال لولم يثبت الجوع لولم يصدق  
هو تقيض الجوع لولم يثبت الجوع لولم يصدق  
الذي هو التوضيح وتقيضه لولم يثبت الجوع لولم يصدق  
تقيض المقدم اعني لولم يثبت الجوع لولم يصدق  
لوجعل المتيقن متيقنا والخلف متيقنا وقد دخلت فيها  
على المنطق فعمل متيقنا لثرب الخلف على تقدير عدم ثبوت



وثبتت حقيقة كمال الخلق ثم يفتقر بيان الشرطية هذا  
كانت الشرطية نظرية تحتاج الى دليل احق وهو الغالب  
والا فلا يبرهن استثناء واقترانه وبيان الشرطية  
ليس جزءا لهذا القياس فنفسه بل هو امر خارج عنه  
محتاج الى البرهان اثبات مقدماته مقدما انه فيكون  
له ربط تام من وجه ومن هذا يصح ان يقال فتكثر  
القياسات والاقبياس الخلف فنفسه انما يرجع  
الى القياسات المذكورة في قوله فقولهم به من اجل  
امتثالها واقتراانها فيكون انما اذا اقتصرت على  
الخلف في بعض الصور لا اثبات المقدمات الشرطية  
فكثيرا القياسات اخرى فيظهر بطلان قوله من وجه  
الاستشكالية واقتراان السكوت في بعض البينات يفتقر  
طالما انحصارها فاجاب الخلف بان معنى قوله المم ان هذا القدر  
لا بد منه لان لا يبرهن على ذلك كما يتوهم فاقضها اقل  
ما يحصل منه وذلك لا ينافي الاحتياج في بعض الصور  
الاكثر من ذلك وفي قوله فافهم ايها القوة السكونية  
ضعف الجواب على انه اقام القياس وهو الاستدلال  
على حال الخلق على حاله في ثباته وهو القبول المبرهن  
القياسي ومن ثم ما هو هذا القياس كقولنا كل انسان حيوان  
وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فانه استدلال على حاله

اصلا

على حال الانسان بالجمية والثبات الاستقراء وهو الاستدلال  
من حال الجزئيات على حال كليها كقولنا كل حيوان في خلقه كذا  
عند الموضع لان الانسان كذلك والعنسي كذلك والبق كذلك الخ  
فما صدقناه من اقوال الحيوان والثبات التمثيل وهو الاستدلال  
من حال احد الجزئيات المندر تحتها على حال الجزئيات الخ  
التي تحتها لان الجزئيات منسوبة الى بعضها كذا وهو موجود في  
التيث والقواعد الاخرى في المحل لا يفيدان الاطلا لا يفيدان في  
شيئا الاستقراء هو على الاستقراء لغرضه التبع والتبع  
يقا استقرت الكتاب اذا تتبعت مسألة مسألة منه و  
اصطلاحها هو المحل لا يستدل فيها من حال الجزئيات على حال  
كليها كما ذكرنا هو هذا هو المقصود من الاستقراء ولا التبع  
القصص المذكور ان كان ذلك ليس باستقراء لانه قبح  
المحل وقد عرفت ان الجزئيات منسوبة موصلة الى المحل  
القصدي لا لا يخفى ان الاول من هذا القبول وهو التبع  
لغرضه التبع لا التبع الجزئيات لا اثبات حكم سببا لمحصل  
الاول يسمى به مساعدة كمال الخلق ليس على سبيل الاستدلال  
وهو ان لا يكون بين المعنى الاول والثاني مناسبة كتحسين  
فانه الاول موضوع للنظر الصغير ثم جعلها لرجل للاف

فانه اعني بياني المعينين مناسبتا لصلوة المغفلة الى  
الارتكان المخصوصة فتسمية هذا القسم من الحجج بالاستقراء  
لانها حقوله لا يوجب المناسبتا لبياني المعينين فان هذا القسم  
من الحجج لا يحصل اليه بالنتج والاستقراء وقد ير لايكون  
جها جزئيا وذلك لان توصيف الحكم بالحكم لا يغير  
فان الوصف تابع يدل على جمع كما ترى في متبوعه مط  
والاستدلال بتقييد الحكم بالحكم يخرج الحكم الجزئي فيكون  
ذلك القيد مفيدا لكون المطلق في الاستقراء لا يكون  
الاحكام كليها الاجزئيا وهذا ولا يشترط ان الحكم والجزء اي  
على تقدير ان يكون حكمه بطريق الاختلاف والتبويب في بعض المقادير يكون ان الحكم  
من الحكم والجزء لا ذاتيات بل على تقدير جزئيات سواء كان محال على كل واحد او المطلق  
او جزءا وذلك بحسب العلم وان كان في الواقع لا يكون العلم بالاستقراء الا بالاختصاص  
عن التقتيل يتبع اكثر جزئيات انا قال شيخنا ان جزئيات كانه لا يتبع جميع جزئياته  
ليكن استقراء بل قياسا بقدر ما يترفع فيه كقولنا انما ناطق وغير ناطق وكذا ناطق  
حساس وغير ناطق من الحيوان حساس ينتج بدو جزئيات ان ناطق حساس لا ينتج  
وقوع جميع جزئياته وسبق بقوله ان العلم من حيث الاستقراء لا منه فانه لا يستلزم جزئيات

المستعارق  
والمستقر

الموافق على اطلاع كل كذا  
كما التماس هذا والتمنع والتلف لعدم كونه  
مقبولاً في غير التماس العرض ومجرد تركه كذلك لا ينافي النص فان القامح حين  
عظيم كسره فاجاباً على ذلك لا ينافي النص وعملنا على التحمل ان القول ان كان  
في الفتح كان هذا ان التمسك بالاعتق من وجه التماس والتلفاء وصحة  
التمتع في المصالح العشرة الواجب اعادة ما في ذلك من ان يكون في غير المصالح  
اشارة لان حرمه على الناس على التمسك به من وجه التماس والتلفاء  
مجرد فعله على خلاف ذلك لا ينافي النص بل هو في غير المصالح  
الارواح من المصالح على التمسك به خلاصاً من  
انما ينافي عن الاعتق بيان ما ذكره من وجه التمسك به على التماس التماس  
للتمسك بالتمتع في المصالح والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
قياساً بالتمتع الاول فكلما كان على التماس والتلفاء لا يكون اتصال الاول  
واساته والتمتع بهما على وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
الاسكاد وهو موجود في التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
من جهة التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
من جهة التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
القياس لا ينافي بان هو على التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
التمتع الاول التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
مقتضى التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
تسمية هذا التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء  
الاول التمسك به من وجه التماس والتلفاء من وجه التماس والتلفاء

ان معناها فكيف لنا ان نأكل الفصاح والمصالح<sup>المعنى</sup> ٣





[illegible]

الفصل

[illegible]











[illegible]

الخفي

المتقين المتقين بوجه واحد وامتناع استقامه خط واحد عن استقامه من خطين  
وبغيره الامم القدامت للسلسه فيما بين اهل كل من الموضعين واكثر ما يتبعه القرض  
من اهل امتناع القامر بغيره البرهان وافهام بعظمه والزام انهما من اهل  
بمن سائله ومقرضا او غائبا يحيران يلزم افعي وقد يكون محييا حافظا ونهائيه  
جده ونهائيه كما ان لا يعرفهم  
ففي قضاء او تؤخذ من شخص بوقته او من عدمه مصوره ويعتقد فاعلم ان الله لا يرضى  
لا يطلع على احد يعنف من اعتقاد الناس من الحيات والكرز والانايب والاول  
والاختصاصهم بغير عقل والاول دين او بصيرة حيله وحيله حيله  
عباد الله اورنا قضا او رنا داعي او سوا ذلك او يتبع او غير ذلك من الصفات الحميدة  
النفوس بحيلة واحدا لا يشبهه عند الجمهور كالقضاء بالماضيه عن علم السلف  
والمقبول من فضلا والزمان وعبادة الوقت وهي ما يوجد في تعليم الله تعالى  
والشفقة على خلقه والحطية على عباده والمظنون ان القضاء بالماضيه  
بواسطة الظن الغالب فيها من غير اعتقاد في بلع حيا الحرف والقبول وذلك لما لا يخفى  
القضاء بالماضيه بادل الى العز المتعقب كقولهم طر حاله فلما امكن او مطلقا  
فان هذا حال ما يرى السمع الظن لمبايعه الباتة وسيلاقى بالبرغم اذا تعقب عمله لا يجوز  
ان ينظر النظام احكاما او اولد القبول والماضيه نفعه ولما نشأ ان مومنه لعلته  
الظن كقولنا فلا يطر في الدنيا وكان يطر بالانسان هو صار فينتج ان ذلك  
صار في الحول والماضيه والظنون انما لا يتبع بها افتقار الخراج من  
توبه هذه النسخه التي ترفع عدا عدا بغيره التي جعلت الشاه ودي  
او فريه او الرافعه في سكر سكر خسر الله الاظهر نجاة المعظم في سكر سكر



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه



276

کتابخانه ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...



*[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly a list or a letter.]*

2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2

2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2
2	2	2	2	2



